

جامعة دمشق
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية
الدراسات العليا

﴿القراءات العشر في ضوء الدرس الصّرفي﴾

رسالة تقدّم بها الطالب:

حمود ناصر علي نصّار

إلى مجلس كلية الآداب والعلوم الإنسانية
لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها

إشراف الأستاذ الدكتور:

نبيل محمد أبو عمشة

1426 □ - 2006م

الإهداء

إلى روح والدي طيب الله ثراه...
إلى التي غمرتني بعطفها وحنانها، فكانت رمز تحنان وتجلة...
والدتي

إلى رمز الصدق والوفاء من أرشدني فأجاد وكان في حياتي خير عماد...
أخي يحيى

إلى رمز الحب والتضحية والنقاء...

زوجتي

إلى أفلاذ كبدي وزهرات حياتي من تحملوا عناء بعدي وتحملت ألم فراقهم،
أولادي وأولاد أخي

أهدي هذا الجهد

شكر وتقدير

بعد أن استوت هذه الرسالة واستقام عودها أشعر أنّ هناك من يطوّق عنقي بأفضاله بعد المولى سبحانه وتعالى، والواجب يُحتمُّ عليّ أن أعترف لكل ذي فضلٍ بفضله، فجزيل شكري وامتناني إلى أستاذي الفاضل الدكتور: نبيل محمد أبو عمشة، فهو نبيلٌ تجذّرت في ذاته خصال الثّبلاء، وأتّسمت أفعاله بسمات الثّجباء، وحملت آراؤه صفات العلماء، أرشدني فأجاد، وكان في مسيرتي خير عماد، فله منّي الشُّكر والتّقدير والاحترام، ومن الله خير ما يجزي به العلماء.

وأقدّم شكري واعترافي بالجميل لأساتذتي أعضاء لجنة المناقشة الذين تفضّلوا بقبول مناقشة هذه الرسالة وقراءتها، لتقويم اعوجاجها، وإصلاح مفسدها، وسدّ ثلومها، وتشذيب نتوتها، فجزاهم الله خير الجزاء، وحفظهم ذخراً للعربية ودارسيها. والشُّكر والتّقدير أتقدّم به إلى رئيس قسم اللغة العربية وأعضاء هيئة التدريس الأجلاء، وإلى عميد الكلية، ووكيله العلمي والإداري، وإلى العاملين بالمكاتب فلهم كل الاحترام والتّقدير.

وأقدّم خالص شكري واحترامي لرئاسة جامعة دمشق ممثلة في رئيسها ووكيله العلمي والإداري، وكذا أتقدّم بالشكر إلى جامعة صنعاء التي أوفدتني إلى جامعة دمشق كي أنهل من علومها ومعارفها.

والشكر والاحترام لكلّ من مدّ لي يد العون وهم كثير، وأخصّ منهم أخي: يحي ناصر على نصّار، الذي تحمّل عناء أولادي الخمسة إيّان غيابي عنهم، والأخ: شرف الفضلي، الذي بذل جهداً يشكر عليه في إخراج هذه الرسالة، وكذا الأخ: فيصل المخلافي الذي لم ييخل علي يوماً بخدماته.

المحتويات

الصفحة	المحتوى
6-1	المقدمة
15-7	التمهيد: أهمية القراءات القرآنية وعلاقتها بالدرس الصَّرْفِي
72-16	الفصل الأول: أبنية الأفعال الثلاثية المجردة وتعاقبها
50-16	المبحث الأول: أبنية الأفعال الثلاثية المجردة
17	1- فَعَلَ يَفْعُلُ
18	أ- من السَّالم
20	ب- من المهموز
20	ج- من المضعَّف
22	د- من المعتلِّ
22	1- من الأجرِف
23	2- من الناقص
25	2- فَعَلَ يَفْعِلُ:
26	أ- من السَّالم
26	ب- من المهموز
27	ج- من المضعَّف
27	د- من المعتلِّ:
27	1- المثال
29	2- الأجرِف
31	3- الناقص
33	3- فَعَلَ يَفْعَلُ:
33	أ- من السَّالم
34	ب- من المهموز
35	د- من المعتلِّ
35	1- المثال
36	2- الناقص
39	4- فَعِلَ يَفْعَلُ

الصفحة	المحتوى
39	أ- من السَّالم
42	ب- من المهموز
42	ج- من المضعَّف
43	د- من المعتلّ
43	1- المثال
45	2- الأجرُف
46	3- الناقص
47	5- فَعَلَ يَفْعُلُ:
48	أ- من السَّالم
49	ب- من المعتلّ
49	6- فَعِلَ يَفْعِلُ
50	المبحث الثاني: التّعاقب بين أبنية الأفعال الثلاثية المجردة:
51	1- بين فَعَلَ يَفْعِلُ وفَعَلَ يَفْعُلُ
60	2- بين فَعَلَ يَفْعِلُ وفَعِلَ يَفْعُلُ
64	3- بين فَعِلَ يَفْعُلُ وفَعَلَ يَفْعِلُ
66	4- بين فَعَلَ يَفْعُلُ وفَعَلَ يَفْعِلُ
67	5- فَعَلَ يَفْعُلُ وفَعَلَ يَفْعِلُ
69	6- بين فَعَلَ يَفْعِلُ وفَعِلَ يَفْعُلُ
71	7- بين فَعَلَ يَفْعُلُ وفَعَلَ يَفْعِلُ
72	8- بين فَعَلَ يَفْعِلُ وفَعِلَ يَفْعُلُ
169-73	الفصل الثاني: أبنية الأفعال المزيدة وتعاقبها
108-73	المبحث الأول: أبنية الأفعال المزيدة
73	1- أَفْعَلَ يُفْعِلُ
80	2- فَعَّلَ يُفَعِّلُ
84	3- فَاعَلَ يُفَاعِلُ
88	4- تَفَاعَلَ يَتَفَاعَلُ
91	5- تَفَعَّلَ يَتَفَعَّلُ

الصفحة	المحتوى
96	6- اِفْتَعَلَ يُفْتَعِلُ
101	7- اِنْفَعَلَ يَنْفَعِلُ
103	8- اَفْعَلَ يَفْعَلُ
103	9- اسْتَفْعَلَ يَسْتَفْعِلُ
127-109	المبحث الثاني : التعاقب بين أبنية الأفعال المزيدة
109	1- بين أَفْعَلَ يُفْعِلُ وَقَعَلَ يُفْعَلُ
120	2- بين أَفْعَلَ يُفْعِلُ وَتَفَاعَلَ يَتَفَاعَلُ
121	3- بين أَفْعَلَ يُفْعِلُ وَافْتَعَلَ يَفْتَعِلُ
122	4- بين فَعَلَ يُفْعَلُ وَفَاعَلَ يُفَاعَلُ
123	5- بين فَعَلَ يُفْعَلُ وَتَفَعَّلَ يَتَفَعَّلُ
124	6- بين فَاعَلَ يُفَاعَلُ وَتَفَاعَلَ يَتَفَاعَلُ
125	7- بَيْنَ تَفَاعَلَ يَتَفَاعَلُ وَافْتَعَلَ يَفْتَعِلُ
126	8- بين تَفَاعَلَ يَتَفَاعَلُ وَافْعَلَ يَفْعَلُ
127	9- بين تَفَعَّلَ يَتَفَعَّلُ وَانْفَعَلَ يَنْفَعِلُ
169-127	المبحث الثالث: التّعاقب بين أبنية الأفعال الثلاثية المجردة والمزيدة
142-128	أ- بين الثلاثي المجرد والمزيد بهمزة
128	1- بين فَعَلَ يُفْعَلُ وَأَفْعَلَ يُفْعَلُ
132	2- بين فَعَلَ يُفْعَلُ وَأَفْعَلَ يَفْعَلُ
137	3- بين فَعَلَ يُفْعَلُ وَأَفْعَلَ يُفْعَلُ
140	4- بين فَعَلَ يُفْعَلُ وَأَفْعَلَ يُفْعَلُ
153-143	ب- بين الثلاثي المجرد والمزيد
143	1- بين فَعَلَ يُفْعَلُ وَقَعَلَ يُفْعَلُ
146	2- بين فَعَلَ يُفْعَلُ وَقَعَلَ يُفْعَلُ
151	3- بين فَعَلَ يُفْعَلُ وَقَعَلَ يُفْعَلُ
152	4- بين فَعَلَ يُفْعَلُ وَقَعَلَ يُفْعَلُ
160-153	ج - بين الثلاثي المجرد والمزيد بألف المفاعلة
153	1- بين فَعَلَ يُفْعَلُ وَفَاعَلَ يُفَاعَلُ

الصفحة	المحتوى	
156	2- بين فَعَلَ يَفْعُلُ وفَاعَلَ يُفَاعِلُ	
159	3- بين فَعَلَ يَفْعُلُ وفَاعَلَ يُفَاعِلُ	
160	4- بين فَعَلَ يَفْعُلُ وفَاعَلَ يُفَاعِلُ	
163-160	د- بين الثلاثي المجرد والمزيد بالتاء وتضعيف العين	
160	1- بين فَعَلَ يَفْعُلُ وتَفَعَّلَ يَتَفَعَّلُ	
162	2- بين فَعَلَ يَفْعُلُ وتَفَعَّلَ يَتَفَعَّلُ	
167-163	هـ- بين الثلاثي المجرد والمزيد بمزة وصل وتاء الافتعال	
163	1- بين فَعَلَ يَفْعُلُ وافتَعَلَ يفتَعِلُ	
164	2- بين فَعَلَ يَفْعُلُ وافتَعَلَ يفتَعِلُ	
165	3- بين فَعَلَ يَفْعُلُ وافتَعَلَ يفتَعِلُ	
166	4- بين فَعَلَ يَفْعُلُ وافتَعَلَ يفتَعِلُ	
169-167	و- بين الثلاثي المجرد والمزيد بالتاء وألف التفاعل	
168	1- بين فَعَلَ يَفْعُلُ وتَفَاعَلَ يَتَفَاعَلُ	
168	2- بين فَعَلَ يَفْعُلُ وتَفَاعَلَ يَتَفَاعَلُ	
274-170	الفصل الثالث: أبنية المبني للمفعول وتعاقبها	
175-170	المبحث الأول: المبني للمفعول (حدّه وأصالته)	
207-175	المبحث الثاني: المبني للمفعول من الأفعال الثلاثية الصحيحة	
197-176	أولاً: المبني للمفعول من الثلاثي السالم	
176	1- من الماضي السالم	
182	2- من المضارع السالم	
204-197	ثانياً: المبني للمفعول من الثلاثي المهموز	
198	1- من الماضي المهموز	
202	2- من المضارع المهموز	
207-204	ثالثاً: المبني للمفعول من الثلاثي المضعف	
204	1- من الماضي المضعف	
206	2- من المضارع المضعف	

الصفحة	المحتوى
222-208	المبحث الثالث: المبني للمفعول من الثلاثي المعتل
208	أ- من المثال
208	1- الماضي
209	2- المضارع
211	ب- من الأجوف
211	1- الماضي
213	2- من المضارع
215	ج- من الناقص
215	1- الماضي
217	2- المضارع
261-223	المبحث الرابع: المبني للمفعول من الفعل غير الثلاثي
238-223	أ- أَفْعِلَ - يُفْعَلُ:
223	1- من الماضي
228	2- من المضارع
256-238	ب- فُعِّلَ - يُفَعَّلُ:
239	1- من الماضي
250	2- من المضارع
261-256	ج- فُوعِلَ - يُفَاعَلُ:
256	1- من الماضي
258	2- من المضارع
274-261	المبحث الخامس: المبني للمفعول من المزيد بحرفين فأكثر:
267-262	أ- أُفْتَعِلَ - يُفْتَعَلُ:
262	1- من الماضي
264	2- من المضارع
270-268	ب- تُفْعَلُ - يُتَفَعَّلُ:
268	1- من الماضي
269	2- من المضارع

الصفحة	المحتوى
271-270	ج- تُفَوِّعِلَ - يُتَفَاعَلُ
274-271	د- أُسْتَفْعَلُ - يُسْتَفْعَلُ
320-275	الفصل الرابع: أبنية الأفعال بين تأثير اللواحق في ضوء القراءات العشر
301-275	المبحث الأول- اللواحق الضميرية المتصلة
293-275	أ- الضمائر المتصلة المتحركة الواقعة في محل رفع
176	1- الفعل الماضي
276	- في الماضي الصحيح
280	- في الماضي المعتل
291	2- الفعل المضارع
293	3- فعل الأمر
299-293	ب - الضمائر المتصلة الساكنة الواقعة في محل رفع
293	1- الفعل الماضي
293	- في الماضي الصحيح
294	- في الماضي المعتل
296	2- الفعل المضارع
301-299	ج- حقيقة اللواحق الضميرية المتصلة الساكنة:
313-301	المبحث الثاني: اللواحق الحرفية
301	أ- تاء التانيث الساكنة
305	ب - نونا التوكيد
312	ج- بين نون التوكيد ونون الوقاية
320-313	المبحث الثالث - اللواحق القبليّة «علامات المضارعة»
315	1- بين الخطاب والغياب:
316	2- بين التكلم والغيبة:
318	3- بين الخطاب والتكلم:
318	4- بين التذكير والتانيث:

الصفحة	المحتوى
379-321	الفصل الخامس: أبنية المصادر وتعاقبها
325-321	المبحث الأول: حقيقة المصدر
337-326	المبحث الثاني: المصادر الثلاثية المجردة
326	1- فَعَلَّ:
327	2- فَعَلَّ:
329	3- فَعِلَّ:
329	4- فُعَلَّ:
330	5- فُعَلَّ:
331	6- فُعَلَّ:
331	7- فَعِلَّ:
333	8- فَعِلَّ:
333	9- فَعَالَ
334	10- فُعَالَ
335	11- فِعَالَ
335	12- فُعُولَ
336	13- فَعُولَ
336	14- فَعِيلَ
346-337	المبحث الثالث: المصادر الثلاثية ذوات اللواحق :
337	1- فَعَلَّة
338	2- فَعَلَّة
339	3- فُعَلَّة
340	4- فَعَلَّة
340	5- فَعِلَّة - فُعَلَّة - فَعَلَّة:
341	6- فَعَالَّة

الصفحة	المحتوى
342	7- فِعَالَةٌ
343	8- فُعْلَى - فَعْلَى - فِعْلَى
344	9- فُعْلَانٌ - فِعْلَانٌ - فَعْلَانٌ - فَعْلَانٌ
367-346	المبحث الرابع _ التّعاقب بين أبنية المصادر الثلاثية
347	1- بين فَعْلٍ وفُعْلٍ
350	2- بين فَعْلٍ وفِعْلٍ
351	3- بين فَعْلٍ وفُعْلٍ وفِعْلٍ
353	4- بين فُعْلٍ وفَعْلٍ
355	5- بين فُعْلٍ وفِعْلٍ
355	6- بين فَعْلٍ وفِعْلَانٍ
357	7- بين فَعْلٍ وفَعْلَانٍ
357	8- بين فِعْلٍ وفَعْلٍ وفِعْلَانٍ
358	9- بين فِعْلٍ وفِعْلَانٍ
359	10- بين فَعْلٍ وفُعُولٍ
359	11- بين فَعْلٍ وفَاعِلٍ
360	12- بين فُعُولٍ وفُعُولٍ
361	13- بين فُعْلَانٍ وفِعْلَانٍ
361	14- بين فَعْلَانٍ وفَعْلَانٍ
362	15- بين فُعْلَةٍ وفَعْلَةٍ
363	16- بين فُعْلَةٍ وفِعْلَةٍ
363	17- بين فِعْلَةٍ وفَعْلَةٍ
364	18- بين فَعْلَةٍ وفَعْلَةٍ
365	19- بين فَعْلَةٍ وفَاعِلَةٍ
365	20- بين فُعْلَةٍ وفَعِيلَةٍ

الصفحة	المحتوى
366	21- بين فِعَالَةٍ وَفَعَالَةٍ
379-367	المبحث الخامس - أبنية المصادر غير الثلاثية وتعاقبها
367	1- إِفْعَالٌ
370	2- تَفْعِيلٌ - فِعَالٌ - تَفْعِلَةٌ
372	3- مُفَاعَلَةٌ - فِعَالٌ
373	4- تَفْعُلٌ
374	5- تَفَاعُلٌ
375	• بين تَفَاعُلٍ وَتَفْعِيلٍ
375	6- اِفْتِعَالٌ
377	7- اِنْفِعَالٌ
377	8- اسْتِفْعَالٌ
378	9- فَعْلَلَةٌ - فِعْلَالٌ - فَعْلَالٌ
432-380	الفصل السادس: أبنية المشتقات وتعاقبها
492-380	المبحث الأول - أبنية اسم الفاعل
380	أ - حُدَّةٌ
380	ب - صوغه من الثلاثي
385	ج - صوغه من غير الثلاثي
386	1- مُفْعِلٌ
386	2- مُفْعَلٌ
386	3- مُفَاعِلٌ
387	4- مُفْتَعِلٌ
387	5- مُتَفَاعِلٌ
387	6- مُتَفَعِّلٌ
388	7- مُنْفَعِلٌ

الصفحة	المحتوى
388	8- مُسْتَفْعِلٌ
388	9- مَفْعَلٌ
388	10- مُفْعَلٌ
388	د- التّعاقب بين أبنية اسم الفاعل
388	1- بين مُفْعَلٍ وِوَمُفْعَلٍ
389	2- بين مُفْعَلٍ وَمُفْتَعَلٍ
390	3- بين فَاعِلٍ وَفَعَلٍ
391	هـ- بين اسم الفاعل والمصدر
408-392	المبحث الثاني: أبنية اسم المفعول
392	أ- حُدَّةٌ
394	ب- صوغه من الثلاثي المجرد
398	ج- صوغه من غير الثلاثي:
398	1- مُفْعَلٌ
399	2- مُفَاعَلٌ
399	3- مُفْعَلٌ
400	4- مُفْتَعَلٌ
400	5- مُسْتَفْعَلٌ
400	6- مُفْعَلٌ
401	د- بين اسم الفاعل واسم المفعول
401	1- النيابة بين اسم الفاعل واسم المفعول
404	2- التّعاقب بين أبنية اسم الفاعل واسم المفعول:
419-408	المبحث الثالث: أبنية المبالغة
408	أ- حُدُّهَا
410	ب- أبنيتها القياسية

الصفحة	المحتوى	
410	1- فَعَّالٌ	
411	2- مِفْعَالٌ وَمِفْعِيلٌ	
412	3- فُعُولٌ	
413	4- فَعِيلٌ	
413	5- فَعِلٌ	
414	ج - أبنيته السَّماعية	
414	1- فَاعُولٌ	
414	2- فَعِيلٌ	
414	3- فُعْلَةٌ	
414	4- فُعَّالٌ	
441	5- فَيُعُولٌ	
414	د- صيغ المبالغة وتعاقبها مع الأوصاف الأخرى	
414	1- بين فُعُولٍ وَفَعْلٍ	
415	2- بين فَعَّالٍ وَفَعَالٍ	
416	3- بين فُعُولٍ وَفُعُولٍ	
416	4- بين فَعَّالٍ وَفَاعِلٍ	
418	5- بين فَعِلٍ وَفَاعِلٍ	
418	6- بين فَعِيلٍ وَفَاعِلٍ	
431-419	المبحث الرابع: أبنية الصِّفة المشبَّهة	
419	أ- حدُّها وأبنيته	
421	1- فَعِلٌ	
422	2- أَفْعَلُ	
422	3- فَعْلَانٌ	
419	4- فَعِيلٌ	

الصفحة	المحتوى
423	5- فَعَلٌ
424	6- فَعَلٌ
424	7- فُعَالٌ
424	8- فَيَعِلٌ
425	ب- التّعاقب بين فَعَلٍ وفَاعِلٍ
428	ج- بين الصّفة المشبّهة والمصدر
428	1- بين فَعَلٍ وفُعَلٍ
429	2- بين فَعِلٍ وفُعَلٍ
429	3- بين فُعَالٍ وفُعَلٍ
430	4- بين فَيَعِلٍ وفُعَلٍ
430	5- بين فَيَعِلٍ وفِعَلٍ
436-431	المبحث الخامس: أسماء الزّمان والمكان
431	1- بين مَفْعَلٍ ومَفْعَلٍ
434	2- بين مَفْعَلٍ ومَفْعَلٍ
435	3- بين مَفْعَلٍ ومَفْعَلٍ
436	4- بين مَفْعَلٍ ومَفْتَعَلٍ
465-437	الفصل السابع: الأسماء المقصورة والممدودة والمنقوصة:
448-437	المبحث الأول: الاسم المقصور
437	أ- حُدُّهُ
439	ب- أبْنِيَّتُهُ الصَّرْفِيَّةُ
439	أولاً- ما كانت أَلْفُهُ مُتَقَلِّبَةً عن أصل
439	1- فَعَلٌ
440	2- فِعَلٌ
440	3- فُعَلٌ

الصفحة	المحتوى	
441	4- أَفْعَلُ	
441	5- مَفْعَلٌ	
442	6- مُفْعَلٌ	
442	7- مُفْتَعَلٌ	
443	ثانياً- ما كانت ألفة زائدة	
444	1- فُعَلَى	
444	2- فَعَلَى	
445	3- فِعَلَى	
445	ج - التّعاقب بين أبنية الاسم المقصور	
446	1- بين فُعَلَى وَفَعَالَى	
446	2- بين فُعَلَى وَفِعَلَى	
447	3- بين فُعَلَى وَفَعَلَاءَ	
461-448	المبحث الثاني: الاسم الممدود	
448	أ- حُدُّهُ	
449	ب- أبنيتُهُ الصَّرْفِيَّةُ	
449	1- فَعَالٌ	
451	2- فِعَالٌ	
452	3- فُعَالٌ	
452	4- أَفْعَالٌ	
453	5- إِفْعَالٌ	
453	6- أَفِيعَالٌ	
454	7- فَعَالٌ	
454	8- تَفْعَالٌ	
454	9- اسْتِفْعَالٌ	
454	10- فَعَلَاءُ	
455	11- فُعَلَاءُ	

الصفحة	المحتوى
456	12- أفعلاء
457	13- فغلياء
458	ج- بين الممدود والمقصود
459	1- بين فعلاء وفعلَى
459	2- بين فُعلاء وفُعلَى
460	3- بين فَعليَاء وفَعليَا
461-469	المبحث الثالث: الاسم المنقوص
461	أ- حُدَّة
461	ب- أبنيته
462	1- فَاعِلٌ
464	2- مَفْعُولٌ
465	3- مُفْعِلٌ
465	4- مُفْتَعِلٌ
466	5- مُفَعِّلٌ
466	6- مُفَاعِلٌ
467	7- مُتَفَعِّلٌ
467	8- تَفَاعُلٌ
468	9- مَفَاعِلٌ
468	10- مُتَفَاعِلٌ
468	11- مُسْتَفْعِلٌ
468	12- فَوَاعِلٌ
469	13- فَعِلٌ
470-512	الفصل الثامن: أبنية الجموع في ضوء القراءات العشر
470-478	المبحث الأول: جمع المذكر السالم
478-491	المبحث الثاني: جمع المؤنث السالم
491-512	المبحث الثالث: جموع التكسير

الصفحة	المحتوى	
492	1- بين فُعَلٍ وفَعَلٍ	
493	2- بين فُعَلٍ وفِعَلٍ	
494	3- بين فُعَلٍ وفُعَلٍ	
495	4- بين فَعَلٍ وفَعَلٍ	
495	5- بين فُعَلٍ وفَعَلٍ	
496	6- بين فُعَلٍ وفَعَلٍ	
497	7- بين فِعَلٍ وفِعَلٍ	
498	8- بين فُعَلٍ وفِعَلٍ	
498	9- بين فُعَلٍ وفَعَلٍ	
498	10- بين فُعَلٍ وفَاعِلٍ	
499	11- بين فُعَلٍ وفَاعِلٍ	
499	12- بين فُعَلٍ وفِعَلٍ	
500	13- بين فُعَلٍ وفِعَالٍ	
500	14- بين فِعَلٍ وفِعَالٍ	
501	15- بين فُعَلٍ وفِعَالٍ	
501	16- بين فِعَلٍ وفِعَالٍ	
501	17- بين فِعَالٍ وفِعَلٍ	
502	18- بين فِعَالٍ وفَعَلٍ	
503	19- بين فِعَالٍ وفَعَالٍ	
503	20- بين فِعَلٍ وفِعْلَةٍ	
503	21- بين فُعَلٍ وفَاعِلٍ	
504	22- بين فُعَالٍ وفَاعِلٍ	
505	23- بين فُعُولٍ وفِعْمُولٍ	
505	24- بين فُعُولٍ وفَعْمُولٍ	

الصفحة	المحتوى	
506	25- بين فُعُولٍ وفِعُولٍ وفَعَلٍ	
506	26- بين فَعَلَى وفُعَالَى	
507	27- بين فِعْلَانٍ وفُعْلَانٍ	
508	28- بين فِعْلَانٍ وفِعْلَةٍ	
508	29- بين أَفْعَالٍ وإِفْعَالٍ	
509	30- بين أَفْعَلَةٍ وَأَفَاعِلَةٍ	
509	31- بين أَفْعَالٍ وفَعَلٍ	
510	32- بين مَفَاعِلٍ ومَفْعِلٍ	
511	33- بين مَفَاعِلٍ ومَفْعِلٍ ومَفْعِلٍ	
511	34- بين فُعْلَاءٍ وفَعَلٍ	
512	35- بين فَعَائِلٍ وفَعِيلٍ	
543-513	الفصل التاسع: الظواهر الصرّفية الناتجة عن الظواهر الصوتية	
525-513	المبحث الأول- الهمزة بين التحقيق والتخفيف	
514	أ- الهمزة المفردة	
514	1- همزة بين بين	
517	2- تخفيف الهمزة بطريق الحذف والإبدال	
521	ب- الهمز المزدوج	
521	1- الهمزتان المجتمعتان في كلمة	
523	2- الهمزتان المجتمعتان في كلمتين	
533-525	المبحث الثاني - الإدغام وأثره في أبنية الكلم	
530	أ- الإدغام للمماثلة	
531	ب- الإدغام لقرب المخرج	
543-533	المبحث الثالث - الوقف من حيث الأثر الصرّي في	
533	أ- حدُّ الوقف	

الصفحة	المحتوى
536	ب- أنواع الوقف
537	ج- مواضع الوقف
537	1- الوقف على الاسم الصحيح المنوّن وغير المنوّن
539	2- الوقف على الاسم الصحيح المشدّد
539	3- الوقف على الاسم المعتلّ المنقوص
540	4- الوقف على هاء الضمير التي للمذكّر
540	5- الوقف على الاسم المختوم بتاء تانيث
541	6- الوقف بهاء السكت
548-543	الخاتمة
568-549	فهرس القراءات القرآنية
576-569	فهرس الشواهد الشعرية
606-578	قائمة المصادر

المقدّمة:

الحمدُ لله خالق النعم، ومُبرئ الأُم، وواضع العلم قرآنًا يُهتَدَى بالتلاوة والقلم القائل: ﴿
 ﴿العلق: 3-4-5﴾ به علمُ الرّسول الأمين ﴿جوهَر الكتاب الميّن ما بين عرشه
 والأرضين، تاج الدين، ودليل المتقين إلى خير الدارين.

أمّا بعد: فالقرآنُ الكريمُ دوحَةٌ مباركةٌ، مُخَصَّلةٌ أغصانها، مُزهِرةٌ أفنانها، يرتوي الناظر إليها بلا ريٍّ، ويستظلُّ بها اللاّغِبُ بلا فيٍّ، تلاوته ليّنةٌ تخلّبُ الأسماعَ، وتزعجُ القلوبَ عن الأطماعِ، وتُبهِرُ العقولَ بالإيماءِ والإلماعِ، فجاء لفظُهُ مرصعًا بالبيانِ، ونحوه مجليًا للّسانِ، مُتَحَدِّيًا الإنسَ والجنانَ، فكان للعربية ملاذًا، ولنحوها وصرفها سدادًا، فطلبتَه الدّراساتُ، وتناولته الكتاباتُ، ولا عجبَ في أن يتسابق العلماء إلى دراسة ألفاظه ومعانيه، فيقعّدوا القواعدَ، ويسنّوا قوانين اللّغة والضوابط.

وقد جعل القرآنُ الكريمُ للفظه المفردة - أيّا كانت بنيتها الصّرفيّة - قدسيّةً خاصّةً، وأوردها في أجمل سياقاتها، واقتضت حكمة الله سبحانه وتعالى أن تتعاقبَ أو تتغايرَ أوجه قراءات تلك الألفاظ، تيسيرًا للتلاوة، وإيجازًا لتصوير المعاني واستيعاب الأحكام، وقد قيّض الله لذلك كوكبةً من العلماء كانوا في نقل تلك القراءات، وروايتها، والاحتجاج بها ولها متشدّدين صادقين، فأخذ منها اللّغوي، والفقيه، والمفسّر، والمتكلّم شواهد على مذاهبهم، وقواعدهم، وضوابطهم، وكان التحليل اللّغوي بجميع مستوياته ملاذهم ووسيلتهم جميعًا.

ولمّا كانت القراءات العشر حُجّةً في التّصويب اللّغوي في كلِّ زمانٍ ومكانٍ، آثرت دراستها في ضوء المستوى الصّرفي بجميع قوانينه وضوابطه، بغية الوقوف على اختلافات القُراء إبان قراءتهم الألفاظ، وما يترتّب على ذلك من تعاقبٍ، وتغايرٍ، وتداخلٍ بين الأبنية الصّرفيّة، ولاسيّما الاختلافات التي تمسُّ أبنية الكلم، سواءً أكانت أفعالًا، أم أسماءً، أم ما يتّصل بها من سوابق، أو دواخلٍ، أو لواحقٍ، وما يعترّيه من إعلالٍ وإبدالٍ، وإدغامٍ، ووقفٍ، وزيادةٍ، ونقصانٍ، وأثر ذلك كلّهُ في السّيّاقات التّركيبية؛ لأنَّ اختلاف المباني يترتّب عليه اختلافٌ في المعاني، فما أثر تلك الاختلافات في الأبنية الصّرفيّة؟ وهل كان لتعاقبٍ وتغايرٍ الأبنية الصّرفيّة أثرٌ في الدّلالة والسّيّاق؟ وما مدى توافق الوجوه القرآنية مع ظاهرة زيادة المبنى التي تؤدي إلى زيادة المعنى؟ أم أنّ هناك أسبابًا أخرى لتلك الاختلافات؟ وما الأوجه القرآنية التي تتوافق مع القياس والسّماع؟

ومن هنا اثبتت أهمية هذه الدراسة التي بُنيت على أساس المستوى الصرفي - فقط - وهي دراسة دقيقة، وشيقة لكنّها ذات مزالق خطيرة؛ لتعلّقها بالقرآن الكريم وقراءاته من جهة، وبالقواعد والضوابط الصرفية من جهة أخرى؛ لذا سرت في الأثر مُقتفياً حذراً لا مُبتدِعاً. وعليه فقد اقتضت منهجية الدراسة أن تُقسّم إلى تسعة فصول يسبقها تمهيدٌ وتلوها خاتمة. ففي التمهيد عرضتُ لمعنى القرآن والقراءات، وضوابط القراءات، والقراء العشرة ورواقمهم، وبيّنتُ معنى الصرف وعلاقته بالقراءات المتواترة.

أما الفصل الأول فقد جعلته بعنوان: (أبنية الأفعال الثلاثية المجردة وتعاقبها) وضمّنته مبحثين، إذ عرضتُ في المبحث الأول لأبنية الأفعال الثلاثية المجردة، ودرستها صرفياً، وبيّنت الأفعال التي كانت موضع اختلاف القراء، وهو اختلافٌ ليس فيه تعاقب أو تغاير بين الأبنية، بل كان لسبب صرفيٍّ آخر، كالإعلال والإبدال، أو لاختلاف نوع اشتقاق الفعل، وخصّصتُ المبحث الثاني لدراسة الأفعال ذوات التعاقب والتغاير بين الأبنية الصرفية وفقاً لاختلافات القراء العشرة.

وجعلت الفصل الثاني بعنوان: (أبنية الأفعال المزيدة وتعاقبها) وصنّفته على ثلاثة مباحث، ففي المبحث الأول عرضتُ لأبنية الأفعال المزيدة، إذ بسطت القول فيها وفي الأفعال المختلف في قراءتها في ضوء الأبنية الصرفية نفسها موضعاً ضوابطها ودلالاتها الصرفية، وبسطت القول في المبحث الثاني في أبنية الأفعال المزيدة التي تعاقبت وتغايرت في ضوء اختلافات القراء، وخصّصتُ المبحث الثالث لظاهرة التعاقب والتغاير بين أبنية الأفعال الثلاثية المجردة وأبنية الأفعال المزيدة، موضعاً أثر ذلك في السياق التركيبي.

أمّا الفصل الثالث فقد جعلته بعنوان: (أبنية الأفعال المبنية للمفعول)، إذ كانت تلك الأفعال مرتعاً خصباً لاختلافات القراء، لذا قسمته إلى خمسة مباحث وفقاً للضوابط الصرفية، فعرضتُ في المبحث الأول لحدّ المبني للمفعول وأصلته، وأثر أبنية الصرفية في السياق التركيبي، وتناولت في المبحث الثاني الأفعال المبنية للمفعول من الثلاثي الصحيح، تناولت الأفعال المعتلة في المبحث الثالث، وخصّصتُ المبحث الرابع للمبني للمفعول من الأفعال المزيدة بحرف، وأوضحت في المبحث الخامس المبني للمفعول من الأفعال المزيدة بحرفين فأكثر، وفي تلك المباحث كلّها بسطت القول في الأفعال المختلف في قراءتها، مبيناً أسباب ذلك الاختلاف في ضوء الدرس الصرفي.

وجعلت الفصل الرابع بعنوان: (أبنية الأفعال بين تأثير اللواحق في ضوء القراءات العشر)؛ لأنّ تلك اللواحق ذوات دلالات صرفية متعدّدة، وذوات أثرٍ في هيئة الفعل وبنية، لذا قسمته إلى

ثلاثة مباحث، فتحدّثت في المبحث الأول عن الضّمائر المتّصلة وأثر تعاقب وتغاير الضّمائر في أبنية الأفعال وقيمها الصّرفيّة وفقاً لاختلاف القراء، وفي المبحث الثاني فصلت القول في اللواحق الحرفيّة عند اتّصالها بالأفعال، مبيناً أثر تعاقبها وتغايرها في الأفعال ودلالاتها. واقتصرت في المبحث الثالث على دراسة اللواحق القبليّة (علامات المضارعة) وما تحدّثه من أثر صرفيٍّ في أبنية الأفعال عند تغايرها وتعاقبها.

وعنونت الفصل الخامس بـ (أبنية المصادر وتعاقبها) فقسمته على خمسة مباحث، ففي الأول تناولت حقيقة المصدر، وفي الثاني عرضت لمصادر الأفعال الثلاثيّة المجرّدة، وفي الثالث تناولت المصادر الثلاثيّة ذوات اللواحق، وفصلت القول في المبحث الرابع إذ عرضت لظاهرة التّعاقب والتّغاير بين أبنية المصادر، في حين خصّصت المبحث الخامس لأبنية المصادر غير الثلاثيّة وتعاقبها. أمّا الفصل السادس فقد جعلته بعنوان: (أبنية المشتقات وتعاقبها)، إذ قسمته إلى خمسة مباحث، ففي المبحث الأول عرضت لأبنية اسم الفاعل، وفي الثاني تحدّثت عن أبنية اسم المفعول، وعن ظاهرة التّعاقب بين أبنية اسم الفاعل وأبنية اسم المفعول، وبيّنت أبنية المبالغة وتعاقبها مع الأبنية الأخرى في المبحث الثالث، وتناولت في المبحث الرابع أبنية الصّفة المشبّهة وتعاقبها مع الأوصاف الأخرى، وفصلت القول في أسماء الزمان والمكان وتعاقبها مع الأبنية الأخرى في المبحث الخامس.

والفصل السابع جعلته بعنوان: (الأسماء المقصورة والممدودة والمنقوصة وتعاقبها)، وضمّنته ثلاثة مباحث، فتحدّثت في المبحث الأول عن الأسماء المقصورة وتداخلها مع الأسماء الممدودة، وعرضت في المبحث الثاني للأسماء الممدودة واختلافات القراء في قصر الممدود ومدّ المقصور، وخصّصت المبحث الثالث للأسماء المنقوصة واختلافات القراء فيها.

وكان الفصل الثامن بعنوان: (أبنية الجموع في ضوء القراءات العشر) وقسمته إلى ثلاثة مباحث، فبيّنت في المبحث الأول جمع المذكّر السّالم والمواضع التي اختلفت القراء في قراءتها، وتحدّثت في المبحث الثاني عن جمع المؤنّث السّالم، وأهم المواضع التي اختلفت القراء في قراءتها وخصّصت المبحث الثالث لأبنية جموع التّكسير، إذ فصلت القول في الأبنية المتعاقبة في ضوء القراءات العشر.

أمّا الفصل التاسع فجعلته بعنوان: (الظواهر الصّرفيّة النّاتجة عن الظواهر الصّوتيّة)، وضمّنته ثلاثة مباحث، إذ تناولت في المبحث الأول الهمزة بين التّحقيق والتّخفيف وأثرها في أبنية

الكلم، وقد اكتفيت بالشواهد ذوات الطابع الصّرفي، وعرضت في المبحث الثاني للإدغام وأثره في أبنية الكلم، وفي المبحث الثالث بسطت القول في الوقف من حيث الأثر الصّرفي.

أما الخاتمة فقد اشتملت على أهم المحاور والأفكار والنتائج التي انتهت إليها الدراسة.

وقد سلكت في بحث فصول هذه الدراسة ومباحثها مسلكاً اسلمني إلى إتباع المنهج الوصفي التحليلي من خلال استقراء التّصوّص في سياقاتها، وتبعاً لأتجاهات أصحابها محاولاً تحليل الأبنية تحليلاً صرفياً، إذ كنت أبحث البنية الصّرفية في ضوء أقوال النّحويين والصّرفيين القدامى والمحدثين، وأعرض للألفاظ المختلف في قراءتها، بإسناد كل قراءة إلى أصحابها، موثقاً ذلك من كتب الرّواية في القراءات، ومفصّلاً القول في الحجّة والدليل من كتب الاحتجاج وتوجيه القراءات، ثم أقوم بعرض تلك القراءات على قواعد الصّرفيين القياسية والسّماعية، مبيّناً أوجه الاتّفاق والاختلاف، ومناقشاً ما أصفه وأحلّله، مبدئياً الرأى فيه، ومرحّحاً بعض الآراء، ومعتمداً الحجّة والدليل القرآني أو الشّعري في ضوء ما تضمّنته الأصول اللّغوية.

وقد خرّجت الآيات القرآنية من المصحف الشّريف، موثقاً اسم السّورة ورقم الآية في المتن خوفاً من إثقال الهوامش، وخرّجت الشّواهد الشّعرية من دواوين الشّعري التي استطعت الحصول عليها، أو من كتب الأصول النّحوية واللّغوية.

أما روافد هذه الدراسة فقد كانت متعدّدة، ومتنوعة، وموزّعة بين كتب النّحو والصّرف قديمها وحديثها، وكتب علوم القرآن وتفسيره، وكتب القراءات والمعجمات اللّغوية، وبعض الدراسات اللسانية الحديثة، إذا أفدت منها جميعاً بما تقتضيه مادة البحث، وبما يحفظ للغة القرآن أصالتها، وقد اعتمدت منهجاً في التّعامل مع هذه المصادر في هوامش الدّراسة وحواشيها، فإذا نقلت نصّاً من كتاب ذكرت اسم الكتاب مباشرة في الهامش، وإذا تصرفت في النّصّ قلت: «ينظر:»، ثم أذكر اسم الكتاب مرجّحاً بيانات الكتاب، واسم المؤلف، وتاريخ الوفاة إلى قائمة المصادر تجنّباً للوقوع في التّكرار وإثقال الهوامش، وكنت أحياناً أذكر اسم المؤلف مختصراً في الكتب ذوات التّشابه في مسمياتها خوفاً من الوقوع في اللّبس، وإذا كان الأخذ من رسالة جامعيّة، أو بحث منشور، أشرت إلى ذلك بشكل مختصر، وإذا تعدّد الأخذ من أكثر من مصدر أثبت المصادر بحسب قدمها، معتمداً تاريخ وفاة المؤلف، أو تاريخ الطّبعة عند من كانوا أحياء.

وقد كانت تلك المصادر والمراجع مرتعاً خصباً للبحث والباحث، غنيّة في متونها، ثرة في عيونها، اغترفت منها قواعد أسعدتني، واقتنصت شوارد أتعبتني، كثرت في يدي هذه وتلك،

أحببت أن أسلكها لدراسة القراءات العشر دراسةً صرفيةً منفردةً حباً للغة القرآن، لغة الفصاحة والبيان.

ولعلّ من الصّعوبات التي رافقت هذه الدراسة وحاولت التّغلب عليها ما يأتي:

- 1- شمول موضوع الدراسة لكل المقروء القرآني.
- 2- اتّساع الأبواب الصّرفيّة التي تمّ دراستها في ضوء القراءات العشر.
- 3- تعدّد المصادر المختلفة، كال تفسير، وكتب النّحو، ومعاني القراءات، وكتب القراءات روايةً واحتجاجاً، وكتب المعجمات وغيرها من المصادر.

وإذا كان لأحدٍ فضلٌ - بعد الله سبحانه وتعالى - على هذه الدّراسة حتى صارت إلى ما هي عليه فهو لأستاذي الجليل الدكتور: نبيل محمد أبو عمشة، وهو فضلٌ لا يرقى إليه شكرٌ، ولا يحيطه ثناءٌ، فقد رعى البحث توجيهاً، وتسديداً، وإرشاداً، مصوباً مثالبه، ومقومًا معوجّه، فقد كانت توجيّهاته فريدة أغنت الدراسة وأقامت هيكلها، وأصلّت حقائقها، فجزاه الله خير الجزاء وأغدق عليه من نعمه.

وأقدّم خالص شكري واعترافي بالجميل لأساتذتي الإجلاء أعضاء لجنة المناقشة الذين تفضّلوا بقبول مناقشة هذه الأطروحة، لتقوم اعوجاجها، وإصلاح مفسدها، وسدّ ثلومها، وتشذيب نتوئها، فجزاهم الله خير الجزاء، وحفظهم ذخرًا للعربية ودارسيها.

وأ تقدّم بفائق الاحترام والتّقدير إلى قسم اللغة العربيّة، وإلى جميع أساتذته الإجلاء، وإلى عميد الكلية ووكيله العلمي، والإداري، وإلى جهاز التّسجيل، وإلى جميع العاملين في المكتبات وخصوصاً مكتبة الأسد، الصرح العلمي الشامخ، وذلك لما هيء لي من دراسة منتظمة بصفة علميّة متقنة، وبطريقة منهجية دقيقة أفدت منها وتعلّمت.

وأسدي الشُّكر جزيلاً إلى جامعة صنعاء لإيفادها إيّاي لدراسة الدكتوراه، وأشكر عمادة كلية التربية بحجّة، ممثلةً في عميدها الأستاذ الدكتور: شرف الهادي الذي دفع بي إلى الدراسة بجامعة دمشق الموقرة.

وليس لي بعد هذا إلا أن أُرْجِي الشُّكر خالصاً إلى من مدّ لي يد العون، وآزرني في محني المختلفة العلميّة، والمعيشيّة، والنفسيّة، وهم أكثر، وأخص بالذكر أخي: يحي ناصر علي نصّار، الذي تحمّل عناء أولادي الخمسة إبان ابتعادي عنهم وساندني كثيراً. وكذلك الأخ: شرف الفضلي، الذي بذل جهداً كبيراً في طباعة وإخراج هذه الأطروحة، فجزاهم الله خير الجزاء.

وإذا كان التّمام والكمال للعظيم المتعال؛ فإنّ هذا العمل هو حصيلة جهديّ يعلمه الله، ولا يمكن بحالٍ أن يكون مبرّراً من النّقص والعيب؛ فإنّ أصبتُ بشيءٍ من إجادة، أو حققتُ بعضاً من إفادة، فتوفيقٌ من الله سبحانه وتعالى، وإن أصاب هذا العمل وهنٌّ أو شابه خللٍ فمن نفسي، والإنسان يخطئ ويصيب، فهذا هو جهد المقلِّ، وهذه هي حدود الاستطاعة وحسيّ أنّي قد اجتهدت وما توفيقني إلا بالله، والحمد لله ربّ العالمين.

الباحث

2006/4/5م

التمهيد: أهمية القراءات القرآنية وعلاقتها بالدُّرس الصِّرفي

1- القرآن الكريم:

القرآن الكريم رسالة سماوية تخاطب كل الأجناس لغةً وعلمًا، وهو كتاب هداية وإرشادٍ وشريعة ومنهاج، تدارسه النَّاس في لغته وعلمه وما أتصل به، وأقروا ببيانه وفصاحته بلا خلاف، تلك الفصاحة التي آلت إلى الإحاطة بجوامع الكلم فلم تُبقَ مزيدًا لمستزيد، إذ غطت بثوبها الصَّافي جميع المستويات اللغوية والبلاغية، ولقد مرَّت اللغة العربية بأطوار مختلفة، أعلاها طورًا هو الطور القرآني، أذني به غدت لغة فصاحة عالية متحدية كلِّ فصيح من أبنائها المفوهين البلغاء؛ لذا ندرك أن ظاهر القرآن الكريم حُجَّة على فصحاء العرب بنظمه الذي لا يتطرق إليه عيب، وباطنه حُجَّة بعلمه الذي لا تبقى معه مادةٌ لريب⁽¹⁾.

والقراءات القرآنية: جمع قراءة، وهي مصدر إذ يقال قرأَ يقرأُ قراءةً وقرأنا، وتعدُّ علمًا بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها، من تخفيفٍ وتشديدٍ وحذفٍ وإثباتٍ وغير ذلك⁽²⁾. وهي سنةٌ متبعةٌ تلقاها الخلف عن السلف عن رسول الله ﷺ بالسند المتصل⁽³⁾، فلا يجوز لقارئ أن يخترع أو يبتدع ولو كان على وجهٍ جائزٍ عند اللغويين، وأئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفسى في اللغة، والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر، والأصح في النقل والرواية⁽⁴⁾، قال سيبويه: (...إلا أن القراءة لا تُخالَف؛ لأنَّ القراءة السنَّة)⁽⁵⁾؛ لذا فالقراءات علمٌ يُعرفُ منه اتفاق التَّالقين لكتاب الله واختلافهم في اللغة والإعراب، والحذف والإثبات، والتَّحريك والإسكان، والفصل والوصل وغير ذلك من هيئة النطق والإبدال من حيث السَّماع⁽⁶⁾.

وقد ذهب بعض علماء العربية إلى التَّمييز بين القرآن والقراءات، فذكر الزُّركشي أنَّهما حقيقتان متغايرتان، فالقرآن وحيٌّ منزلٌ إعجازًا وبيانًا، والقراءات اختلاف أَلفاظ الوحي، والقرآن تركيبٌ ولفظٌ، والقراءات لفظٌ ونطقٌ، وإليه ذهب البناء الدِّمياطي⁽⁷⁾، أمَّا ابن دقيق العيد فكلُّ قراءةٍ

(1) ينظر: مقدمتان في علوم القرآن: 32، وأثر القرآن الكريم في اللغة العربية للباقوري: 125-126

(2) ينظر: منجد المقرئين: 17، والإتحاف: 67/1-69

(3) ينظر: السبعة: 49-51

(4) ينظر: النشر: 10/1-11

(5) كتاب سيبويه: 148/1

(6) ينظر: لطائف الإشارات: 170/1، والقراءات القرآنية وعلاقتها بالأصوات واللهجات - مجلة مجمع اللغة العربية - دمشق - مجلد: 72،

جزء: 2، ص 267

(7) ينظر: البرهان للزُّركشي: 465/1، والإتحاف: 70/1، والقراءات القرآنية للمفتي: 61-62، والقراءات وأثرها في علوم

العربية: 10/1

عنده قرآنٌ أُطردت أو شدت⁽¹⁾، وفرق - بعض المحدثين - ومنهم طه حسين - بين الأمرين، فالقراءات عنده ليست من الوحي في شيء، وإنما هي قراءات مصدرها اللّهجات، ومنكرها ليس بكافر⁽²⁾، ولسنا معهم في ذلك لأن القراءات المتواترة متصلة السند برسول الله ﷺ؛ إذ تُعدُّ سنة⁽³⁾، وفي ذلك دليلٌ على أن اتصال السند وتواتره أمرٌ لا يترك مجالاً لمرتاب ولا شكاً لمعياب.

وفي الحقيقة أن القرآن ليس متغيراً مع قراءاته المطردة المتصلة السند برسول الله ﷺ⁽⁴⁾، وقد ذكر الله في محكم كتابه أنه قد قرأه وأقرأه رسوله ﷺ، قال تعالى: ﴿...﴾ [القيامة: 18]، وجعله الله عز وجل قرآناً عربياً غير ذي عوج، قال تعالى: ﴿...﴾ [الزخرف: 3]، وقال تعالى: ﴿...﴾ [الأعلى: 6]، وعليه لا يمكننا الفصل بين القراءة والقرآن.

لذا ذهب العلماء إلى ضبط القراءات بضوابط ثلاثة تحكم القراءة الصحيحة المطردة المتواترة، وتلك الضوابط هي:

- 1- صحة السند.
- 2- موافقة الرسم.
- 3- موافقة العريية⁽⁵⁾.

قال ابن الجزري: (كلُّ قراءة وافقت العريية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وصحَّ سندها، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها، ولا يحلُّ إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن الكريم، ووجب على الناس قبولها سواءً كانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة، أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين)⁽⁶⁾، وفي هذا الحكم من الشمول والإحاطة ما يجعله حكماً متداولاً عاماً مرديداً عند الاحتكام إلى أي قولٍ في قراءةٍ من القراءات.

(1) ينظر: لطائف الإشارات: 172/1

(2) ينظر: في الأدب الجاهلي: 95، والكوفيين والقراءات: 28

(3) ينظر: السبعة: 55-64-65-68-69-70، ومعتك الأقران: 121/1-123

(4) ينظر: القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي: 17

(5) ينظر: الإبانة: 18-49-51، وحجة القراءات: 12-13، ورسم المصحف: 161

(6) النشر: 15/1

وعلى ذلك فالقراءات القرآنية إما صحيحة، وإما شاذة، والصَّحيحة قسمان: ما أئفق العلماء على تواترها والمختار أنها متواترة⁽¹⁾، وهي صحيحة مستفاضة متلقاه بالقبول⁽²⁾، والقراءات الثلاث المتممة للعشر القراءات، والأدلة على تواترها كثيرة:

1- أن القراءات العشر أبعاض القرآن وأجزاؤه، وقد ثبت القرآن كله بجميع أبعاضه وأجزائه بطريقة التواتر؛ لذا فكلُّ جزءٍ يُعدُّ ثابتاً بطريقة التواتر.

2- تواتر عن رسول الله ﷺ إنزال القرآن على سبعة أحرف، وهذا الحديث يفيد العلم والقطع، ولعلَّ المراد بهذه الأحرف لغات العرب الأكثر انتشاراً آنئذٍ، وهو قول أغلب العلماء⁽³⁾.

3- نصوص علماء الإسلام الذين أجمعوا في جميع الأمصار على الاعتماد على ما صحَّ، وتوافرت فيه الشُّروط، قال ابن الجزري: (وكلُّ حرفٍ انفرد به واحدٌ من العشرة معلومٌ من الدِّين بالضرورة أنه منزل على رسول الله ﷺ لا يكابر في شيءٍ من ذلك إلا جاهل)⁽⁴⁾.

و الذي تطمئنُّ إليه النَّفس أن الغرض من ذلك هو التيسير على عباده؛ لأنَّ القرآن أنزلَ لجميع النَّاس مع اختلاف بيئاتهم ولغاتهم، قال مكِّي بن أبي طالب: (إنَّ الله عزَّ وجلَّ لم يجعل على عباده حرجاً في دينهم، ولا ضيقَ عليهم فيما افترض عليهم، وكانت لغات من أنزل عليهم القرآن مختلفة، ولسان كلِّ صاحب لغة لا يقدر على رده إلى لغةٍ أخرى إلا بعد تكلفٍ ومؤونةٍ شديدة، فيسرَّ الله عليهم أن أنزل كتابه على سبع لغاتٍ مُتفرِّقاتٍ في القرآن بمعانٍ مُتَّفَقةٍ ومُختلفةٍ، ليقرأ كلُّ قومٍ على لغتهم، على ما يسهل عليهم من لغة غيرهم، وعلى ما جدت به عادتهم، فقومٌ جرت عادتهم بالهمز، وقومٌ بالتخفيف، وقومٌ بالفتح، وقومٌ بالإمالة، وكذلك الإعراب واختلافه في لغاتهم، والحركات واختلافها في لغاتهم، وغير ذلك فتفصَّح كلُّ قومٍ وقرؤوا على طبعهم ولغتهم ولغة من قرب منهم، وكان في ذلك رفقٌ عظيمٌ بهم وتيسيرٌ كثيرٌ لهم)⁽⁵⁾.

ولمَّا تعدَّدت القراءات، وتعدَّد أصحابها، وصار لكلِّ قارئٍ عددٌ من الرواة، والرواة أنفسهم يختلفون فيما بينهم، وكان لكلِّ راوٍ أكثر من طريقة، أصبح الأمر جدَّ خطيراً، فقام نفرٌ من العلماء باختيار عددٍ معيَّن من أئمة القراءات ليكونوا المعوَّل والمعتمد؛ لذا استقرَّ بهم الرأي على القراء العشرة لموافقة قراءاتهم الصُّواب، وقد أحدث اختيار ابن مجاهد لسبعةٍ من القراء خلطاً ولبساً بين الأحرف

(1) ينظر: منجد المقرئين: 40، والنشر: 42/1

(2) ينظر: منجد المقرئين: 40، والقراءات القرآنية في المعجمات اللغوية: 15

(3) ينظر: جامع البيان: 31/1، وتأويل مشكل القرآن: 43-35، ومقدمتان: 207، ولسان العرب: 62/2 «حرف»

(4) النشر: 42/1

(5) الإبانة: 42-43

السبعة والقراء السبعة، وليست بينهما علاقة؛ لأن الأحرف سبعة والقراءات أضعاف هذا العدد⁽¹⁾، كما أن ابن مجاهد لم يكن دقيقاً فقد أهمل ذكر أئمة مشهود لهم؛ لذا لم يوافق بعض من عاصره ومن جاء بعده، فأضافوا إلى هؤلاء السبعة الثلاثة المتتمين للعشرة، فكانوا على النحو الآتي:

م	اسم القارئ وتاريخ وفاته	م	اسم الراوي وتاريخ وفاته
1	عبد الله بن عامر اليحصبي إمام أهل الشام (ت118هـ)	1	هشام الدمشقي (ت245هـ)
		2	ابن ذكوان (عبد الله بن أحمد - ت242هـ)
2	عبد بن كثير إمام أهل مكة (ت120هـ)	1	البيزي (أحمد بن محمد - ت250هـ)
		2	قنبل (محمد بن عبد الرحمن - ت291هـ)
3	عاصم بن أبي النجود الكوفي (ت129هـ)	1	حفص بن سليمان (ت180هـ)
		2	أبو بكر شعبة بن عياش (ت193هـ)
4	أبو عمر بن العلاء إمام أهل البصرة (ت154هـ)	1	الدوري (حفص بن عمر - ت246هـ)
		2	السوسي (صالح بن زياد - ت261هـ)
5	حمزة بن حبيب الزيات الكوفي (ت156هـ)	1	خلاد بن خالد الصيرفي (ت220هـ)
		2	خلف بن هشام البرازي (ت229هـ)
6	نافع بن عبد الرحمن إمام المدينة (ت169هـ)	1	ورث (عثمان بن سعيد - ت197هـ)
		2	قالون (عيسى بن ميناء - ت220هـ)
7	علي بن حمزة الكسائي أبو الحسن إمام أهل الكوفة (ت193هـ)	1	الدوري (حفص بن عمر - ت246هـ)
		2	الليث بن خالد البغدادي (ت240هـ)
8	أبو جعفر بن يزيد بن القعقاع المدني (ت130هـ)	1	ابن وردان (عيسى الحاء - ت160هـ)
		2	ابن جَمَاز (سليمان بن مسلم الزهري - ت170هـ)
9	يعقوب بن اسحاق الحضرمي البصري (ت205هـ)	1	روح عبد المؤمن (ت235هـ)
		2	رويس (محمد بن المتوكل - ت238هـ)
10	خلف بن هشام البرازي الكوفي (ت229هـ)	1	إدريس بن عبد الكريم الحداد (ت292هـ)
		2	الوراق (إسحاق بن إبراهيم - ت292هـ) ⁽²⁾

ومن ذلك ندرك أنه كان لكل قارئ راويان على الأقل وكان لكل راوٍ أكثر من طريقة، وهناك فرق بين القراءة والرواية والطريقة، فكل ما يُنسبُ لإمام من الأئمة يُعدُّ قراءة، وما يُنسبُ إلى الآخذين عنه ولو بواسطة يُعدُّ رواية، وما يُنسبُ لمن أخذ عن الرواة - وإن سفلَ - يُعدُّ طريقة، وقد

(1) ينظر: الوقف في القراءات القرآنية: 38-39

(2) ينظر: النشر: 82/1 وما بعدها

من غير بابيه وهو الذي يسميه التَّحْوِيُونَ التَّصْرِيفَ والفعل⁽¹⁾، ولعلَّه قصد الميزان الصَّرْفِي الذي أطلق عليه الميرد اسم «الأفاعيل» إذ قال: (هذا باب معرفة الأبنية وتقطيعها بالأفاعيل، وكيف تعتبر بها في أصلها وزوائدها)⁽²⁾، وقال ابن السَّراج: (مسائل التَّصْرِيفِ هذه المسائل التي يسأل عنها من هذا الحدِّ على ضربين: أحدهما ما تكلمت به العرب مُشْكَلًا فأحوج أن يُحَثَّ عن أصوله وتقديراته، والضرب الثاني: ما قيس على كلامهم)⁽³⁾.

والمتبَّع لكتاب سيبويه ولمؤلفات من ساروا على مذهبه يدرك تمامًا أنَّ التَّصْرِيفَ عندهم جزءٌ من النحو، وأن مسائله وقضاياها كانت تدرس مختلطةً بالنحو، وهي قضيةٌ جديرة بالاهتمام، لأنَّ الصَّرْفَ يمثل الأساس بالنسبة للدراسات النحوية، فلو كُتِبَ لهذا المنهج أن يُتَّبَعَ لكانت الدِّراسة في هذا الميدان ذات ثراءٍ لغويٍّ يضاف إلى ما ابتكرته العقلية العربية ممَّا يزخر به تراثنا اللغوي الخالد⁽⁴⁾.

ويبدو أن كتاب التَّصْرِيفَ للمازني يُعدُّ أول كتاب وصل إلينا في الأبنية الصَّرْفِيَّة، وإن كان قد ذكر السيوطي أنَّ أبا مسلم معاذ بن مسلم الهراء (ت 187هـ) أول من وضع علم التَّصْرِيفِ⁽⁵⁾. إلاَّ أنَّه لم يصل إلى أيدينا، ويُعدُّ ابن جني أول من وضع اتجاهاتٍ واضحة في علم الصَّرْفِ وتحديد مدلوله وأهميته، إذ ذكر أنَّ جميع أهل العربية محتاجون إليه أتمَّ حاجةٍ، وبهم إليه أشدُّ فاقية؛ لأنَّه ميزان العربية، وبه تُعرف أصول كلام العرب من الزَّوائد الدَّاخلة عليها، ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلاَّ به⁽⁶⁾، وذكر أيضًا أنَّ من أراد معرفة النَّحو فعليه أن يبدأ بمعرفة الصَّرْفِ لأنَّ معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أن تكون أصلًا لمعرفة حاله المتنقلة⁽⁷⁾، فالدرس الصَّرْفِي عنده يُعدُّ تقديمًا لكلام العرب، وهو ما نفهمه من قوله: (أنتحاء سَمَّتْ كلام العرب)⁽⁸⁾.

وتلك الحقائق أنفَسها نجدها عند الثمانيين، وابن يعيش؛ إذا يذكر أنَّ التَّصْرِيفَ: هو أن تأتي إلى الحروف الأصول فتتصرَّف فيها بزيادة حرفٍ، أو تحريفٍ بضربٍ من ضروب التَّغْيِيرِ فذلك هو التَّصْرِيفُ ليها والتَّصْرِيفُ فيها، نحو قولك: «ضَرَبَ» فهذا مثال الماضي، فإن أردت المضارع قلت: «يَضْرِبُ»، أو اسم الفاعل «ضَارِبٌ» أو اسم المفعول قلت: «مَضْرُوبٌ» أو المصدر قلت «ضَرْبٌ» أو فعل لم يسمَّ فاعله قلت: «ضَرِبَ» وإن أردت الفعل كان أكثر من واحد على وجه المقابلة قلت:

(1) كتاب سيبويه: 242/4

(2) المقنضب: 69/1

(3) الأصول في النحو: 316/3

(4) ينظر: في تصريف الأسماء، لعبد الرحمن شاهين: 13

(5) ينظر: الاقتراح: 130

(6) المنصف: 2/1

(7) نفسه: 4/1

(8) الخصائص: 35/1

«ضَارَبَ» وإن أردت أنه استدعى الضَّرْبَ قلت: «استَضْرَبَ» وعلى هذا عامة التصريف في هذا النحو في كلام العرب، ففي التصريف نوعٌ من التَّلْعَبِ بالحروف الأصول لما يراد فيها من المعاني المفادة منها⁽¹⁾.

وبعد ذلك أتجه مصطلح الصَّرْفِ نحو التَّحْدِيدِ، وخصوصاً منذ القرن الرابع؛ إذ أصبح علماً بأصول تعرف بها أحوال أبنية الكلم، والتَّغْيِيرِ الذي يأتي لغرض معنويٍّ أو لفظيٍّ⁽²⁾؛ لذا كان بعضهم

أكثر وضوحاً إذ استطاع أن يحدّد موضوع علم الصَّرْفِ في ثلاثة أمور:

1- تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة لأداء المعنى الذي يقتضيه المقام، كالتَّصْغِيرِ، واسم الفاعل، واسم المفعول، واسم التفصيل، والتَّكْسِيرِ.....

2- تغيير الكلمة لا لمعنى طارئٍ عليها، ولكن لغرضٍ آخر، كالزِّيَادَةِ، والحذف والقلب والتَّحْقِيقِ والإدغام، والإمالة.

3- العلم بأحكام بنية الكلمة بما لحروفها من أصالةٍ وزيادةٍ وصحّةٍ وإعلالٍ، ويُقصدُ ببنية الكلمة الصَّيْغَةُ التي توجد الكلمة عليها في حال كونها مفردة، فإذا رُكِّبَتْ مع غيرها أصبح البحث فيها خاصاً بالنحو، وهو ما سُمِّيَ بالسِّيَاقِ؛ إذ هو وسيلة نحويّةٌ ولكنه يدخل في تحديد المعنى الصَّرْفِيِّ المراد عند الحاجة⁽³⁾.

لذا ندرك أن وظيفة الكلمات تتمثل في تكوين البناء الكبير؛ لأنها تفيد المعنى الصَّرْفِيَّ بصيغها، والمعنى المعجمي باشتقاقها، والمعنى العام بتركيبها وسياقها، أي: أنّها وحدات تخدم التَّركِيبَ أو السِّيَاقَ العام، أو بمعنى آخر أنّها وسائل لخدمة النِّظْمِ، ولعلَّ عبد القاهر الجرجاني كان يقصد بتوخي معاني النحو - عند ما تحدّث عن فكرة النِّظْمِ - تلك المستويات، إذ يقول: (وما ينبغي أن يعلمه الإنسان ويجعله على ذكر أنّه لا يتصور أن يتعلّق الفكر بمعاني الكلام إفراداً ومجردةً من معاني النحو، فلا يقوم في وهم، ولا يصحُّ في عقل أن يتفكّر متفكراً في فعلٍ من غير أن يريد إعماله في اسم، ولا أن يتفكّر في معنى اسمٍ من غير أن يريد إعمال فعلٍ فيه)⁽⁴⁾.

3- العلاقة بين القراءات والصَّرْفِ:

(1) ينظر: شرح التصريف: 211-212، وشرح الملوكي: 18-19

(2) ينظر: المتع: 30/1-31، وشرح شافية ابن الحاجب: 1/1-7، ومناهج البحث في اللغة، لتمام حسان: 204-207، وعلم اللغة للسمران: 216-218

(3) ينظر: شرح الأشموني: 4/40، اللغة بين المعيارية والوصفيّة: 179، والتطريز اللغوي: 30

(4) دلائل الإعجاز: 369

وإذا نظرنا في الأبنية الصَّرْفِيَّة وما تَوَدَّيه من معنى أو تقوم به من وظيفة، وجدنا أنَّ منها ما يتعلَّق بصيغ الأفعال، ومنها ما يتعلَّق بصيغ الأسماء والصفات، وبين هذا وذاك ما يتَّصل بالأسماء والأفعال من سوابق أو دواخل أو لواحق، أو يعترئها من إعلال، أو إبدال، أو إدغام أو تخفيف أو تشديد، أو تحقيق همزة أو تخفيفها، أو زيادة أو حذف أو وقف.

والأمر كذلك في القراءات القرآنية إذ نجد أغلب اختلافات القراء منسباً على أبنية الكلمات وما يعترئها من حذف أو إثبات، أو تحريك أو تسكين، أو إبدال أو إعلال أو تخفيف أو وقف، أو زيادة أو نقصان، أو إدغام أو إظهار أو اختلاف في اللواحق أو السوابق، كلُّ ذلك يمسُّ البنية الصَّرْفِيَّة، سواءً أكانت اسمًا أم فعلاً، لذا نجد أنَّ كلاً من الصَّرْف والقراءات يدرسان بنية الكلمة وقيمتها الصَّرْفِيَّة في السِّياق التركيبي؛ فإذا ما قرأ قارئ لفظاً من الألفاظ على وفق بنية صَّرْفِيَّة معيَّنة، وقرأه آخر بزيادة أو نقصان، بتخفيف أو بتشديد، كان على وفق بنية صَّرْفِيَّة أخرى، فافتضى ذلك تعاقب وتغاير بين الأبنية الصَّرْفِيَّة، وبذلك يكون اللفظ إمَّا قياسيًّا أو سماعياً، كما يجب أن يكون موافقاً لشروط القراءة الصحيحة، ومن هنا نشأ إنكار بعض النَّحويين لبعض القراءات، والأمر مرهونٌ بمنهج كلِّ منهما، فالقراء يبنون منهجهم على أساسين هما:

1- النَّقل والرِّواية.

2- الأداء والعرض.

والتَّحويُّون يعتمدون على أساسين هما:

1- السَّماع.

2- القياس⁽¹⁾.

ومن ثمَّ نجد أنَّ نظرة النَّحويين القياسية جعلت بعضهم لا يجبِّد بعض القراءات، ربَّما لسببٍ من الأسباب الآتية:

1- الاحتكام إلى القواعد القياسية التي وضعوها.

2- عدم معرفة بعض النَّحويين لتوجيه بعض القراءات.

3- نظرة بعض النَّحويين إلى الشَّائِع من اللغات وإغفال اللغات الأخرى.

4- زَعْمُ بعضهم أنَّه قد أحصى أوزان العربيَّة، وما جاء مخالفاً لتلك الأوزان فلا يُقرُّ به⁽²⁾.

(1) ينظر: أثر القرآن في أصول مدرسة البصرة النحوية حتى أواخر القرن الثاني الهجري: 61-62-228

(2) ينظر: موقف النحاة من القراءات القرآنية من خلال تفسير ابن عطية: 23-24

ويبدو أن القراءات القرآنية سنّة متواترة، وتُعدُّ من أصول الاحتجاج اللُّغوي، فما لم يرد منها موافقاً للقياس فمرّدُه إلى السَّماع، والقرآن لا ينبغي أن يقاس على شيءٍ، بل الواجب أن يقاس عليه، فهو النصُّ الصَّحيح الثَّابت المتواتر، وليس هناك نصٌّ ممَّا يستشهد به يشبهه في قوة إثباته، وتواتر روايته، والقطع بصحّته في متنه ولفظه⁽¹⁾. وخصوصاً إذا ما علمنا أن النَّحو بدأ أثراً من آثار القرآن الكريم، والقراءات عِلْمٌ استدعى النَّحو وتطلَّبه لتبيين معاني القراءات ووجوهها في العربيّة على محمل الفصاحة والبيان، إذا ما علمنا أيضاً أن أغلب النَّحويين اشتغلوا بالقراءات، كما اشتغل كثير من القراء بالنَّحو والصِّرف⁽²⁾، لذا كانت كتب اللُّغة والنَّحو والصِّرف ومعاني القرآن سجلاً حافلاً بالاستشهاد بها، ناهيك عن كتب توجيه القراءات التي ربط فيها مؤلفوها بين توجيهها لهم وأراء النَّحويين والصِّرفيين، ولذلك نجد أن كبار القراء هم من أئمة العربيّة الفحول كـ «أبي عمرو بن العلاء، ويعقوب الحضرمي، والكسائي، وغيرهم» إذ كانوا أكثر علماً باللُّغة العربيّة⁽³⁾، فابن كثير - مثلاً - وُصِفَ بأنّه أعلم بالعربية من مجاهد، ووصف عاصم بالجمع بين الفصاحة والإتقان، وبالتحرير والتجويد⁽⁴⁾.

والظاهر أن أثر القراءات في المستوى الصِّرفي أكثر غنىً وأعمق غوراً من المستويات الأخرى، وذلك لما تحدّثه القراءات من تعاقب أو تداخل أو تغاير بين الأبنية الصِّرفية، وكلُّ قراءة متواترة تمثّل حقيقة التّلقّي العربي الفصيح بمختلف صورته وهيئاته، وذلك لتمثيل تلك القراءات لكثير من لغات العرب التي كانت سائدة آن نزول القرآن، لذا تُعدُّ مصدرًا ثراً من أعظم مصادر الدِّرس الصِّرفي؛ لأنّها تتبوأ مقاماً، ومنهجاً، وطريقةً رفيعةً في الاستشهاد اللُّغوي، فالقراءات القرآنية أعلى النُّصوص مستوى، وأوثقها نقلاً، ومن ثمّ فقراءة القراء تدلُّ على تغاير تصريفي بين أبنية الكلم وما تحدّثه من أثر دلالي ينجم عن تنوع الكلمات داخل سياقاتها القرآنية، نظراً لارتباط المعنى بالمبنى؛ لأنّ تغاير المبنى ربما يعود إلى اختلاف لغات العرب ولهجاتها، وقد يكون مرّدُه إلى تغاير المعاني واختلافها، أو إلى نوع من الاختلاف الصوتي، وذلك بأن يتعاقب على الكلمة حرفان أو أكثر، فيبدل أحدهما من الآخر بما يُغيّر الكلمة عن أصلها ومعناها. ومن هنا انبثقت أهمية هذه الدِّراسة، ولعلّ الصُّورة تكون أكثر وضوحاً وجلاءً من خلال فصول الدراسة ومباحثها.

(1) ينظر: رواية قالون عن نافع المدني: 31

(2) ينظر: نحو القراء الكوفيين: 65-66، وأثر القرآن في أصول مدرسة البصرة النحوية: 64

(3) ينظر: القراءات القرآنية وعلاقتها بالأصوات والمهجّات - مجلة مجمع اللغة العربية - دمشق - مجلد: 72 - عدد: 2، ص: 287

(4) ينظر: غاية النهاية: 1/443-446

المبحث الأول: أبنية الأفعال الثلاثية المجردة

الفعل كناية عن كل عمل متعدٍّ أو غير متعدٍّ⁽¹⁾، وهو ما دلَّ على معنى في نفسه، مقترنٌ بأحد الأزمنة الثلاثة⁽²⁾، والأفعال أبنية صرفية تدلُّ على تقييد الحدث الذي أُشْتُقَّتْ منه بزمن معيَّن، وتحديد تلك الأبنية صرفياً يُعدُّ أمراً ضرورياً في طريق شرحها؛ إذ لا يمكن الرِّبط بين الفعل ومعناه إلا إذا عُرفت بنيته الصرفية، والزمن والحدث يعدَّان من معنى صيغة الفعل⁽³⁾.

وللثلاثي المجرد أبواب وضعها القدماء إلا أنَّهم اختلفوا في تقسيمها، فمنهم من نظر إلى حركة عين الفعل الماضي فعدها أبواباً ثلاثة، هي: «فَعَلَّ» بفتح العين، و«فَعِلَّ» بكسر العين و«فَعُلَّ» بضمِّ العين؛ لأنَّ العين لا تكون إلا متحرِّكة، تَجَنُّباً لالتقاء الساكنين إذا ما اتَّصل الفعل بضمير، نحو «ضَرَبْتُ»، أمَّا الفاء فَتَحَرَّكَ بالفتحة لختفها، ولأنَّ العرب لا تجيز الابتداء بساكن⁽⁴⁾، ومعرفة هذه الأبواب تتحقَّق بالسَّماع والاستعمال، وبالكشف عنها في المعجمات اللغوية.

ومنهم من عدَّ الأبواب الثلاثة التي تختلف فيها حركة عين الفعل الماضي عنها في المضارع دعائم الأبواب، لاختلاف حركاتهنَّ في الماضي والمستقبل، ولكثرة الاستعمال، فسيبويه - مثلاً - ذكر أربعة أوزان، وعدَّها أكثر استعمالاً وشيوعاً، ويتبيَّن ذلك من قوله: (واعلم أنَّه يكون كلُّ ما تعدَّك إلى غيرك على ثلاثة أبنية، على «فَعَلَّ يَفْعُلُّ» و«فَعِلَّ يَفْعُلُّ» و«فَعُلَّ يَفْعُلُّ» وذلك نحو «ضَرَبَ يَضْرِبُ» و«قَتَلَ يَقْتُلُ» و«لَقِمَ يَلْقِمُ» وهذه الأضرب تكون فيما لا يتعدَّك وذلك نحو «جَلَسَ يَجْلِسُ» و«قَعَدَ يَقْعُدُ» و«رَكِنَ يَرْكُنُ»، ولما لا يتعدَّك ضربٌ رابع لا يشركه فيه ما يتعدَّك، وذلك «فَعُلَّ يَفْعُلُّ» نحو «كَرَّمَ يَكْرُمُ»... فضروب الأفعال أربعة يجتمع في ثلاثة ما يتعدَّك وما لا يتعدَّك⁽⁵⁾.

ومنهم من قسَّمها على أساس النظر في عين الفعل الماضي والمضارع، فعدها ستة أبواب، هي: «فَعَلَّ يَفْعُلُّ» و«فَعِلَّ يَفْعُلُّ» و«فَعُلَّ يَفْعُلُّ» و«فَعَلَّ يَفْعُلُّ» و«فَعِلَّ يَفْعُلُّ» و«فَعُلَّ يَفْعُلُّ»⁽⁶⁾، وهذه الأبواب اصطَلحت المعجمات على استخدامها، وحرص علماء اللغة على ذكرها وتوظيفها على وفق ضوابط بين الفعلين الماضي والمضارع، بقصد ضبط المضارع بالنسبة لماضيه، فقد وردت أبواب

(1) ينظر: لسان العرب: 5/143 (فَعَلَّ)، والتعريفات: 96

(2) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب: 3/4، والإرشاد إلى علم الإعراب: 73

(3) ينظر: أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة: 229

(4) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: 2/384، والتسهيل: 195، وشرح التصريح: 2/357

(5) كتاب سيبويه: 4/38

(6) ينظر: دقائق التصريف: 147

الفصل الأول

الماضي مع المضارع على أساس أن الفاء في الماضي مفتوحة دائماً، والعين قد تُفْتَحُ، أو تُضَمُّ، أو تُكْسَرُ، أمَّا المضارع فإنَّ فاءه ساكنة دائماً، وعينه أمَّا أن تُفْتَحَ، أو تُضَمَّ، أو تُكْسَرَ.

وذكر بعض المحدثين أن الأفعال في العصور الماضية لم تكن على هذا النمط من التصنيف العام؛ لأنَّ الفعل مرَّ بمراحل تاريخية حتى استقرَّ على تقسيماته الأخيرة، وهذه المراحل كانت بقاياها معروفة بعد الإسلام إلى القرن الثالث الهجري، وهو ما يتضح جلياً في بعض المؤلفات، نحو «أدب الكتاب» و«إصلاح المنطق»⁽¹⁾.

ويبدو أن في هذا القول نظراً؛ لأنَّ استقراءً لما في أدب الكاتب وإصلاح المنطق يوضح لنا أن هذه الأبنية قد ذكَّرت، وإن لم تكن تحمل التسمية ذاتها، فتمثيلهم لها يُوضِّحُ المسألة بصورة جليَّة⁽²⁾. وفي النَّصِّ القرآني أفعال كثيرة قرئت على وفق تلك الأبواب، سواء أكانت صحيحة، أم مُعْتَلَّة، إلا أنَّها متفاوتة كثرةً وقلةً، وقد نجد بعضها متعاقبة، هذا التَّعاقب والتَّغاير يؤكد اختلاف القراء في قراءتها، لذا فالأفعال في القرآن الكريم وردت على وفق الأبنية الآتية:

1- فَعَلَ يَفْعُلُ:

بنية صرفية تأتي الأفعال على وفقها بفتح عين الماضي وضمَّ عين المضارع؛ لأنَّ من الأفعال ما يكون على «فَعَلَ يَفْعُلُ»، فيكون للمتعدِّي وغيره⁽³⁾، وتعدُّ أخفَّ أبنية الأفعال؛ لذا جاءت الأفعال لتدلَّ على معانٍ لا تُضَبِّطُ كثرةً وسعةً، قال ابن يعيش: (إنَّ «فَعَلَ» مفتوح العين يقع على معانٍ كثيرة لا تكاد تنحصر تَوْسَعًا لَخَفَّةِ البناء واللفظ، واللفظ إذا خَفَّ كَثُرَ استعماله وأتَّسَعَ التَّصَرُّفُ فيه)⁽⁴⁾. ومن أشهر دلالاتها الدلالة على المغالبة، والطلب، والرِّفعة، والإعطاء، والأخذ، والمهنة والعمل، والهدؤ والسُّكوت، وغيرها من المعاني التي لا نستطيع حصرها⁽⁵⁾.

وقد وضع الصَّرْفِيُّونَ قواعد يمكن بها معرفة الأفعال التي تأتي على وفق هذا الباب، فاشتراط البصريون أن تُضَمَّ عين المضارع إذا كان الماضي مفتوح العين دالاً على المغالبة، ولم يكن الفعل معتلاً العين أو اللام بالياء، أو معتلاً الفاء بالواو⁽⁶⁾، وقد يمتنع ضمُّ العين في المضارع عند ما تُقَلَّبُ حروف

(1) ينظر: الفعل زمانه وأبنيته: 105-107

(2) ينظر: إصلاح المنطق: 188، وأدب الكتاب: 182-184،

(3) ينظر: المقتضب: 110/2

(4) شرح المفصل: 156/7-157

(5) ينظر: الممتع: 173/1، وشرح شافية ابن الحاجب: 70/1، وأبنية الصرف في كتاب سيويه: 407-412، وأقسام الكلام

العربي من حيث الشكل والوظيفة: 278

(6) ينظر: الممتع: 173/1، وشرح الكافية الشافية: 2219/4، وزبدة الأقوال: 39، وارتشاف الضرب: 157/1

الفصل الأول

العلّة إلى غير صورها الأصليّة، نحو «قَاضَانِي فَقَضَيْتُهُ أَقْضِيهِ» إذ لم يكن من الكسر بدّ، وهو ما أشار إليه ابن جني⁽¹⁾.

واشترطوا أن يكون الفعل مضعّفاً مُتَعَدِّياً، نحو «رَدَّ يَرُدُّ» أو يكون الفعل واوياً العين، أو اللّام، نحو «غَزَا يَغْزُو» و«سَمَا يَسْمُو» و«قَادَ يَقْوُدُ» وهذا هو القياس المطرّد في هذا الباب، غير أن الواقع اللّغوي يشير إلى أنّه قد تأتي أفعال مُضَعَّفَةٌ جاء مضارعها مكسور العين، نحو «هَزَّ الكَأْسَ يَهْزُهَا» و«عَلَّه يَعْلَهُ» و«حَبَّ يَحِبُّ»⁽²⁾، وقد جاءت أفعال مُعْتَلَّة اللّام بالواو ورد مضارعها بفتح العين، نحو «دَحَا الأرضَ يَدْحُوها وَيَدْحَاهَا»⁽³⁾.

وفي القرآن الكريم أفعال كثيرة قرئت لتؤكد تلك البنية الصّرفيّة، سواء أكانت صحيحة أم مُعْتَلَّة:

أ- من السّالم:

الشّواهد في النّصّ القرآني من الأفعال الثلاثيّة المجردة السّالمة كثيرة، وذلك نحو

الفعل «حَلَقَ يَحْلُقُ» في قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا كَمَا صَبَرْنَا بِالْمُؤْمِنِينَ وَالْكَافِرِينَ﴾ [النور: 45].

ومثله ما ورد في قول الشّاعر:

وَلَأَلَّتْ تَفْرِي مَا خَلَقْتَ وَبَغَى ضُ الْقَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يَفْرِي⁽⁴⁾

ومن تلك الأفعال ما ورد بصيغتي الماضي والمضارع، ومنها ما ورد بصيغة الماضي، ومنها ما ورد بصيغة المضارع:

(1) ينظر: الخصائص: 225/2

(2) ينظر: الكامل: 198/1، والممتع: 187/1، والمزهر: 112/2

(3) ينظر: التسهيل: 197، وشرح التسهيل: 445/2، ودروس في التصريف: 112

(4) البيت لزهير في ديوانه: 29

فَعْلٌ يَفْعُلُ	فَعَلَ	فَعْلٌ يَفْعُلُ
يَخْلُدُ - يَخْرُصُ - يَخْلُدُ -	بَرَزَ - بَسَرَ - بَطَنَ	بَسَطَ يَسْطُ - بَلَّغَ يَبْلُغُ - تَرَكَ يَتْرُكُ - خَشَرَ يَخْشُرُ
يَرْكُضُ - يَرْثِبُ - يَرْشُدُ -	خَلَصَ - سَكَتَ	حَضَرَ يَحْضُرُ - حَكَمَ يَحْكُمُ - خَرَجَ يَخْرُجُ -
يَسْطُرُ - يَسْجُنُ - يَرْكُمُ -	سَلَفَ - صَدَقَ	خَلَقَ يَخْلُقُ - دَخَلَ يَدْخُلُ - دَرَسَ يَدْرُسُ - ذَكَرَ
يَصْدُرُ - يَشْعُرُ - يَسْلُبُ -	صَلَبَ -	يَذْكُرُ - رَجَمَ يَرْجُمُ - رَزَقَ يَرْزُقُ - زَعَمَ يَزْعُمُ -
يَفْجُرُ - يَطْلُبُ - يَعْجُرُ -	عَرَبَ - مَرَدَ -	سَجَدَ يَسْجُدُ سَقَطَ يَسْقُطُ - سَكَنَ يَسْكُنُ - سَلَكَ
يَقْنَتُ - يَقْصُرُ - يَنْشُرُ -	نَبَذَ.	يَسْئَلُ - شَكَرَ يَشْكُرُ - طَرَدَ يَطْرُدُ - عَبْدَ يَعْبُدُ - عَمَرَ
يَنْقُصُ - يَهْجُرُ.		يَعْمُرُ - قَتَلَ يَقْتُلُ - قَعَدَ يَقْعُدُ - كَتَبَ يَكْتُبُ - كَفَرَ
		يَكْفُرُ - مَكَرَ يَمْكُرُ - نَصَرَ يَنْصُرُ - نَظَرَ يَنْظُرُ -
		نَكَثَ يَنْكُثُ.

فالواضح أن تلك الأفعال قد قُرئتُ بِاتِّفَاقِ القراء العشرة على وفق بنية «فَعْلٌ يَفْعُلُ» إلا أنهم اختلفوا في قراءة الفعل «بَسَطَ يَسْطُ» لعلّة صوتيّة صرفيّة، تتمثل في إبدال السّين صادًا، أو إشمائها صوت الزّاي، وهذا الاختلاف لا يُخْرِجُ الفعل عن هذا الوزن، وذلك في قوله تعالى: ﴿يَسْطُرُ﴾ [البقرة: 245].

فقرأه ابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم، بسين مضمومة، وقرأه حمزة بإشمام السّين صوت الزّاي، وقرأه الباقون بصاد مضمومة⁽¹⁾.

وحجّة من قرأ بالسّين أنّه أصل الكلمة؛ لأنّ الخلاف بين الحرفين - السّين والطاء - يَسِيرٌ، وإن كان في السّين تَسْفُلٌ وفي الطاء استعلاء، فاحتمل هذا الخلاف لقلته؛ لأنّه بمنزلة ما لا يُعْتَدُّ به⁽²⁾. وحجّة من قرأ بالصاد تتمثل في كراهة التّصعّد بالطاء بعد التّسفل بالسّين، لذا أبدلوا من السّين حرفًا يجانس الطاء في التّصعّد، وهو الصاد، ليتوافق الحرفان⁽³⁾.

(1) ينظر: السبعة: 185 - 186، والكسر: 135، وتقريب النشر: 231،

(2) ينظر: الموضح: 334/1

(3) ينظر: حجة القراءات: 139، والكشف: 302/1

الفصل الأول

أما من قرأ بإشمام السين صوت الزاي، فلغرض التوافق بين الحرفين من جهة الهمس والجهرا؛ لأن السين مهموسة، والطاء مجهورة، فصارح بالسين حرفاً مجهوراً وهو الزاي⁽¹⁾.

والاستعمال الصوتي يشير إلى أن الحروف الثلاثة من مخرج واحد، من بين طرفي اللسان وفوق الثنايا⁽²⁾، وتسمى أيضاً حروف الصفيير، والأسلية؛ لأن مبدأها من أسلة اللسان⁽³⁾.

والقياس في إبدال السين صاداً مشروطاً بأن يكون بعد السين أحد حروف الاستعلاء⁽⁴⁾؛ لأنها مجهورة مستعلية، والسين مهموس مستفيل، فكرهوا الخروج منه إلى المستعلي، لما فيه من الثقل فأبدلوا السين صاداً، لموافقة الصاد السين في الهمس والصفيير، ولموافقة الصاد حروف الاستعلاء في الإطباق، فتحدث المجانسة بين الأصوات بعد القلب، وهذا البديل قياسي لكنه غير واجب في نظر علماء العربية⁽⁵⁾.

ب- من المهموز:

نجد في النص القرآني أفعالاً قرئت على وفق بنية «فَعَلَ يَفْعُلُ» وهي مهموزة الفاء، ولم ترد أفعال مهموزة العين أو اللام، ومنها: «أَخَذَ يَأْخُذُ - أَكَلَ يَأْكُلُ - أَمَرَ يَأْمُرُ» نحو قوله تعالى: ﴿

﴿المائدة: 117﴾، ﴿

[مریم: 55]، وورد فعلٌ واحدٌ - فقط - بصيغة المضارع، هو الفعل «تَأْجُرُ» في قوله تعالى: ﴿

ج- من المضعف:

الأفعال المضعفة ثلاثية في حقيقتها، وتمثل حالة قديمة من حالات اللعنة، ولعلها وردت على حرفين ثم شدد العرب الحرف الأخير فأصبح فعلاً ثلاثياً⁽⁶⁾، وفي ضوء هذا الباب وردت أفعال ثلاثية

(1) ينظر: معاني القراءات: 81، والموضح: 335/1
 (2) ينظر: كتاب سيويه: 433/4، والمقتضب: 193/1، والأصول في النحو: 400/3
 (3) ينظر: العين: 85/1
 (4) هي الخاء، والصاد، والضاد، والعين، والطاء، والقاف، والطاء
 (5) ينظر: المقتضب: 225/1، وشرح المفصل: 52/10، وارتشاف الضرب: 157/1، والمزهر: 496/1
 (6) ينظر: الصيغ الرباعية والخماسية اشتقاقاً ودلالة: 82-83

الفصل الأول

مُضَعَّفَةٌ في مواضع كثيرة من القرآن الكريم وذلك في ضوء معيار التَّعَدِّي الذي أشرطه الصَّرْفِيُّون⁽¹⁾، وهو شرطٌ قياسيٌّ، غير أنه ليس شرطًا في السَّماع والاستعمال، بدليل ورود أفعالٍ مُضَعَّفَةٍ لازمةً، نحو الفعل «مَرَّ يَمُرُّ»، ومن تلك الأفعال:

ما جاء على وزن «فَعْلٌ يَفْعُلُ» فقط	ما جاء على وزن «فَعَلَ» فقط	ما جاء على وزن «فَعَلَ يَفْعُلُ»
يَحْضُ - تَحْطُ - يَدُسُّ - يَضْرُ	تَلَّ - حَجَّ - حَفَّ - صَبَّ - قَدَّ - هَمَّ	بَثَّ يَبِثُّ - دَلَّ يَدُلُّ - رَدَّ يَرُدُّ - سَبَّ يَسْبُ - شَدَّ يَشُدُّ - شَقَّ يَشُقُّ - صَدَّ يَصُدُّ - عَدَّ يَعُدُّ - غَرَّ يَغُرُّ - غَلَّ يَغْلُّ - قَصَّ يَقْصُ - مَدَّ يَمُدُّ - مَرَّ يَمُرُّ

يتبين أن تلك الأفعال قرئت في النَّصِّ القرآني على وزن «فَعَلَ يَفْعُلُ»، بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع، وأغلبها متعدية، أي: مطابقة للشرط القياسي عند الصَّرْفِيِّين، وقرئت أفعالٌ من اللّازم، وهي قليلة، نحو الفعل «مَرَّ يَمُرُّ» في قوله تعالى: ﴿مَرَّ يَمُرُّ﴾ [البقرة: 39]، والفعل «هَمَّ» في قوله تعالى: ﴿هَمَّ﴾ [يوسف: 24]، وهو ما يؤكد أن الفعل اللّازم المضعف قد يأتي على وزن «فَعَلَ يَفْعُلُ»، فالأمر منوطٌ بالسَّماع، وكلُّ فِعْلٍ سُمِعَ فهو مُتَعَدٍّ بحركته، على وفق ما قرره الواقع اللُّغوي سواء أكان مكسور العين، أم مضمومها⁽²⁾.

والمعروف عند الصَّرْفِيِّين استثنائهم الجمع بين مثلين لما فيه من العود إلى حرفٍ بعد التُّطْقِ به، وفي ذلك تَكْلُفَةٌ، لذا شبهوه بالمشي المقيد، وسعيًا وراء الخفة أجازوا إدغام أحدهما في الآخر، وعندئذٍ أسكنوا الحرف الأول من غير نقل حركته إلى ما قبله في الماضي؛ لأنَّ فاء الفعل مُتَحَرِّكَةٌ، ولا تحمل حركة غيرها، أمَّا في المضارع فنقل حركة الأول جائزة إلى ما قبله؛ لأنَّ ما بعده حرف مضارعة ساكن يقبل الحركة، ثم أدغموا العين في اللّام، وذلك مشروط بأن يكون الفعل معربًا بالحركة⁽³⁾، أمَّا

(1) ينظر: المقتضب: 1/197، والمنصف: 1/91، وشرح شافية ابن الحاجب: 1/116.

(2) ينظر: أوزان الفعل ومعانيها: 210، والجهد الصرفي عند ابن السيد البطيوسي: 92.

(3) ينظر: كتاب سيبويه: 4/417، والمقتضب: 1/199، وشرح التصريف: 450، وشرح المراح: 143.

الفصل الأول

منها وقوع شبه حركة بين حركتين قصيرتين متماثلتين، ووجودها في هذا الموقع يُضَعِّفُهَا فتسقطان، فإن كانتا متماثلتين اجتمعتا فَتَشَكَّلَتْ منها حركة طويلة، وبذلك يَتِمُّ الحصول على وزن «فَال»⁽¹⁾.

2- من الناقص:

تأتي الأفعال الثلاثية المعتلة اللام على وزن «فَعَلَ يَفْعُلُ» بفتح عين الماضي، وضمها في المضارع، بشرط أن يكون حرف العلة واوًا، قال سيبويه: (اعلم أن «يَفْعُلُ» من الواو تكون حركة عينه من المعتل الذي بعده... فيكون في «عَزَوْتُ» أبدًا على «يَفْعُلُ»)⁽²⁾.

وشواهد في النصِّ القرآني متعددة، ومنه الفعل «كَسَا يَكْسُو» في قوله تعالى: ﴿لَا يَكْسُوهُمُ إِلَىٰ كِسْفٍ مِّمَّا يَكْسُونَ﴾ [المؤمنون: 14]، وفي قوله تعالى: ﴿لَا يَكْسُوهُمُ إِلَىٰ كِسْفٍ مِّمَّا يَكْسُونَ﴾ [البقرة: 259]، حيث جاء الفعل على وزن «فَعَلَ يَفْعُلُ»؛ لأنَّ حرف العلة واوٌ، ومثله ما ورد في قول الشاعر:

وَأَرْكَبُ فِي الرَّوْعِ خَيْفَانَةً كَسَا وَجْهَهَا سَعْفٌ مُنْتَشِرٌ⁽³⁾.

ومن تلك الأفعال ما يأتي:

ما ورد على وزن «فَعَلَ يَفْعُلُ»	ما ورد على وزن «فَعَلَ يَفْعُلُ»	ما ورد على وزن «فَعَلَ يَفْعُلُ»
بَلَا يَبْلُو - تَلَا يَتْلُو - خَلَا يَخْلُو - دَعَا يَدْعُو	بَدَا - حَبَا - ذَنَا - زَكَا - غَدَا قَسَا	يَأْلُو - يَذْرُو - يَرْجُو - يَشْكُو - يَصْبُو - يَعْدُو - يَعْشُو - يَعْلُو

فمن الواضح أن تلك الأفعال مُعْتَلَةٌ اللام بالواو؛ لذا اقتضت إعلالاً بقلب حرف العلة ألفاً، لِتَحْرُكِيهَا وانفتاح ما قبلها، في حال كون الفعل ماضياً، أمَّا في حال كون الفعل مضارعاً فتضمَّ عين الفعل وتبقى الواو على أصلها مع حذف ضمَّتها استثقلاً لها على حدِّ قول القدماء⁽⁴⁾.

أمَّا بعض المحدثين فتلك الأفعال عندهم على وزن «فَعَا يَفْعُو»؛ لأنَّ المقطع الأخير مؤلَّفٌ من حركاتٍ فقط، لذلك أسقطت اللُّغة العنصر الأصلي في الازدواج، وهو الضَّمَّة، وهو ما ينشأ عن

(1) ينظر: تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي - حوليات كلية الآداب - الكويت - عدد(11): ص58، والصيغ الثلاثية المجردة ومزودة: 138

(2) كتاب سيبويه: 382/4

(3) البيت من شواهد البحر المحيط: 487/2، والأفعال في القرآن الكريم: 1178/2

(4) ينظر: شرح التصريف: 437

الفصل الأول

الانزلاق، فأتصلت الفتحتان القصيرتان لتصبحا فتحة طويلة، فهي عندهم ثلاثية الأصل ثنائية المنطوق⁽¹⁾.

والظاهر أن تلك الأفعال قرئت بأفئاق القراء العشرة، غير أنهم اختلفوا في قراءة الفعل «تَبَلُّو» في قوله تعالى: ﴿تَبَلُّوْا كَمَا تَبَلَّوْا فِي الْبَلَاءِ﴾ [يونس: 30]، فقرأه حمزة، والكسائي وخلف «تَتَلُّو» بتاءين، الأولى مفتوحة، والثانية ساكنة، ولام مضمومة من التلاوة⁽²⁾.

وَحُجَّتُهُمْ أَنْ مَعْنَاهُ: تَقْرَأُ كُلُّ نَفْسٍ مَا عَمَلَتْهُ مِنْ صَالِحِ الْأَعْمَالِ وَسَيِّئِهَا، وَمِثْلُهُ فِي الْمَعْنَى قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿تَبَلُّوْا كَمَا تَبَلَّوْا فِي الْبَلَاءِ﴾ [الأنعام: 164]، وقراءته بفتح التاء، وهو الاختبار، والمعنى: تختبر كل نفس ما أسلفت من خير أو شر فتلاقي الجزاء⁽⁴⁾.

فمن الواضح أن نوع الاشتقاق هو السبب في اختلافهم، فمن قرأه بتاءين، فهو من التلاوة وفعله «تَلَا يَتَلُّو»، إلا أن المفسرين اختلفوا في المعنى، فذكر الفراء أنه بمعنى القراءة للأعمال⁽⁵⁾، وذكر غيره ومنهم الأخفش، وأبو عبيد، والباقولي أن المعنى: تطلب وتتبع مع ما أسلفته من الأعمال⁽⁶⁾، ومثله ما ورد في قول الزجاج:

إِنَّ الْمُرِيبَ يَتَّبِعُ الْمُرِيْبَا كَمَا رَأَيْتَ الذَّيْبَ يَتَلُّو الذَّيْبَا⁽⁷⁾

أما من قرأه بالباء، فهو من البلاء، بمعنى الاختبار، وفعله «بَلَا يَبْلُو»، والقراءتان على وزن «فَعَلَ يَفْعُلُ» بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع؛ لأن الفعل معتل الآخر بالواو.

2- فَعَلَ يَفْعُلُ:

ذكر الصرّفيون أن من الأفعال الثلاثية المجردة ما يأتي مفتوح العين في الماضي، ومكسور العين في المضارع، وذلك في ضوء شروط وضعوها، كأن يكون الفعل ثلاثياً مُضَعَّفاً لازماً، أو يكون

(1) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: 86-87

(2) ينظر: وغاية الاختصار: 515/2، والميسوط: 323، والتذكرة: 295

(3) ينظر: معاني القراءات: 223، وحجة القراءات: 331، والموضح: 622/2

(4) ينظر: المحرر الوجيز: 142/7، والنشر: 212/2

(5) ينظر: معاني القرآن للفراء: 463/1

(6) ينظر: مجاز القرآن: 278/1، ومعاني القرآن للأخفش: 568/2، وكشف المشكلات: 509/1

(7) من شواهد الدر المصون: 193/6

الفصل الأول

أجوف أو ناقصاً، يائياً، أو مثلاً مُعْتَلًا بالواو، وقد يأتي من الصَّحِيح⁽¹⁾، قال ابن هشام: (ويلزمه الكسر واوئى الفاء، أو يائى غيرها.. أو مضعفاً قاصراً)⁽²⁾، وتعدُّ هذه البنية أكثر استعمالاً في لغة العرب⁽³⁾، قال ابن سيده: (وهذا البناء هو الغالب، والغالب كالقياس)⁽⁴⁾، وتأتي الأفعال في ضوئها، مُتَعَدِّيَةً ولازمةً، وترد لمعانٍ كثيرةً قد تفيد التلبُّس بالحالة الفعلية في الزمن الخاص⁽⁵⁾.

وفي النَّصِّ القرآني أفعالٌ كثيرةٌ قرئت على وفق هذا البناء، سواء أكانت سالمة، أم مهموزة، أم مضعفة، أم مُعْتَلَّة:

أ- من السَّالم:

ومن السَّالم وردت أفعال بصيغتي الماضي والمضارع، وأخرى بصيغة الماضي، ومنها ما جاء بصيغة المضارع:

ما جاء على وزن «فَعَلٌ»	ما جاء على وزن «فَعَلَ»	ما جاء على زنة «فَعَلَ يَفْعُلُ»
يَجْرِمُ - يَحْسِبُ - يَخْطِمُ - يَخْصِفُ - يَسْفِكُ - يَصْرِمُ - يَعْصِمُ - يَفْقِدُ - يَقْرِضُ - يَكْبِتُ - يَلْفِظُ - يَنْسِفُ - يَنْسِلُ - يَنْطِقُ - يَهِيْطُ.	عَزَلَ - عَرَضَ - عَزَلَ - عَقَدَ - عَقَرَ - قَصَمَ - نَذَرَ - نَزَلَ - هَزَمَ.	حَرَصَ يَحْرُصُ - حَلَفَ يَحْلِفُ - حَمَلَ يَحْمِلُ - حَتَمَ يَخْتِمُ - خَرَقَ يَخْرِقُ - رَبَطَ يَرْبِطُ - رَجَعَ يَرْجِعُ - سَبَقَ يَسْبِقُ - سَرَقَ يَسْرِقُ - صَدَفَ يَصْدِفُ - صَرَفَ يَصْرِفُ - ضَرَبَ يَضْرِبُ - ظَلَمَ يَظْلِمُ - عَدَلَ يَعْدِلُ - عَرَفَ يَعْرِفُ - عَقَلَ يَعْقِلُ - غَفَرَ يَغْفِرُ - غَلَبَ يَغْلِبُ - فَتَنَ يَفْتِنُ - قَرِضَ يَقْرِضُ - فَصَلَ يَفْصِلُ - قَبِضَ يَقْبِضُ - قَدَرَ يَقْدِرُ - قَذَفَ يَقْدِفُ - قَسَمَ يَقْسِمُ - كَذَبَ يَكْذِبُ - كَسَبَ يَكْسِبُ - كَشَفَ يَكْشِفُ - كَنَزَ يَكْنِزُ - مَلَكَ يَمْلِكُ - نَزَعَ يَنْزِعُ - نَقَمَ يَنْقُمُ - نَكَحَ يَنْكَحُ - نَكَصَ يَنْكُصُ - هَلَكَ يَهْلِكُ.

فمن الواضح أن تلك الأفعال قد قرئت بأتفاق القراء العشرة، على وزن «فَعَلَ يَفْعُلُ» بفتح العين في الماضي وكسرهما في المضارع، غير أن بعضها قد قرئت في غير القراءات العشر متداخلة مع الأبنية الأخرى، نحو الفعل «حَرَصَ يَحْرُصُ»⁽⁶⁾، و«سَبَقَ يَسْبِقُ»⁽¹⁾ و«وَصَدَفَ يَصْدِفُ»⁽²⁾ و«نَفَرَ يَنْفِرُ»⁽³⁾ و«نَقَمَ يَنْقُمُ»⁽⁴⁾ و«نَكَصَ يَنْكُصُ»⁽⁵⁾.

(1) ينظر: أدب الكاتب: 396، وشرح التصريف: 432، وفي التصريف: 31، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه: 31

(2) نزهة الطرف: 100

(3) ينظر: كتاب سيبويه: 37/4، وشرح المفصل: 152/7 - 153

(4) المخصص: 127/14

(5) ينظر: المنتضب: 71/1، وشرح شافية ابن الحاجب: 70/1 - 71، ومدخل إلى دراسة الصرف: 36-37

(6) ينظر: لسان العرب: 61/1 «حرص»

ب- من المهموز:

لم يرد في النَّصِّ القرآني سوى أفعالٍ قليلةٍ فهي أمَّا على وفق صيغة الماضي فقط، نحو «أَبَقَ» في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَأْتِي سَائِرًا مِّنَ الْجِبَالِ يَسْفِرُونَهَا لَهُمْ رَنَاتٍ مُّطَوَّاتٍ ۚ فُتَبَدَّلَ لَهُمْ خُمْرٌ غَدَاقٌ ۖ ذَرْبُهَا عَلَيْكُمُ الْحَصْبُ يُجْرُبُونَ عَنْ آيَاتِنَا سِغَابًا ۚ﴾ [الصافات: 140]، وإمَّا على وفق صيغة المضارع، نحو الفعل «يَأْفِكُ» في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَأْتِي سَائِرًا مِّنَ الْجِبَالِ يَسْفِرُونَهَا لَهُمْ رَنَاتٍ مُّطَوَّاتٍ ۚ فُتَبَدَّلَ لَهُمْ خُمْرٌ غَدَاقٌ ۖ ذَرْبُهَا عَلَيْكُمُ الْحَصْبُ يُجْرُبُونَ عَنْ آيَاتِنَا سِغَابًا ۚ﴾ [الأعراف: 117]، والفعل «يَأْسِرُ» في قوله تعالى ﴿يَوْمَ تَأْتِي سَائِرًا مِّنَ الْجِبَالِ يَسْفِرُونَهَا لَهُمْ رَنَاتٍ مُّطَوَّاتٍ ۚ فُتَبَدَّلَ لَهُمْ خُمْرٌ غَدَاقٌ ۖ ذَرْبُهَا عَلَيْكُمُ الْحَصْبُ يُجْرُبُونَ عَنْ آيَاتِنَا سِغَابًا ۚ﴾ [الأحزاب: 26].

ح- من المضعف:

ويطرد هذا البناء في الأفعال المضعفة إذا كانت لازمة، وهو ما أشترطه الصرّفيون⁽⁶⁾، وشواهده في النَّصِّ القرآني كثيرة، سواء ما ورد بصيغة الماضي والمضارع، أو الماضي أو المضارع:

ما جاء على وزن «فَعِلُّ»	ما جاء على وزن «فَعَلَ»	ما جاء على وزن «فَعِلَّ يَفْعِلُّ»
حَقٌّ يَحِقُّ - زَلٌّ يَزِلُّ - ضَلٌّ يَضِلُّ - فَرٌّ يَفِرُّ.	تَبَّ - تَمَّ	نَذَلُّ - يَزِفُّ

والذي يبدو أنَّ شرط اللزوم متحقق في تلك الأفعال، غير أنَّ الفعل «ضَلَّ يَضِلُّ» موضع اختلاف عند اللغويين، فمنهم من يُعده على وفق هذا البناء، ومنه من يُعده على وفق «فَعِلَّ يَفْعِلُّ» بكسر عين الماضي وفتحها في المضارع، أمَّا القراء العشرة فقد أجمعوا على قراءته مفتوح العين في الماضي ومكسور العين في المضارع، وذلك كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَأْتِي سَائِرًا مِّنَ الْجِبَالِ يَسْفِرُونَهَا لَهُمْ رَنَاتٍ مُّطَوَّاتٍ ۚ فُتَبَدَّلَ لَهُمْ خُمْرٌ غَدَاقٌ ۖ ذَرْبُهَا عَلَيْكُمُ الْحَصْبُ يُجْرُبُونَ عَنْ آيَاتِنَا سِغَابًا ۚ﴾ [سبأ: 50]. أمَّا من قرأه على غير ذلك، فقراءة غير عشرية منسوبة إلى بني تميم⁽⁷⁾.

ولأن تلك الأفعال مضعفة فقد اقتضت تغييراً صوتياً صرفياً، يتمثل في إدغام العين واللام في كلِّ منها، لتماثلهما وثقلهما⁽⁸⁾، وقد فصلت القول فيه.

(1) ينظر: لسان العرب: 239/3 «سبق»

(2) ينظر: لسان العرب: 24/4 «صدف»

(3) ينظر: لسان العرب: 229/6 «نفر»

(4) ينظر: لسان العرب: 250/6 «نقم»

(5) ينظر: لسان العرب: 256/6 «نكص»

(6) ينظر: الأفعال، لابن القطاع: 29/1، وشرح شافية ابن الحاجب: 134/1

(7) ينظر: الكشاف: 96/3، والبحر المحيط: 564/8، والأفعال في القرآن الكريم: 845/2

(8) ينظر: شرح التصريف: 451، وعلل النحو: 373

د- من المعتل:

1- المثال: قال المازني: (اعلم أن كل ما كان موضع الفاء منه واوًا، وكان فعلاً، وكان على «فَعَلٌ» فإنه يلزم «يَفْعَلُ»، ويحذف في الأفعال المضارعة منه الواو التي هي فاء⁽¹⁾). وفي النَّصِّ القرآني من هذه الأفعال ما يؤكد هذه القاعدة:

ما جاء على وزن «فَعَلٌ يَفْعَلُ»	ما جاء على وزن «فَعَلَ»	ما جاء على وزن «يَفْعَلُ»
وَجَدَ يَجِدُ - وَعَدَ يَعِدُ - وَعَظَّ يَعِظُ - وَفَى يَفِي - وَوَلَدَ يَلِدُ - وَهَنَ يَهِنُ.	وَجَبَ - وَرَدَ - وَسَطَ - وَسَقَى - وَقَبَ - وَكَزَى.	يَبِزُ - تَرَزُّ - نَسِمُ - تَصِفُ يَصِلُ - تَعِي - تَلِي.

ويبدو أن تلك الأفعال قرئت على وفق هذا البناء الصرفي، غير أن القراء العشرة مختلفون في قراءة الفعل «تعي» في قوله تعالى: ﴿لَا يَسْمَعُونَ لَكَ الْكَلِمَةَ تَعَوًّا وَمَا يَشْعُرُونَ أَنَّهَا تَعَوٌّ لِقَوْمٍ عَلِيمٍ﴾ [الحاقة: 12]، فقراه عامة القراء ببناء مفتوحة، وعين مسكورة، وروى عن ابن كثير أنه قرأه ببناء مفتوحة وعين ساكنة⁽²⁾، والوجه عند جمهور القراء أنه على القياس؛ لأنه معتل الفاء بالواو، وفتح الياء كان لوقوع الفعل منصوباً عطفاً على قوله: «لِتَجْعَلَهَا»⁽³⁾.

أمّا ما روي عن ابن كثير فالوجه فيه أن حرف المضارعة قد جُعِلَ كحرفٍ أصليٍّ في الكلمة نفسها لا ينفصل، فهو شبيهة بقولهم: «كَتَفٌ» و«فَخَذٌ» بتسكين وسط الكلمة⁽⁴⁾. ومن الواضح أن ما ورد بصيغة المضارع قد أُعِلَّ بحذف الواو الذي وقع فاء في الفعل، فصار على وزن «يَعِلُ»، قال سيبويه: (كرهوا الواو بين ياءٍ وكسرةٍ، فحذفوها، فهم كأنهم إنما يحذفونها من «يَفْعَلُ»)⁽⁵⁾.

ويظهر أن سقوط الواو يُعَدُّ مسألةً خِلَافِيَّةً بين البصريين والكوفيين ناقشها أبو البركات الأنباري مرجحاً رأي البصرة على الكوفة⁽⁶⁾، فالبصريون يُعَلِّلون سقوط الواو بوقوعها بين ياء وكسرة، وهو موقع تمتنع فيه⁽⁷⁾، وهما ضدان للواو، والواقع بين ضديه مستثقل؛ لذا حذفت طلباً للحفّة، إذ لم يجز حذف حرف المضارع؛ لأنه جاء لمعنى، وحذفه يُعَدُّ إخلالاً مع كراهية الابتداء

(1) المنصف: 184/1

(2) ينظر: السبعة: 648

(3) ينظر: الموضح: 1291/3

(4) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 497/3

(5) كتاب سيبويه: 52/4 - 53

(6) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 782/2 - 788م 12

(7) ينظر: المفتض: 88/1، والأفعال لابن القوطية: 3، والمخصص: 124/14

الفصل الأول

بالواو كما لا يجوز حذف الكسرة؛ لأنه لا يُعرَفُ وزن الكلمة إلاّ بها، لذا كان حذف الواو أبلغ في التخفيف⁽¹⁾.

أمّا الكوفيون فحذف الواو عندهم إنّما هو لأجل التفريق بين اللازم والمتعدّي، والعلّة في كون التَّمييز بين هاتين الفصيلتين قد تمّت عن طريق إسقاط الواو من اللازم دون المتعدّي؛ لأنّ التعدّي صار عَوَضًا عن حذف الواو⁽²⁾.

وربّما تكون نسبة هذا الرأي إلى الكوفيين جميعًا مجانبةً للصّواب؛ لأنّ ثعلب - مثلاً - ذهب مذهب البصريين، ونجد ذلك في قوله: (وأملى علينا أبو العباس «وَعَدَّ يَعِدُّ» و«وَزَنَ يَزِنُ» كان «يُوزَنُ» و«يُوعِدُّ» فلم يجتمع الواو مع الكسرة والياء، ثم بنوا الفعل على هذا فقالوا: «يَزِنُ»⁽³⁾.

والظاهر أنّ رأي الكوفيين يُمثّله الفراء الذي بنى تعليله على أسس وظيفيّة، ووافق عليه آخرون كالمؤدّب⁽⁴⁾، في حين بنى البصريون تعليلهم على أسس صوتيّة.

أمّا بعض الصّرفيين فيرى أنّ المسوّغ لحذف الواو هو إرجاعه إلى الأمر من الفعل المضارع؛ لأنّ الواو إنّما تسقط من فعل الأمر، ثمّ يأتي القياس ليُعَمَّم على المضارع؛ لأنّ الثابت عند الصّرفيين أنّ فعل الأمر فرع المضارع لأنّه أُحِدَ منه⁽⁵⁾، فعند تجريد الفعل «يُوعِدُّ» - مثلاً - من حرف المضارعة فإنّنا نحصل على «وَعَدَّ» وهو محظور لغوي؛ لالتقاء صامتين في بداية المقطع، وهذا لا يجوز، لذا يمكن الاستعانة بحركة الكسرة على حد قول (بروكلمان)⁽⁶⁾، فيتكوّن الفعل «وَعِدَّ» ثمّ تتخلق همزة الوصل، فيصير الفعل «اوَعِدَّ» فيتشكّل سياقٌ صوتيٌّ مرفوض، وهو المزدوج الهابط، فيتمّ التخلّص من ذلك عن طريق المخالفة بين عنصري المزدوج عن طريق حذف الصامت ومدّ الحركة، فيتحوّل الفعل من «اوَعِدَّ» على وزن «افْعَلَّ» إلى «ايَعَدَّ» على وزن «ايَعَلَّ» ثم تسقط همزة الوصل، وبسقوطها يكون فعل الأمر «عِدَّ» والمضارع «يَعِدُّ»⁽⁷⁾.

وأغلب الظن أنّ سقوط الواو يعود إلى أنّ حرف المضارعة جاء لمعنى، وكذا وقوع الواو بين ياء وكسرة، بدليل أنّه إذا زالت الكسرة بعد الواو ضُمَّت ولم تسقط، ومنه قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ

(1) ينظر: شرح المفصل: 59/10

(2) ينظر: المنصف: 188/1، وشرح شافية ابن الحاجب: 92/3

(3) مجالس ثعلب: 360/2

(4) ينظر: معاني القرآن للفراء: 150/2، ودقائق التصريف: 223

(5) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: 88/3

(6) ينظر: فقه اللغة السامية: 139-143

(7) ينظر: تأملات في بعض ظواهر الحذف الصربي، بحث منشور: ص 331-332

ما جاء على وزن «فَعْلٌ»	ما جاء على وزن «فَعَلَ»	ما جاء على وزن «فَعَلَ يَفْعُلُ»
يَبِيْتُ-تَبَيْتُ-تَحِيصُ-يَدِينُ- تَشِيْعُ تَصِيْرُ-أَعِيْبُ-يَغِيصُ- يَغِيْطُ-تَغِيصُ-تَمِيْدُ-نَمِيْرُ- نَمِيْرُ-يَمِيْلُ-يَهِيْجُ-يَهِيْمُ.	جَاءَ-خَابَ-سَالَ-طَابَ- كَالَ.	زَادَ يَزِيْدُ-زَاعَ يَزِيْعُ-سَارَ يَسِيْرُ- ضَاقَ يَضِيْقُ-فَاءَ يَفِيءُ-لَانَ يَلِيْنُ

فتلك الأفعال وردت على وزن «فَعَلَ يَفْعُلُ» بفتح العين في الماضي وكسرهما في المضارع، ولأنها مُعْتَلَّةُ العين بالياء، اقتضت إعلالاً بقلب الياء ألفاً، لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، في حال كون الفعل ماضياً، أما إذا كان الفعل مضارعاً فبقي الياء على أصلها، وتنقل حركتها- وهي الكسرة- إلى فاء الفعل لأن وجود الكسرة على الياء مستثقل، ولكي تتم المجانسة بين كسر فاء الفعل والياء التي هي عين الفعل.

وفي ضوء هذا البناء اختلف القراء العشرة في قراءة الفعل «ران» في قوله تعالى: ﴿لَمَّا رَأَى أَنَّهُ يُؤْمَرُ بِالْحَدِيثِ إِذْ قَالَ لَهُمُ ابْنُ مَرْيَمَ لِمَ أَتَاكُمْ هَذَا وَاتَّقُوا رَبَّ لِمَ تَصِفُونَ أَلْفًا بِأَلْفٍ مَا يَأْتِيكُمُ الْبَأْسُ كُلَّ لِقَاءِ غُزَاةٍ فَاذْكُرُوا يَوْمَ أَنْزَلْنَا الْحُرُوفَ أَنْ هِيَ الْأَلْفُ مِثْلُ الْأَلْفِ لَا يَمُنُّ إِلَّا الَّذِينَ يَدْرُسُونَ وَاللَّهُ بِمَا تَصِفُونَ أَلْفًا بِأَلْفٍ عَالِمٌ﴾ [المطففين: 14]، وكان الوقف أو الإمالة مع الإدغام سبباً في اختلافهم.

فقرأه عاصم، وحمزة، والكسائي، ونافع، بالإمالة⁽¹⁾، قال ابن أبي مريم: (والوجه في الإمالة أنها حسنة ههنا، لكون الكلمة فعلاً من بنات الياء؛ لأن مضارعه «يَرِيْنُ» ثم إن الرأ لما فيها من التكرير إذا كُسِرَتْ كان أجلب للإمالة، مع أن فتحة الرأ بمنزلة فتحتين)⁽²⁾.

وقراه الباقون براء مفتوحة، والوجه في ترك الإمالة أنه أصل، قال أبو منصور الأزهرى: (ومن أثر التَّفْخِيمِ فَلَانَهَا لُغَةٌ أَهْلِ الْحِجَازِ، وَ«رَانَ» مَعْنَى: غَطَّى عَلَى قُلُوبِهِمْ، يُقَالُ: رَانَ الذَّنْبُ عَلَى قَلْبِهِ يَرِيْنُ رَيْئًا، إِذَا غَشَّى عَلَى قَلْبِهِ)⁽³⁾.

ويتبين من ذلك أن العلة صوتية صرفية؛ لأنها تؤدي إلى نقل حركة فاء الفعل من الفتحة إلى الكسرة، وهو ما ذكره سيبويه بقوله: (وبلغنا عن أبي إسحاق أنه سمع كثير عزة يقول: «صَارَ» يمكن كذا وكذا)⁽⁴⁾، وهذه العلة تؤدي إلى نقل حركة فاء الفعل من الفتحة إلى الكسرة.

(1) ينظر: السبعة: 675-676

(2) الموضح: 3/1349

(3) معاني القراءات: 534

(4) كتاب سيبويه: 4/121

3- التناقص:

يُجْمَعُ الصَّرْفِيُّونَ عَلَى أَنَّ الْأَفْعَالَ الْمَعْتَلَّةَ اللَّامَ بِالْيَاءِ تَأْتِي عَلَى وَفْقِ هَذَا الْبِنَاءِ، أَي بَعِيْنِ مَفْتُوحَةٍ فِي الْمَاضِي وَمَكْسُورَةٍ فِي الْمَضَارِعِ⁽¹⁾، قَالَ الثَّمَانِيْنِي: (وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَتْ لَامُهُ يَاءً نَحْوَ «رَمَى يَرْمِي» وَأَصْلُهُ «رَمَى» فَتَلَبَّتِ الْيَاءُ أَلْفًا لِتَحْرُكِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا، وَقَالُوا فِي الْمُسْتَقْبَلِ «يَرْمِي» فَجَعَلَ الْعَيْنُ تَابِعَةً لِلَّامِ فِي كَوْنِهَا مَكْسُورَةً، وَخَصَّصُوا مَا كَانَتْ عَيْنُهُ أَوْ لَامُهُ يَاءً فِي «فَعَلَ» بِ «يَفْعَلُ» فِي الْمُسْتَقْبَلِ، حَتَّى يَنْكَسِرَ مَا قَبْلَ الْعَيْنِ وَاللَّامِ، فَتُظْهِرُ الْيَاءُ... وَلَمْ يَجِيزُوا فِيهِ «يَفْعَلُ» كَمَا جَاءَ فِي الصَّحِيْحِ، لِأَنَّهَا يَلْتَبِسُ ذَوَاتُ الْيَاءِ بِذَوَاتِ الْوَاوِ)⁽²⁾.

وَشَوَاهِدُهُ فِي النَّصِّ الْقُرْآنِيِّ كَثِيرَةٌ، سِوَاهُ مَا وَرَدَ بِصِيغَتِي الْمَاضِي وَالْمَضَارِعِ، أَمْ بِصِيغَةِ الْمَاضِي فَقَطْ، أَمْ بِصِيغَةِ الْمَضَارِعِ فَقَطْ:

ما جاء على وزن «فَعَلَ»	ما جاء على وزن «فَعَلَ»	ما جاء على وزن «فَعَلَ يَفْعَلُ»
يَذْرِي - يَزْنِي - يَشْوِي	بَي - غَوَى - فَذَى - قَلَى	أَتَى يَأْتِي - أَوَى يَأْوِي - بَغَى يَبْغِي - بَكَى يَبْكِي - جَرَى يَجْرِي - رَمَى يَرْمِي - سَقَى يَسْقِي - شَرَى يَشْرِي - شَفَى يَشْفِي - قَضَى يَقْضِي - كَفَى يَكْفِي - مَشَى يَمْشِي - مَضَى يَمْضِي - هَدَى يَهْدِي - هَوَى يَهْوِي

فَمِنَ الْوَاضِحِ أَنَّ تِلْكَ الْأَفْعَالَ قَدْ قُرِئَتْ مُؤَيَّدَةً لِلْقَاعِدَةِ الصَّرْفِيَّةِ وَمَا اشْتَرَطَهُ الصَّرْفِيُّونَ، وَلَعَلَّةَ صَوْتِيَّةً صَرْفِيَّةً اخْتَلَفَ الْقُرَاءَةُ الْعَشْرَةَ فِي قِرَاءَةِ الْفِعْلِ «يَأْتِي» فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَذْرِيٓ ذُرًّا ذُرًّا وَيَأْتِيٓ الْبِلَادَ يَأْتِيٓ﴾ [هود: 105]، فَقَرَأَهُ يَعْقُوبُ بِإِثْبَاتِ الْيَاءِ فِي الْوَصْلِ وَالْوَقْفِ، وَقَرَأَهُ ابْنُ كَثِيرٍ بِإِثْبَاتِهَا فِي الْوَقْفِ، وَقَرَأَهُ نَافِعٌ وَأَبُو عَمْرٍو، وَالْكَسَائِيُّ، وَأَبُو جَعْفَرٍ، بِإِثْبَاتِهَا فِي الْوَصْلِ - فَقَطْ - وَحَذْفِهَا فِي الْوَقْفِ، وَقَرَأَهُ الْبَاقُونَ بِحَذْفِهَا فِي الْوَصْلِ وَالْوَقْفِ مَعًا⁽³⁾.

وَحُجَّةٌ مِنْ قَرَأَهُ بِإِثْبَاتِ الْيَاءِ أَنَّهُ الْأَصْلُ، إِذْ لَا مَوْجِبَ لِحَذْفِ الْيَاءِ؛ لِأَنَّهَا لَامُ الْفِعْلِ، وَحُجَّةٌ مِنْ أُثْبِتَ الْيَاءَ فِي الْوَصْلِ، وَحَذْفِهَا فِي الْوَقْفِ، أَنَّ إِثْبَاتَهَا أَصْلٌ، وَالْوَقْفُ مَوْضِعُ تَغْيِيرٍ، فَأَجْرِي فِي الْوَصْلِ

(1) ينظر: المقتضب: 134/1، والأصول في النحو: 106/3، وفي التصريف: 60، والمتع: 174/1

(2) شرح التصريف: 436

(3) ينظر: السبعة: 293، والتيسير: 103، والمبسوط: 242، والنشر: 218/2، والإتحاف: 235/2

الفصل الأول

على الأصل، وفي الوقف على الحذف، أمّا حُجَّةٌ من حَذَفَ في الحالين، أن الياء محذوفةٌ في مصحف عثمان، والحذف مستعملٌ عند العرب⁽¹⁾.

ونجد الاختلاف للعلّة نفسها في قراءة الفعل «تُبَغِي» في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ بُيُوتُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَأَسْوَدُ بُيُوتُ الَّذِينَ آمَنُوا أُولَٰئِكَ فِي آيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [الكهف:64]، ومثله أيضاً في قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا بِمُعَظَّمِي الْوَعْدِ إِلَّا نَذِيرًا﴾ [الفجر:4].

والظاهر أن حذف الياء التي وقعت لاماً في تلك الأفعال قد أحدث تغييراً في أبنيتها الصرْفِيَّة، إذ صارت على وزن «يَفْعُ» وهذا النوع من الحذف واردٌ عند علماء العربية إن كان له ما يبرِّره كالجزم - مثلاً - إلاَّ أنه في هذا الموضع غير مبرَّرٍ نحويّاً، ومع ذلك فقد قرئ به، والقراءة سنَّةٌ متواترة، لذا اختلف الصرّفيون في تعليل ذلك، فقال سيبويه: (وأمّا الأفعال فلا يحذف منها شيء؛ لأنّها لا تذهب في الوصل في حال وذلك «لا أقضي وهو يَقْضِي وَيَعْزُو وَيَرْمِي» إلاَّ أنّهم قالوا «لا أدُر» في الوقف لأنّه كثر في كلامهم فهو شاذُّ)⁽²⁾، فسيبويه يصف ذلك بالشُدُوذ، أمّا الفراء فإثبات الياء أو حذفها يُعدُّ صواباً عنده، فمن حذفها مع الوصل، فلأنّ الياء ساكنة، وكل ياء ساكنة وما قبلها مكسور فإنّ العرب تحذفها، وتحتزئ بالكسرة من الياء⁽³⁾، وهو مسموعٌ في كلام العرب، ومثله الفعل «تُعْطِ» في قول الشّاعر:

كَفَاكَ كَفٌ مَا تُلَيِّقُ دِرْهَمًا جُودًا وَأُخْرَى تُعْطِ بِالسَّيْفِ الدِّمَاءَ⁽⁴⁾

والفعل «تُخَفِ» في قول الشّاعر:

لَيْسَ تُخْفِي يَسَارَتِي قَدْرَ يَوْمٍ وَلَقَدْ تُخَفِ شَيْمَتِي إِعْسَارِي⁽⁵⁾

أمّا أبو عبيد فحجّته أن اللفظ قد قرئ محذوفاً في مصحف عثمان، وهو منسوبٌ إلى لغة هذيل ومسموعٌ عن العرب⁽⁶⁾، والحذف أيضاً مستحسنٌ عند الطبري والقرطبي وغيرهما⁽⁷⁾ أمّا الزّجاج والنّحاس وغيرهما فإثبات الياء مستحسنٌ عندهم؛ لأنّ الحذف غير قياسيٌّ عند العرب وإن

(1) ينظر: الحجة للفراء السبعة: 376/4، وحجة القراءات: 348-349، والموضح: 657/2

(2) كتاب سيبويه: 184/4

(3) ينظر: معاني القرآن للفراء: 27/2،

(4) من شواهد معاني القرآن للفراء: 27/2-260/3

(5) من شواهد معاني القرآن للفراء: 260/3

(6) ينظر: اختيارات الإمام أبي عبيدة ومنهجه في القراءة: 287-288

(7) ينظر: جامع البيان: 319/15، والجامع لأحكام القرآن: 85/9-86

الفصل الأول

كان مسموعاً، إلا أنهم لم ينكروه⁽¹⁾، أمّا حذف الياء في الفعل «يَسْرِ» فقد أَسْتَحْسَنَهُ أَغْلِبُهُمْ، لمشاكلته رؤوس الآي، وجرّياً بالفواصل مجرى القوافي⁽²⁾.

ولهذا ندرك أن الإعلال بالحذف كان سبباً في اختلاف القراء، وهو حذف غير قياسي إلا أنه مسموعٌ ومُسْتَعْمَلٌ في لغة العرب، وقد يكون مراعاةً لرؤوس الآي أضف إلى ذلك أن القراءة متواترة لا يجوز انكارها.

3- فَعَلَ يَفْعَلُ:

ذكر الصّرفيون أن الأفعال الثلاثية المجردة تأتي على وفق هذا البناء، أي: مفتوحة العين في الماضي والمضارع واشترطوا أن تكون عين الفعل أو لامه من حروف الحلق⁽³⁾، قال سيبويه: (هذا باب ما يكون «يَفْعَلُ» من «فَعَلَ» مفتوحاً، وذلك إذا كانت الهمزة، أو الهاء، أو العين، أو الحاء، أو العين أو الحاء لأمّاً أو عيناً)⁽⁴⁾، وذكر علة فتح عين المضارع في قوله: (وإنما فتحوا هذه الحروف؛ لأنها سفلت في الحلق، فكرهوا أن يتناولوا حركة ما قبلها بحركة ما ارتفع من الحروف، فجعلوا حركتها من الحروف الذي في حيزها، وهو الألف)⁽⁵⁾، وذكر ابن يعيش أن السبب هو ثقل حروف الحلق لأجل التّخفيف وتجانس الأصوات⁽⁶⁾.

أمّا الدراسات الحديثة فقد علّلت ذلك بأن وضع اللسان مع الفتحة يتلخّص في أن يبلغ أقصى ما يمكن أن يصل إليه من قاع الفم ممّا يوسّع الفراغ بين اللسان والحنك، وهذا الوضع يناسب أحرف الحلق؛ لأنه ليس لها نقطة التقاء في الفم، فيناسبها الجرى المتسع⁽⁷⁾.

وليس المقصود أن كلّ ما ورد حلقي العين واللام يجب فتح عينه في حال كونه مضارعاً، بل المقصود أن كلّ ما جاء مفتوح العين لا بدّ أن يكون فيه حرف حلقي؛ لأنّ الواقع اللغوي يشير إلى وجود أفعال مفتوحة العين، وليست حروفها حلقيّة، وأفعال أخرى حروفها حلقيّة جاءت على وفق أبنية أخرى، فذلك مقصور على السّماع.

وشواهد هذا البناء في القرآن الكريم متعدّدة سواء أكانت صحيحة أم مُعْتَلّة.

(1) ينظر: معاني القرآن وإعراجه للزجاج: 321/5، وإعراب القرآن للنحاس: 219/5

(2) ينظر: الحجة للقراء السبعة: 408/6، والدر المصون: 780/1-781

(3) ينظر: المقتضب: 71/1، وإصلاح المنطق: 217، والمنصف: 185/1، والأفعال لابن القوطية: 2، وفي التصريف: 32،

والممتع: 175/1، وشرح شافية ابن الحاجب: 117/1-118

(4) كتاب سيبويه: 101/4

(5) نفسه

(6) ينظر: شرح المفصل: 153/7

(7) ينظر: من أسرار اللغة: 34، والدراسات الصوتية عند علماء التجويد: 192، والأصوات اللغوية: 37

أ- من السَّالم:

ومن الأفعال السَّالمة ما ورد بصيغتي الماضي والمضارع، وما ورد بصيغة الماضي، ومنه ما ورد

بصيغة المضارع:

ما جاء على وزن «فَعَلُ»	ما جاء على وزن «فَعَلَ»	ما جاء على وزن «فَعَلَ يَفْعُلُ»
يَبْعَثُ - يَبْعَثُ - جَحَدَ يَجْحَدُ - جَعَلَ يَجْعَلُ - جَمَعَ يَجْمَعُ - جَهَرَ يَجْهَرُ - خَشَعَ يَخْشَعُ - ذَبَحَ يَذْبَحُ - ذَهَبَ يَذْهَبُ - ذَهَلُ يَذْهَلُ - رَفَعَ يَرْفَعُ - زَهَقَ يَزْهَقُ - سَحَرَ يَسْحَرُ - شَرَحَ يَشْرَحُ - صَنَعَ يَصْنَعُ - طَبَعَ يَطْبَعُ - ظَهَرَ يَظْهَرُ - فَتَحَ يَفْتَحُ - قَطَعَ يَقْطَعُ - لَعَنَ يَلْعَنُ - مَنَعَ يَمْنَعُ - نَزَعَ يَنْزَعُ - نَصَحَ يَنْصَحُ - نَفَعَ يَنْفَعُ .	يَبْحَثُ - يَبْحَثُ - يَبْحَثُ - يَبْحَثُ - يُرْكَعُ - يَسْبَحُ - يَسْبَحُ - يَسْبَحُ - نَسَلَخُ - نَسَلَخُ - نَسَلَخُ - يَشْفَعُ - يَصْدَعُ - يَصْعَدُ - يَغْفُلُ - يَغْفُرُ - تَلْفَحُ - يَلْهَثُ - يَمْحَقُ - يَمْرَحُ - يَمْهَدُ - نَفْسَخُ - يَنْهَرُ - يَهْجَعُ .	يَبْعَثُ - يَبْعَثُ - جَحَدَ يَجْحَدُ - جَعَلَ يَجْعَلُ - جَمَعَ يَجْمَعُ - جَهَرَ يَجْهَرُ - خَشَعَ يَخْشَعُ - ذَبَحَ يَذْبَحُ - ذَهَبَ يَذْهَبُ - ذَهَلُ يَذْهَلُ - رَفَعَ يَرْفَعُ - زَهَقَ يَزْهَقُ - سَحَرَ يَسْحَرُ - شَرَحَ يَشْرَحُ - صَنَعَ يَصْنَعُ - طَبَعَ يَطْبَعُ - ظَهَرَ يَظْهَرُ - فَتَحَ يَفْتَحُ - قَطَعَ يَقْطَعُ - لَعَنَ يَلْعَنُ - مَنَعَ يَمْنَعُ - نَزَعَ يَنْزَعُ - نَصَحَ يَنْصَحُ - نَفَعَ يَنْفَعُ .

فكما هو واضح أن تلك الأفعال قد قرئت مفتوحة العين في الماضي والمضارع، وهي أمَّا حلقية العين، وإمَّا حلقية اللام، وذلك موافق لما اشترطه الصرّافيون.

ب - من المهموز:

ورد في النَّصِّ القرآني أفعال مهموزة، على وفق هذا البناء، فمنها ما جاء بصيغتي الماضي والمضارع، نحو [بَدَأَ يَبْدَأُ - ذَرَأَ يَذْرَأُ - سَأَلَ يَسْأَلُ - قَرَأَ يَقْرَأُ]، ومنها ما جاء بصيغة المضارع فقط، نحو «يَبْرَأُ - يَجَارُّ - يَدْرَأُ - يَعْبَأُ»، فمن الملاحظ أن شرط الصرّافيين مُتَحَقِّقٌ في تلك الأفعال؛ لأنَّ الهمزة من حروف الحلق، وقد وقعت أمَّا عينًا، وإمَّا لامًا.

وفي ضوء هذا البناء اختلف القراء العشرة في قراءة الفعل «اسألوا» في قوله تعالى:

﴿سَأَلُوا﴾ [النساء: 32].

فقرأه ابن كثير، والكسائي، وخلف، بفتح السين وحذف الهمزة⁽¹⁾، والوجه أن الهمزة حذفت للتخفيف وألقيت حركتها على السين، وقرأه الباقر بن أثينا الهمزة، والوجه أنه الأصل؛ لأنَّ الهمزة عين الفعل، والفعل للأمر، وهو بمنزلة «قَطَعُوا»⁽²⁾.

ويتبين أنه لما حذفت الهمزة المتوسطة أُسْتُعْنِي عن همزة الوصل، قال أبو حيان: (وحذف الهمزة لغة الحجاز، وإثباتها لغة لبعض بني تميم، وروي عن اليزيدي عن أبي عمرو أن لغة قريش «سَلَّ» فإذا

(1) ينظر: التذكرة: 236، والنشر: 187/2، والبدور الزاهرة: 76

(2) ينظر: الكشف: 388/1، والموضح: 414/1

الفصل الأول

أدخلوا الواو والفاء همزوا⁽¹⁾، وهو ما ذهب إليه سيبويه وغيره من الصرّفيين⁽²⁾ ومثله ما ورد في قول الشاعر:

تِ لِي آلَ عَوْفٍ فَالِدِهِمْ لِي جَمَاعَةٌ وَسَلَّ آلَ زَيْدٍ أَيَّ شَيْءٍ يَضِيرُهَا⁽³⁾

إذ يبدو أن الفعل «سَلَّ» مسبوق بحرف عطف، وهو مخالفٌ لشرط الصرّفيين، أمّا من قال بأنّه لغة من يقول: «سَالٌ يَسَالُ» أي: على أن الألف مبدلة من واو، أو ياء، فذلك بعيد؛ لأنّ الفعل مسبوق بالواو، قال السّمين الحلبي: (ويحتمل أن يكون لغة من يقول: «سَالٌ يَسَالُ» بألف محضة، وهذا إنّما يتأتّى في «سَلَّ» و«فَسَلَّ»، وأمّا «سَلُّوا» فلا يتأتّى فيه ذلك؛ لأنّه لا ينبغي أن يقال: «سَالُوا» كـ«خَافُوا»، وقد يقال: إنّ التزم الحذف لكثرة الدّور⁽⁴⁾، وذلك يعني أن الحذف غير قياسيٍّ لكنه مسموعٌ عن العرب.

ح - من المعتل:

1- المثال:

وعلى وفق هذا البناء، وردت في القرآن الكريم أفعالٌ مُعتلّة الفاء بالواو، نحو «وَضَعَ يَضَعُ - وَقَعَ يَقَعُ - وَهَبَ يَهَبُ» وجاء فعلٌ واحد - فقط - بصورة المضارع، هو «تَذَرُ»، فالأفعال الثلاثة الأولى وقع منها عين الفعل أو اللّام من حروف الحلق، لذا جاء الماضي والمضارع مفتوح العين، على وفق شرط الصرّفيين⁽⁵⁾، وقد أُعلِّ المضارع منها بحذف الواو، لوقوعها بين ياء وكسرة؛ لأنّ أصل تلك الأفعال مكسورة العين في المضارع، فأصل الفعل «يَضَعُ» «يَوْضَعُ» فَبُتِحَت الضاد لأجل حرف الحلق، ولولا ذلك لم يأت المضارع مفتوح العين، والفتح عارضٌ لا يُعتدُّ به، وحذف الواو إنّما هو لمراعاة الأصل⁽⁶⁾.

وعلى هذا فالواقع اللّغوي يشير إلى أن بناء الفعل «يَفْعَلُ» - بفتح العين - متطورٌ من بناء «يَفْعِلُ» بكسر العين، وسبب هذا التطور يعود إلى الصوت الحلقى، أمّا الفعل «تَذَرُ» في قوله تعالى:

﴿وَلَمَّا سَأَلْنَا آلَ عَادَ فَمَا رَاسِلًا إِلَّا صِرَاطًا وَسَجْدًا فَجَاءَ رُسُلُنَا لَهَا الْغَاقِقِينَ ﴿٢٦﴾ فَصَبَّوهُمُ عَلَىٰ رُءُوسِهِمْ نَارًا ﴿٢٧﴾﴾ [نوح: 26]، فقد حملوه على معنى: «يَدَعُ»⁽⁷⁾،

(1) البحر المحيط: 618/3

(2) ينظر: كتاب سيبويه: 556/3، وليس في كلام العرب: 89، وشرح الملوكي: 229

(3) البيت من الطويل، من شواهد شرح التصريف: 396

(4) الدر المصون: 666/3

(5) ينظر: في التصريف: 51، وارتشاف الضرب: 159/1

(6) ينظر: المنصف: 206/1، وشرح الملوكي: 337، والمتع: 426/2

(7) ينظر: الخصائص: 98/1، ودقائق التصريف: 245، وارتشاف الضرب: 159/1

الفصل الأول

قال الثماني: (فأما قولهم: «يَذَرُ» فالأصل فيه «يُوذِرُ»، فسقطت الواو لوقوعها بين ياءٍ وكسرةٍ، ثم فُتِحَتْ إِبَاعًا لـ «يَدَعُ» ليزاوجوا بين الكلمتين، ويتبعوا الأولى الثانية)⁽¹⁾.

2- النَّاقِص :

ومن الأفعال الثلاثية ما ورد في النصِّ القرآني على وفق هذا البناء، أي: بفتح العين في الماضي والمضارع، نحو «أَبَى يَأْبَى - رَأَى يَرَى - سَعَى يَسْعَى - طَعَى يَطْعَى - نَأَى يَنَأَى - نَهَى يَنْهَى» إذ يبدو أن هذه الأفعال قد وقع منها الصوت الحلقي أمّا عينًا، وهو موافق لشرط الصرّفين، وأمّا فاءً وهو

مخالف، نحو الفعل «أَبَى يَأْبَى» في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّلُوكَ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ إِنَّهُم مُّذَمَّبُونَ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: 34].

وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّلُوكَ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ إِنَّهُم مُّذَمَّبُونَ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: 34].

فالفعل ورد مفتوح العين في الماضي والمضارع، وهو ليس بحلقيّ العين أو اللام، فزعم سيبويه أنّه شبيه بـ«قَرَأَ يَقْرَأُ» إذ شبّه ما فاءؤه همزة بما لامه همزة فأخذ حكمه⁽²⁾، وزعم الميرد أنّهم لما فتحوه صاروا إلى حرف حلقي وهو الألف⁽³⁾، وذكر ابن درستويه أنّ فتح عين الفعل جاء حملاً على معنى «مَنَعَ يَمْنَعُ»؛ لأنّ الإباء والامتناع بمعنى واحد⁽⁴⁾.

ويبدو أنّ مذهب سيبويه عند الثماني، وعند ابن درستويه وغيرهما وهمّ وغلط؛ لأنّ فاء الفعل بعيدة عن لامه؛ ولأنّ حروف الحلق إنّما تُؤثّر إذا كانت مُتحرّكة عينًا أو لامًا، والهمزة ههنا ساكنة، أضف إلى أنّها وقعت فاءً، فهي غير مؤثّرة، وما زعمه الميرد ليس بجيد؛ لأنّه يوجب مثله في كلّ ما اعتلّت لامه، والألف ليست حلقيّة، وليس لها معتمد في حلق ولا في غيره؛ لأنّها حرف هاو⁽⁵⁾.

ولسيبويه رأي آخر فهو يبيّن أن يكون الفعل مكسور العين في الماضي ومفتوحًا في المضارع، أي: على وزن «فَعَلَ يَفْعَلُ» إذ يقول: (وفي يَأْبَى وجه آخر، أن يكون فيه مثل «حَسِبَ يَحْسَبُ» فُتِحَا

(1) شرح التصريف: 377
 (2) ينظر: كتاب سيبويه: 105/4
 (3) ينظر: المقتضب: 188/1-154/1
 (4) ينظر: تصحيح الفصح: 108/1
 (5) ينظر: تصحيح الفصح: 107/1-108، وشرح التصريف: 433-434.

الفصل الأول

كما كُسِرًا⁽¹⁾، وهو ما استحسنه الثماني، وذلك لتوهُمهم ماضيه على «فَعَلَ» بكسر العين، فجاء المستقبل على «يَفْعَلُ»⁽²⁾.

وفي الاستعمال اللغوي ما يدلُّ على أنَّه مفتوح العين في الماضي، ومكسور العين في المضارع⁽³⁾، وذلك في غير القرآن ومنه ما ورد في قول الشاعر:

يَا إِبِلِي مَاذَا مَهْ فَتَأْبِيهِ مَاءٌ رَوَاءٌ وَنَصِي حَوْلِيهِ⁽⁴⁾

والظاهر أنَّ ما استحسنه سيبويه لم يستحسنه غيره، وما ذهب إليه ابن درستويه لم يقبله غيره، وما ذكره الثماني - مثلاً - لم يستجده ابن الشجري⁽⁵⁾، وما ورد في الأصول اللغوية، بكسر عين الماضي، أو بكسر عين المضارع، لم يرد في النص القرآني، وأغلب الظن أنَّه أكثر ما سمع عن العرب مفتوح العين، وهو ما تؤكدُه القراءات القرآنية، أو أنَّه من تداخل اللغات.

وفي ضوء هذا البناء اختلف القراء العشرة في قراءة الفعل «أرأيت» في قوله تعالى ﴿رَأَيْتُمْ أَفْعَالًا مَعْدِي﴾⁽⁶⁾، وفي ضوء هذا البناء اختلف القراء العشرة في قراءة الفعل «أرأيت» في قوله تعالى ﴿رَأَيْتُمْ أَفْعَالًا مَعْدِي﴾⁽⁶⁾، قال ابن خالويه:

وذلك لأنَّ الكسائي لما وجد العرب مجتمعاً على ترك الهمزة في المستقبل بين الماضي على المستقبل مع زيادة الهمزة في أولها، وهي لُغَةٌ مشهورة⁽⁷⁾، واشتروا أن يكون الفعل مسبوقةً بهمزة استفهام؛ لأنَّ الجمع بين الهمزتين أمر مستثقل⁽⁸⁾.

وقرأه الباقر بتلين الهمزة وإثبات الألف، وذلك كراهة الجمع بين همزتين، الأولى للاستفهام والثانية عين الفعل، وهي أصليَّة⁽⁹⁾.

وقرأه الباقر بتحقيق الهمزة، قال ابن أبي مريم: (وهو الأصل في الكلمة؛ لأنَّ الأصل فيها تحقيق الهمزة؛ لأنَّها «فَعَلَتْ» من الرؤية، فالهمزة عين الفعل)⁽¹⁰⁾.

فمن الواضح أنَّ قراءة تحقيق الهمزة هي الأصل، وقراءة التَّخْفِيف قياسيةَّة إذا جعلت بين

(1) كتاب سيبويه: 105/4

(2) ينظر: شرح التصريف: 434

(3) ينظر: الخصائص: 322/1، وتاج العروس: 125/1 «أبي»، ومعجم مسائل النحو والصرف في تاج العروس: 165

(4) البيت للزقيان السعدي، في ديوانه - الملحقات: 4، ومن شواهد لسان العرب: 14/1 «أبي»

(5) ينظر: أمالي ابن الشجري: 138/1

(6) ينظر: السبعة: 275، والإقناع: 396

(7) إعراب القراءات السبع وعللها: 157/1

(8) ينظر: حجة القراءات: 250

(9) ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها: 156/1، وكشف المشكلات: 432/1

(10) الموضح: 486/1

الفصل الأول

وأما قراءة الحذف فغير قياسية، لذا اضطربت آراء العلماء فيها، فالبصريون يقولون بتحقيقها وتركها عند بعض الكوفيين يُعدُّ أكثر الكلام⁽¹⁾، وهو ما جعلهم ينظرون في معناها، فذهبوا مذهبين:

1- جواز تحقيق الهمزة إذا ما كانت الرؤية بصرية أو علمية باقية على معناها، أو تسهيلها بين بين من غير إبدال، ولا حذف، ولا يجوز أن تلحقها الكاف على أنها حرف خطاب، وإن لحقتها أعربت ضميراً مبنياً في محلِّ نصب على المفعولية، على أن يطابق ما يراد به من تذكير أو تأنيث، أو إفراد، أو تثنية، أو جمع⁽²⁾.

2- إذا قصِدَت الرؤية العلمية التي بمعنى «أخبرني»، فيجوز تسهيل الهمزة وجعلها بين بين، وهي الرؤية المشهورة عن نافع، وقد أجازها الصّرفيون، قال سيبويه: (اعلم أن كلَّ همزة مفتوحة كان قبلها فتحة، فأنتك تجعلها إذا أردت تخفيفها بين الهمزة والألف الساكنة)⁽³⁾، فيفهم من ذلك أن التسهيل حالٌّ من حالات الاتساع في النطق، وليس أصلاً في مذهبهم، أمّا الإبدال المحض فقد روي عن نافع، قال أبو حيان: (وروي عن نافع إبدالها ألفاً محضة، ويطول مدّها، لسكونها وسكون ما بعدها، وهذا البديل ضعيف عند التّحويين؛ إلاّ أنّه قد سمع من كلام العرب، حكاة قطرب وغيره)⁽⁴⁾، وقد أنكره بعضهم؛ لأنّه يؤدّي إلى الجمع بين ساكنين⁽⁵⁾، قال مكي بن أبي طالب: (وقد روي عن ورش أنّه أبدل من الهمزة ألفاً؛ لأنّ الرؤية عنه أن يمدّ الثانية، والمدّ لا يتمكّن إلا مع البديل والبديل فرعٌ على الأصول، والأصل أن تجعل الهمزة بين الهمزة المفتوحة والألف، وحسن جواز البديل في الهمزة وبعدها ساكن لأنّ الأوّل حرف مدّ ولين، فالمد الذي يُحذف مع الساكن يقوم مقام حركة يوصل بها إلى النطق بالساكن الثاني)⁽⁶⁾، ولعلّ هذا الإبدال بقيّة من لغة أهل اليمن⁽⁷⁾؛ لأنّ طيّباً قبيلة يمنية سكنت قرب بني أسد في نجد والحجاز، والأنصار من الأزدي، وهم يمنيون استوطنوا المدينة.

أما قراءة حذف الهمزة فهي مستعملة عند العرب نظماً ونثراً؛ لأنّها من الظواهر اللغوية التي

استشهد بها علماء العربية، ومنه ما ورد في قول الشاعر:

(1) ينظر: معاني القرآن للفراء: 333/1، وجامع البيان: 222/7 - 223

(2) ينظر: جامع البيان: 223/7

(3) كتاب سيبويه: 385/4

(4) البحر المحيط: 508/4

(5) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 66/2، والجامع لأحكام القرآن: 330/6

(6) الكشف: 431/1

(7) ما تزال هذه اللهجة باقية في اليمن، فهم يقولون «رات» بدلاً من «رأيت»

أَرَيْتَكَ إِذْ هُنَا عَلَيْكَ وَلَمْ تَخَفْ وَقِيَّتَ وَحَوْلِي مِنْ عَدُوِّكَ حُضِرٌ⁽¹⁾

وفي قول الشاعر:

أَرَيْتَ أَمْرًا كُنْتَ لَمْ أَبْلَهُ أَتَانِي فَقَالَ اتَّخِذْنِي خَلِيلًا⁽²⁾

وقول الشاعر:

وَمِنْ رَأٍ مَثَلِ مَعْدَانَ بْنِ سَعْدٍ إِذَا مَا التَّسْعُ طَالَ عَلَى الْمَطِيَّةِ⁽³⁾

ويبدو أن إنكار بعض الصرفيين لمثل هذه القراءات إنما هو إنكارٌ قياسيٌّ، وليس إنكاراً قطعياً؛ لأن هذه القراءات متواترة، ومسموعة، وشائعة بين العرب.

4- فَعِلَ يَفْعَلُ:

المشهور عند الصرفيين أن الأفعال التي تأتي على وزن «فَعِلَ» بكسر العين يكون المضارع منها على وزن «يَفْعَلُ» بفتح العين⁽⁴⁾، قال ابن درستويه: (اعلموا أن كلَّ فِعْلٍ كان ماضيه على «فَعِلَ» بكسر العين لم يجوز أن يكون مستقبله إلا «فَعَلَ» بفتح العين، ليخالف الماضي المستقبل في البناء، ويعتدل في الخِفة، كما خالفه في المعنى، فيعلم كلُّ واحد منهما، ما يَخُصُّه من الأبنية؛ لأنَّ اللَّفْظ الواحد لا يدلُّ على معنيين مختلفين، حتى تضامه علامة لكلِّ واحد منهما، فإن لم تكن فيه لذلك علامة أشكل وألبس على المخاطب)⁽⁵⁾، وقد وردت الأفعال على وفق هذا البناء لازمة ومتعدية، إلا أن اللزوم هو الغالب فيها⁽⁶⁾ ويُعدُّ هذا البناء أكثر حركية⁽⁷⁾.

وفي النَّصِّ القرآني أفعالٌ كثيرة قرئت لتؤكد هذا البناء، سواء أكانت صحيحة أم مُعْتَلَّة.

أ- من السَّالم:

نجد في القرآن الكريم أفعالاً سالمة قرئت على وفق هذا البناء منها ما ورد بصيغتي الماضي

والمضارع، ومنها ما ورد بصيغة الماضي، ومنها ما ورد بصيغة المضارع:

ما جاء على وزن «فَعِلَ»	ما جاء على وزن «فَعَلَ»	ما جاء على وزن «يَفْعَلُ»
يَخْرُنُ - يَجْهَلُ - يَحْدُرُ - يَخْرُنُ	بَطَرَ - جَزَعُ - حَصَرَ	بَخَلَ يَخْلُ - يَبِيعُ - يَبِيعُ - يَحْبَطُ - حَفِظَ يَحْفَظُ
يَرْغَبُ - يَرْكُنُ - يَرْهَبُ - تَرْهَقُ	رَدَفَ - سَفَى - صَعَقَ - طَفِقَ	خَسِرَ يَخْسِرُ - خَطَفَ يَخْطِفُ - رَجَمَ يَرْجُمُ - رَكِبَ

(1) البيت لعمر بن أبي ربيعة، في ديوانه: 199

(2) البيت لأبي الأسود في ديوانه: 202

(3) البيت من شواهد الدر المنصون: 682/4

(4) ينظر: المقتضب: 71/1، والمحصر: 126/14، وفي التصريف: 33، وشرح شافية ابن الحاجب: 135/1

(5) تصحيح الفصح: 143/1

(6) ينظر: الجمل في النحو للزجاجي: 397، والمنصف: 20/1

(7) ينظر: التصريف العربي للطبيب البكوش: 85

الفصل الأول

يَرْكَبُ - سَجَرَ يَسْجُرُ - سَخِطَ يَسْخِطُ - سَمِعَ يَسْمَعُ - شَرِبَ يَشْرَبُ - شَهِدَ يَشْهَدُ - ضَحِكَ يَضْحَكُ - طَعِمَ يَطْعَمُ - عَجِبَ يَعْجَبُ - عَجَلَ يَعْجَلُ - عَلِمَ يَعْلَمُ - عَمِلَ يَعْمَلُ - عَهَدَ يَعْهَدُ - غَضِبَ يَغْضَبُ - فَرِحَ يَفْرَحُ - لَبِثَ يَلْبِثُ - نَفَذَ يَنْفِذُ.	عَبَتَ - غِمِمَ - فَرَعٌ - مَرَضَ - نَكِرَ.	يَطْمَعُ - يَعْثُ - يَقْبَلُ - يَلْبَسُ - يَلْحَقُ - يَلْعَبُ - تَلَقَّفُ.
---	--	---

فكما هو واضح أن تلك الأفعال قد قرئت في القرآن الكريم على وفق هذا البناء، أي: مكسورة العين في الماضي ومفتوحة في المضارع، كما يلاحظ أن منها ما وقع فيها المصوت الحلقي عيناً أو لاماً؛ إلا أنها قرئت بكسر عين الماضي، وهو الأصل، وربما قد يتداخل هذا البناء مع الأبنية الأخرى، ومن ذلك الفعل «يَلْبَسُ» الذي قرئ في مواضع من القرآن الكريم بفتح العين، أي: على وزن «فَعِلَ يَفْعَلُ»، نحو قوله تعالى: ﴿لَبِثَ لَيْلَتًا مِّنَ اللَّيَالِي السَّيِّئَاتِ يَوْمَ نُزِّلَ فِيهَا الْقُرْآنُ﴾ [الدخان: 53]، وقرئ في مواضع أخرى على وزن «فَعَلَ يَفْعِلُ» بفتح عين الماضي وكسرها في المضارع، نحو قوله تعالى: ﴿لَبِثَ لَيْلَتًا مِّنَ اللَّيَالِي السَّيِّئَاتِ يَوْمَ نُزِّلَ فِيهَا الْقُرْآنُ﴾ [الأنعام: 9]، قال ابن درستوية: (لَبِثْتُ الثَّوْبَ أَلْبِسُهُ، بكسر الباء من الماضي وفتحها من المستقبل، فمعناه معروف، وهو بمخرطة: اِكْتَسَيْتُ...، وأما «لَبِثْتُ عَلَيْهِمُ الأَمْرَ أَلْبِسُهُ» بفتح الثاني من الماضي، وكسره في المستقبل، فمعناه: خَلَطْتُهُ عَلَيْهِمْ وَسَتَرْتُهُ... وأصل الفعلين واحداً؛ لأنهما جميعاً من التَّغْطِيَةِ والاختلاط؛ لأن سِتْرَ الأَمْرِ تَغْطِيَةٌ لَهُ، ولبس الثياب تَغْطِيَةٌ لِلْبَدَنِ⁽¹⁾، وهذا يدلُّ على أن الأمر مقرون بالسياق، فهو الذي يحدد المعنى، فإذا ما حُدِّدَ المعنى عُرِفَتِ البنية الصَّرْفِيَّةُ.

وفي ضوء هذا البناء اختلف القراء العشرة في قراءة الفعل «نَعِمًا» في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ نَعِيمٌ مُّطْمَئِنِّينَ﴾ [البقرة: 271]، فقرأه ابن عامر، وحمزة، والكسائي، وخلف، بنون مفتوحة وعين مكسورة⁽²⁾، قال أبو زرعة: (وَحُجَّتْهُمُ أَنَّ أَصْلَ الكَلِمَةِ «نَعِيمٌ»، فَاتَّوَا بِالكَلِمَةِ عَلَى أَصْلِهَا، وَهِيَ أَحْسَنُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ فِيهَا الجَمْعُ بَيْنَ سَاكِنَيْنِ)⁽³⁾.

(1) تصحيح الفصح: 244/1 - 245

(2) ينظر: السبعة: 190، والتبصرة: 165، النشر: 177/2

(3) حجة القراءات: 147

الفصل الأول

وقراه أبو عمرو، وعاصم - برواية أبي بكر - ونافع - برواية قالون - وأبو جعفر، بكسر التَّون وسكون العين⁽¹⁾، والوجه أنَّها لغة من يقول: «نَعِمَ»، ولأنَّ هذه اللَّفظة قد رويت عن رسول الله ﷺ في قوله لعبد الله بن عمرو بن العاص: (نِعْمًا بالمال الصَّالح للرجُل الصَّالح)⁽²⁾.

وقراه الباقون بكسر التَّون والعين، قال ابن أبي مريم: (والوجه في ذلك أن أصل «نَعِمَ» «نَعِمَ» بفتح التَّون وكسر العين، فكسرت فاء الكلمة من أجل حرف الحلق، كما كسروه من نحو «لِعَبَّ» و«شِهَدَ»؛ لأنَّ حرف الحلق لما فيه من الاستعلاء يستتبع حركة ما قبله)⁽³⁾.

والظَّاهر أن قراءة فتح التَّون وكسر العين مستحسنة عند الصَّرْفِيِّين؛ لأنَّها جاءت على وزن «فَعَلَ يَفْعَلُ» وهو الأصل، أمَّا من قرأ بكسر التَّون والعين، فقد أتبع كسرة التَّون كسرة العين، وهي لُغَةٌ عَزِيَّتٌ إلى هذيل⁽⁴⁾؛ لأنَّ أصله «نَعِمَ مًا» بفتح التَّون وكسر العين فَكُسِرَتِ التَّون إِتِّبَاعًا للعين؛ لأنَّ كسر الحرف الأول فيما عينه حرف حلق جائز عندهم⁽⁵⁾، قال سيبويه: (وأما قول بعضهم

في القراءة ﴿إِنَّ اللَّهَ نِعْمًا يَعِظُكُمْ بِهِ﴾ فَحَرَّكَ العين فليس على لغة من قال: «نَعِمَ» فاسكن العين، ولكنه على لغة من قال: «نَعِمَ»، فَحَرَّكَ العين، وحدثنا أبو الخطاب أنَّها لغة هذيل)⁽⁶⁾. ونجدهم أيضًا مختلفين في قراءة تسكين العين، التي احتجوا لها بأنَّها لغة وردت عن رسول الله ﷺ، والذي يبدو أنَّ سكون العين وسكون الميم الأولى المدغمة في الميم الثانية يؤدي إلى التقاء ساكنين، وهو محظور لغويًّا لمخالفته القاعدة الصَّرْفِيَّة؛ لذا كان لبعض الصَّرْفِيِّين نظرٌ في ذلك، فذكر المبرِّد أنَّه لا يقدر أحدٌ أن ينطق به، وإثما يروم الجمع بين ساكنين فيحرِّك ولا يشعر⁽⁷⁾، في حين يقول أبو علي الفارسي:

(ولعلَّ أبا عمرو أخفى ذلك، كأخذه بالإخفاء في نحو ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ [البقرة: 54]، و﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ [البقرة: 67]، فظنَّ السَّامع الإخفاء إسكانًا للطف ذلك في السَّمع وخفائه)⁽⁸⁾، ويرى الزَّجاج أنَّ الحديث المستشهد به لم يضبط⁽⁹⁾، وأنكره مكي بن أبي طالب، إذ يرى أنَّ الإسكان للعين ليس

(1) ينظر: السبعة: 190، والبدور الزاهرة: 53.

(2) مسند الإمام أحمد: 202/4 - 203.

(3) الموضح: 346/1.

(4) ينظر: الدر المنصون: 608/2.

(5) ينظر: كشف المشكلات: 304/1.

(6) كتاب سيبويه: 349/4 - 350.

(7) ينظر: المقتضب: 140/2.

(8) الحجة للقراء السبعة: 397/2.

(9) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: 353-354/1.

الفصل الأول

بشيء، ولم يُقرأ به؛ لأنه جمع بين ساكنين، وليس الأول حرف مدٍّ ولين، وذلك غير جائز عند النحويين⁽¹⁾.

وظني أنه لا يجوز للصرفيين إنكار هذه القراءة؛ لأن القرآن الكريم حجة على اللغة لا اللغة حجة على القرآن، ولأن الأصل في «نعم» و«بئس» هو «نعم» و«بئس»، وهما غير متصرفين، وعين الفعل مصوتٌ حلقِيٌّ، فأتبعوا فاء الفعل عينه، ثم أسكنوه وخففوه، وهو ما ذكره ابن خالويه، الذي أجاز في هذا الفعل أربع لغات، هي: «نعم» بفتح التُّون وكسر العين، و«نعم» بفتح التُّون وسكون العين، و«نعم» بكسر التُّون وسكون العين، و«نعم» بكسر التُّون والعين، لذا شبهه بـ «فخذ» و«فخذ»⁽²⁾.

وتمه سبب آخر هو أن أئمة القراء لم يقرؤوا إلا بنقلٍ عن رسول الله ﷺ، ونقلهم متواترٌ غير قابل للغلط، أمّا علّة ضبط الحديث، فالحديث صحيح أخرجه أغلب كتب الحديث. وعلى هذا فصحة الرواية، وورود لغة بهذه القراءات مما يؤكد صحتها؛ لأنهم كانوا لا يبالون من الجمع بين ساكنين على حد قول ابن الجزري⁽³⁾، ورُبّما عدم قبولهم بتلك القراءة لم يكن إلا من الناحية القياسية، أمّا من حيث الاستعمال والسّماع فلم ينكروا ذلك، فهناك قضايا صرفية كثيرة وصفوها بالشذوذ القياسي لكنّهم أقرّوا بوجودها، وسماعها في الواقع اللغوي.

ب - من المهموز:

وجاء في القرآن الكريم أفعال مهموزة، مكسورة العين في الماضي، ومفتوحة في المضارع، فأجريت مجرى الصحيح من الأفعال⁽⁴⁾، وذلك نحو [أذن يأذن - أمن يأمن] و [تألم يسألم - يظمأ]، فالفعل «تسألم» - مثلاً - ورد بصيغة المضارع في قوله تعالى: ﴿...﴾⁽⁵⁾ في قول الشاعر:

وَلَقَدْ سَمِئْتُ مِنَ الْحَيَاةِ وَطَوَّلَهَا وَسُؤَالَ هَذَا النَّاسِ كَيْفَ لَبِيدُ⁽⁵⁾

ح - من المضعف:

(1) ينظر: الكشف: 316/1

(2) ينظر: إعراب القراءات السبع: وعللها: 101/1

(3) ينظر: النشر: 177/2

(4) ينظر: النكملة: 573

(5) البيت للبيد في ديوانه: 46

الفصل الأول

وهناك أفعال مضعفة قرئت في القرآن الكريم على وفق هذا البناء، أي بكسر عين الماضي، وفتحها في المضارع، وذلك نحو «عَضَّ يَعَضُّ» في قوله تعالى: ﴿عَضُّهُمَا إِصْبَاحًا مَرَّةً وَآخَرًا﴾ [آل عمران: 119]، وفي قوله تعالى: ﴿وَيَضَعُهَا إِلَى آثَارِ الْأَقْدَامِ﴾ [الفرقان: 27]، ونحو «مَسَّ يَمَسُّ» في قوله تعالى: ﴿وَيَضَعُهَا إِلَى آثَارِ الْأَقْدَامِ﴾ [آل عمران: 140].

ومن الملاحظ أنَّ الفعلين «عَضَّ» و«مَسَّ» متعدَّيان، والمشهور عند الصرَّفيين أن تفتح فيهما عين الماضي، وتضم عين المضارع، إلا أن الواقع اللغوي يؤكد كسر عين الماضي وفتح عين المضارع؛ لذا نجدهم يصفون هذا النوع من الأفعال بالشُّذوذ في غير القرآن⁽¹⁾، ومنه ما ورد في قول الشاعر:

عَضُّ بِمَا أَبْقَى الْمُوَاسِي لَهُ مَن أُمَّهُ فِي الزَّمَنِ الْغَابِرِ⁽²⁾

ومنه أيضًا:

كَمَغْبُونٍ يَعَضُّ عَلَى يَدَيْهِ تَبَيَّنَ غَبْنُهُ بَعْدَ الْبَيْاعِ⁽³⁾

د- من المعتل:

1- المثال: وعلى وفق هذا البناء- بكسر عين الماضي وفتحها في المضارع- قرئت أفعالٌ مُعْتَلَةٌ الفاء نحو «يَوْجَلُ يَوْجَلُ» في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَجْعَلُ الْوَقْرَةَ فِي الْوَجْهِ وَالْجَبَّارِ فِي الْوَجْهِ﴾ [الأنفال: 2]، وفي قوله تعالى: ﴿وَيَجْعَلُ الْوَقْرَةَ فِي الْوَجْهِ وَالْجَبَّارِ فِي الْوَجْهِ﴾ [الحجر: 53]، والفعل «وَسِعَ» في قوله تعالى: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾ [الأعراف: 89].

ومن الواضح أن الفعل «يَوْجَلُ» معتلٌ الفاء بالواو الواقعة بين ياء وفتحة، لذا لم تحذف الواو؛ لأن الواو لا تحذف إلا إذا وقعت بين ياء وكسرة، وقد ذكر ابن الأنباري أن في هذا الفعل أربع لغات؛ إحداها: تصحيح الواو، وهي اللغة المشهورة، والثانية: قلب الواو ألفاً لمكان الفتحة قبلها،

(1) ينظر: المخصص: 152/14، وشرح الكافية الشافية: 2218/4، وارتشاف الضرب: 165/1

(2) البيت للأعشى في ديوانه: 95، ومن شواهد تصحيح الفصيح: 153/1

(3) البيت من شواهد تصحيح الفصيح: 152/1

الفصل الأول

وفراراً من اجتماع الياء والواو، والثالثة: قلب الواو ياءً، نحو «يَيْجَلُّ» وذلك على طريقة «سَيِّدٍ» و«مَيْتٍ»، وإن لم يكن الإدغام لتحرك الأول، والرابعة: بكسر الياء؛ لأنهم أرادوا أن يقلبوا الواو ياءً، فكسروا ما قبلها ليحري قلبها على سنن القياس، في نحو «مَيْعَادٍ، وَمِيْزَانٍ، وَمِيْقَاتٍ»، والأصل فيها «مُوْعَادٍ، وَمُوْازِنٍ، وَمُوْقَاتٍ»⁽¹⁾، وكان ابن خالويه قد ذكر لغة أخرى هي «تَأْجَلُّ» بالهمزة؛ لأنّ الهمزة هنا كالهزمة في «العالم» و«الخاتم»⁽²⁾، وهو مظهر من مظاهر الميل إلى إقفال المقاطع الطويلة المفتوحة عند بعض العرب.

ويبدو أنّ «يَوْجَلُّ» لغة الحجازيين، و«يَيْجَلُّ» لغة غير الحجازيين، وهو ما ذكره سيبويه⁽³⁾، أمّا الأحفش، فـ «يَيْجَلُّ» عنده لهجة بني تميم⁽⁴⁾، في حين نجد «يَاجَلُّ» منسوبة إلى أهل الحجاز عند المبرّد، غير أنّه يصفها بالفتح؛ لأنّ الياء والواو إنّما تبدلان إذا انفتح ما قبلهما، وكلّ منهما في موضع حركة، أمّا لغة «يَيْجَلُّ» بكسر الياء فليست منسوبة، لكنّها وصفت بأنّها غير جيدة⁽⁵⁾، ويُفهم من ذلك أنّ القدماء كانوا يدركون أنّ قلب الواو ألفاً ليس له ما يُسوّغُهُ؛ لأنّه مخالفٌ لأحكام قلب الواو عندهم؛ لذا حاول ابن جني أن يضع تحريجاً لذلك في قوله: (ألا ترى أنّك إنّما جعلت علة قلب الواو والياء ألفين، تلك الأسباب التي أحدها كونهما متحرّكين، وأنت تجدهما ساكنتين، ومع ذلك فقد تراهما منقلبتين قيل: ليس الأمر نقضاً، ولا يراه أهل النّظر قدحاً، وذلك أنّ الحكم الواحد قد يكون معلولاً بعليّتين اثنتين، في وقتٍ واحد تارة، وفي وقتين اثنتين)⁽⁶⁾.

ويرى بعض الباحثين أنّ «يَاجَلُّ» من «يَوْجَلُّ» و«يَيْجَلُّ» وقد مرت بمرحلتين:

1- تطور المزدوجين الهابطين «أو» و«أي» إلى حركتين طويلتين مما لتين، الأولى نحو الضمّة، والثانية نحو الكسرة.

2- تطور الحركة الممالة، سواءً أكانت ضمّة أم كسرة، إلى فتحة خالصة وبذلك جاءت «يَاجَلُّ».

(1) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 784/2 «م 112»

(2) ينظر: ليس في كلام العرب: 103

(3) ينظر: كتاب سيبويه: 111/4

(4) ينظر: معاني القرآن للأحفش: 602/2

(5) ينظر: المقتضب: 90/1

(6) الخصائص: 155/1

الفصل الأول

أما «يَيْجَلُّ» بكسر الياء فقد جاءت من «يُوجَلُّ» و«يَيْجَلُّ» عن طريق كسر حرف المضارعة وهي اللهجة المعروفة بتثنية بهراء، وكسر حرف المضارعة مسموع عند العرب⁽¹⁾، وليس كما ذكر ابن عصفور أن الكسر هنا لأجل استئصال الفتحة في الياء⁽²⁾، بل هو لغة عند العرب.

وفي ضوء هذا البناء، اختلف القرّاء العشرة في قراءة الفعل «يَيْئَسُ» وذلك في قوله تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنِ الصِّرَاطِ الَّذِي هُوَ لَكُمْ بِهِ صِرَاطُ اللَّهِ الْمُبِينُ﴾ [يوسف: 87].

فقرأه ابن كثير بغير همزة⁽³⁾، ولهم فيه وجهان:

1- قلب الكلمة بوضع العين موضع الفاء، والفاء في موضع العين، ثم تخفيف الهمزة إلى ألف

كما خَفَّفُوا في «ر اس» و«ف اس»⁽⁴⁾.

2- أنها لغة من اللغات، إذ يقال: «أَيْسَ يَأْيَسُ».

وقرأه الباقون بالهمزة بعد الياء، وُحِّثَهُمْ أَنَّهُ مِنْ «يَيْئَسُ يَيْئَسُ يَأْسًا» وهو الأصل⁽⁵⁾.

والظاهر أن قراءة العامة هي الأصل؛ لأن الفعل «يَيْئَسُ يَيْئَسُ» جاء على وزن «فَعَلَ يَفْعَلُ»،

وأما قراءة ابن كثير فتوحي بتغيير في ترتيب الحروف أي: بتقدم عين الفعل على الفاء، وهو جائز عند سيبويه وغيره، بشرط أن يكون أصل الاشتقاق واحداً، أما إذا تغيرت الصورة الاشتقاقية فلا يجوز⁽⁶⁾.

ويرى بعض المحدثين أن هذا القلب يحدث في الغالب اعتباطاً، أي: من دون قاعدة محددة يسير عليها سوى الرغبة في تخفيف اللفظ؛ لأن الناطق بفطرته يميل إلى السهولة في الكلام فيقدم بعض أصوات الكلمة ويؤخر أخرى، فهو أقل من الإبدال وقوعاً في اللغة، أو أنه لضرورة لفظية، أو للتوسع والتخفيف⁽⁷⁾.

ومن المحدثين من يرى أن الحكم بأن القرآن الكريم خلا من القلب المكاني إنما يكون بعد النظر في قراءاته المختلفة؛ لأن القراءات القرآنية المتواترة تؤيد مواضع يتعين فيها القلب، وأخرى تحتمل

(1) ينظر: تأملات في بعض ظواهر الحرف الصربي - بحث منشور: 42-43

(2) ينظر: الممتع: 433/2

(3) ينظر: النشر: 222/2

(4) ينظر: الموضح: 686/2

(5) ينظر: معاني القراءات: 226، والحجة للقرّاء السبعة: 433/4، ومفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني: 226

(6) ينظر: كتاب سيبويه: 280/4 - 281

(7) ينظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه: 121، والعربية والنص القرآني: 88

الفصل الأول

القلب، ويكون فيها قلب عند بعض الصّرفيين، ولا يكون عند الآخرين⁽¹⁾، ولهذا فالقلب جائر في الفعل لسببين:

1- أصل الاشتقاق؛ لأن «أيس» و«ييس» أصلهما واحد.

2- التّصحيح مع وجود موجب الإعلال، قال ابن جني: (وعندي أنّه لو لم يكن مقلوبًا لوجب إعلاله، وأن يقول: «إستُ آس» ك«هبت أهاب»، فظهوره صحيحًا إنّما صح؛ لأنّه مقلوب عمّا تصحّ عينه، وهو «ييسّت» لتكون الصّحة دليلًا على ذلك كما كانت صحّة «عور» دليلًا على أنّه في معنى لا بدّ من صحته، نحو «أعور»⁽²⁾).

2- الأجوف: ومّا وقع حرف العلة منه عينًا الفعل «خَافَ يَخَافُ» في قوله تعالى: ﴿

﴿

ويشير الواقع اللّغوي إلى أن أصل «خَافَ يَخَافُ» هو «خَوِفَ يَخَوِفُ» بكسر الواو في الماضي، وفتحها في المضارع، أي على وزن «فَعَلَ يَفْعَلُ» فلمّا تحركت الواو، وانفتح ما قبلها قلبت ألفًا في الماضي، أمّا المضارع فقد ذكروا له وجهين:

1- أن الواو متحرّكة في الأصل، وسكون الخاء عارض؛ لأنّه مسبوقة بحرف مضارعة، فأعلت نظرًا إلى الأصل.

2- أن حركة الواو قد نقلت إلى ما قبلها، فسكنت، وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفًا فحُمِل المضارع على الماضي⁽³⁾.

3- الناقص: وعلى وفق «فَعَلَ يَفْعَلُ» بكسر عين الماضي وفتحها في المضارع، وردت أفعالٌ وقع منها حرف العلة لامًا، منها ما جاء بصيغتي الماضي والمضارع، نحو «بَقِيَ يَبْقَى - حَيِيَ يَحْيَا - خَشِيَ يَخْشَى - رَضِيَ يَرْضَى - شَقِيَ يَشْقَى - عَمِيَ يَعْمَى - عَمِيَ يَعْمَا - غَشِيَ نَغْشَى - نَسِيَ يَنْسَى»، ومنها ما جاء بصيغة المضارع فقط، نحو «تَخَفَى - تَرَفَى - يَصَلَى - يَضْحَى - يَعْضَى».

وأختلف القراء العشرة في قراءة الفعل «حَيِيَ» في قوله تعالى: ﴿

(1) ينظر: المغني في تصريف الأفعال: 51-52

(2) الخصائص: 72/2

(3) ينظر: كتاب سيبويه: 341/4، والمنصف: 247/1-248، وشرح التصريف: 438، والمنع: 433/1

الأفعال: 42].

فقرأه ابن كثير، وأبو بكر عن عاصم، ونافع، والكسائي، وأبو جعفر، ويعقوب، وخلف، بياءين الأولى مكسورة والثانية مفتوحة⁽¹⁾، وُحِّتْهُمْ أَنَّهُمْ جَاؤُوا بِالْفِعْلِ عَلَى أَصْلِهِ مِنَ الْإِظْهَارِ، وَشَبَّهُوا حَرَكَةَ الْمَاضِي بِحَرَكَةِ الْمُضَارِعِ؛ لِأَنَّ اللَّامَ مِنَ الْكَلِمَةِ تَزُولُ عِنْدَ اتِّصَالِهِ بِالضَّمِيرِ، كَمَا تَزُولُ حَرَكَةُ النَّصْبِ عَنِ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ بِحُدُوثِ الرَّفْعِ⁽²⁾.

وقرأه الباقر بن إدغام التماثلين⁽³⁾، وُحِّتْهُمْ أَنَّ الْيَاءَ قَدْ لَزِمَتْهَا الْحَرَكَةُ؛ لِأَنَّ الْحَرَكَةَ حَرَكَةَ بِنَاءٍ، فَأُدْغِمَ الْحَرْفَانِ، لِاجْتِمَاعِ التَّمَاثِلِينَ الْمُتَحَرِّكِينَ، فَصَارَ بِلِزُومِ الْحَرَكَةِ مُشَبَّهًا لِلصَّحِيحِ⁽⁴⁾. وَالظَّاهِرُ أَنَّ عُلَمَاءَ الْعَرَبِيَّةِ يَجِيزُونَ الْفِكَ وَالْإِدْغَامَ، إِذْ يَلَاحِظُ أَنَّهُمْ يَرِبُطُونَ فِكَ الْإِدْغَامِ، بَعْدَ لِزُومِ الْيَاءِ الْأَخِيرَةِ؛ لِأَنَّ الْيَاءَ تَقَلَّبَ أَلْفًا فِي حَالَةِ الْمُضَارِعِ، كَمَا أَنَّ السُّكُونَ يَدْرِكُهَا حِينَ ارْتِبَاطِهَا بِضَمِيرٍ، فَلَمَّا كَانَ السُّكُونَ يَدْرِكُهَا وَالْقَلْبُ كَذَلِكَ لَمْ تَكُنْ لَازِمَةً، وَإِذَا لَمْ تَكُنْ لَازِمَةً لَمْ يَلْزَمْ إِدْغَامُهَا⁽⁵⁾.

أَمَّا الْإِدْغَامُ فَقَدْ أَحَازُوهُ فِرَارًا مِنْ اجْتِمَاعِ الْمُثَلِينَ، قَالَ الثَّمَانِينِيُّ: (وَقَدْ أَدْغَمَهَا قَوْمٌ فِرَارًا مِنْ اجْتِمَاعِ الْمُثَلِينَ، وَشَبَّهُوهَا بِحَرَكَةِ الْإِعْرَابِ مِنْ حَيْثُ كَانَتْ هَاءُ السُّكْتِ لَا تَلْحَقُهَا كَمَا تَلْحَقُ الْعَرَبِ)⁽⁶⁾.

وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ الْإِدْغَامَ وَفِكَ الْإِدْغَامِ لَعْنَانِ مَشْهُورَتَانِ عِنْدَ سَبِيئِيهِ وَغَيْرِهِ، فَهَمْ يَصِفُونَ الْإِدْغَامَ بِكَثْرَةِ الْاسْتِعْمَالِ، وَفِكَ الْإِدْغَامِ بِالْجُودَةِ⁽⁷⁾، قَالَ الْفَرَّاءُ: (كَتَابَتْهَا عَلَى الْإِدْغَامِ بِيَاءٍ وَاحِدَةً، وَهِيَ أَكْثَرُ قِرَاءَةِ الْقُرَّاءِ، وَقَدْ قَرَأَ بَعْضُهُمْ «حَيِّيَ عَنِ بَيْنَةِ» بِإِظْهَارِهَا)⁽⁸⁾، وَقَالَ الْمَبْرَدُ: (إِذَا بَنِيَتِ الْمَاضِي مِنْ حَيِّتَ فَقُلْتُ «حَيِّيَ يَا فَتَى»، فَأَنْتَ فِيهِ مَخْيَرٌ، إِنْ شِئْتَ أَدْغَمْتَ وَإِنْ شِئْتَ بَيَّنْتَ)⁽⁹⁾.

(1) ينظر: السبعة: 306، والتذكرة: 282، والنشر: 276/2

(2) ينظر: الموضح: 579/2

(3) ينظر: السبعة: 307، والنشر: 276/2

(4) ينظر: الكشف: 493/1، وكشف المشكلات: 492/1

(5) ينظر: كتاب سيبويه: 395/4، ومعاني القراءات: 200، والتكملة: 604، والحجة للقراء السبعة: 225/1، وشرح

المفصل: 116/10

(6) شرح التصريف: 511

(7) ينظر: كتاب سيبويه: 395/4، وحجة القراءات: 311، وكشف المشكلات: 493/1

(8) معاني القرآن للقراء: 411/1

(9) المقنضب: 181/1

الفصل الأول

وفي ضوء ذلك ندرك أن من أظهر الياء فهو على الأصل، لأنّ تضعيف حرف العلة ثقيلٌ في النطق، ثقيلٌ في ذاته، كما أن الياء الأولى يتعين فيها الإظهار في بعض صور الفعل، وذلك في حال كونه مضارعاً، لانقلاب الثانية ألفاً، فحمل الثاني على المضارع، وهو مطردٌ في اللغة بدليل حركة الثاني؛ لأنها عارضةٌ، والعارض يزول، ولأنّ الحركتين مختلفتان، واختلافهما كاختلاف الحرفين، أمّا من أدغم فقد استثقل ظهور الكسرة في حرف يجانسها، وهو مسموع عن العرب، ومنه ما ورد في قول الشاعر:

وَدَاكَ أَوْ أَنْ الْعُرْضَ حَيَّ ذُبَابُهُ زَنَابِيرُهُ وَالْأَزْرَقُ الْمَتَلَمَّسُ⁽¹⁾

5- فَعْلٌ يَفْعُلُ:

يجمع الصّرفيون على أن الأفعال التي تأتي مضمومة العين في الماضي يكون مضارعها مضموم العين أيضاً، ويشترط فيها اللزوم⁽²⁾، قال سيبويه: (ولما لا يتعدّك ضرب رابع لا يشركه فيه ما يتعدّك وذلك «فَعْلٌ يَفْعُلُ» نحو «كَرَمٌ يَكْرُمُ» وليس في الكلام «فَعْلَتُهُ» متعدّياً)⁽³⁾ وقد وضعوا شروطاً لهذا البناء، فلا يجوز أن يكون الفعل أجوف يائياً، أو مثلاً واوياً، أو يكون اسم الفاعل منه على وزن «فَاعِلٌ» أمّا إذا كانت الصفة منه على وزن «فَعِيلٌ» فيندرج تحت هذا البناء، ولا يجوز أن يأتي من المضعف⁽⁴⁾ وإن ورد شيء من ذلك في غير القرآن فهو شاذٌ نحو «دَمٌ يَدُمُّ» و«لَبٌّ يَلْبُّ»، وفتح العين في مضارعها أكثر استعمالاً، وهذا ما حكاه أغلب الصّرفيين⁽⁵⁾.

والذي يبدو أن أغلب الأفعال التي تأتي على وفق هذا البناء تدلُّ على الأوصاف الخلقية ومعاني الغرائز، والطبائع، والسّجايا، وهي الصفات الملازمة لأصحابها، إذ لم يكن لهم في اكتسابها أثر⁽⁶⁾. وتمدّة شواهد في النّصّ القرآني قرّنت مضمومة العين في الماضي والمضارع، لتؤكد ما ذهب إليه الصّرفيون، سواء أكانت الأفعال صحيحة، أم معتلة:

أ- من السّالم:

والظاهر أن الأفعال السّالمة التي وردت على وفق هذا البناء تُعدُّ قليلة قياساً بالأبنية الأخرى، ومنها ما ورد بصيغة الماضي والمضارع، نحو «كَبُرَ يَكْبُرُ - بَصُرَ تَبْصُرُ» ومنها ما جاء ماضياً فقط،

(1) البيت للمتلمس، في ديوانه: 103، ومن شواهد إعراب القراءات السبع وعللها: 225/1، والدر المصون: 613/5

(2) ينظر: المقتضب: 71/1، والمنصف: 21/1، والمخصص: 126/14

(3) كتاب سيبويه: 38/4

(4) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: 76/1-77

(5) ينظر: ليس في كلام العرب: 73، والمنصف: 240/1، ودقائق التصريف: 185، والمخصص: 152/14، وارتشاف

الضرب: 153/1، وشفاء العليل: 841/2

(6) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: 74/1-75، وعمدة الصرف: 18، وأوزان الفعل ومعانيها: 29-31

الفصل الأول

نحو «بَعُدَ - ثَقُلَ - حَسُنَ - خَبِثَ - رَحِبَ - ضَعُفَ - كَثُرَ»، ومنها ما جاء بصيغة الماضي، نحو «يَشْعُرُ - يَظْهَرُ».

فمن الواضح أن تلك الأفعال ثلاثية مجردة، جاءت على وزن «فَعَلَ يَفْعُلُ»، لكونها لازمة غير متعدية، إلا أن الفعل «بَعُدَ» قد ورد في القرآن الكريم على وفق هذا البناء أي: مضموم العين، وذلك

في قوله تعالى: ﴿لَا تَبْعُدُوا عَنِ الصَّلَاةِ﴾ [التوبة: 42]، وورد في موضع آخر، على وفق «فَعَلَ يَفْعُلُ» بكسر العين

في الماضي وفتحها في المضارع، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَبْعُدُوا عَنِ الصَّلَاةِ﴾ [هود: 95].

والظاهر أن الفعلين لغتان لمعنى مختلف، وهذا يعني أن تغيّر بنية الفعل كانت تبعاً للمعنى؛ لأنّ

العرب إذا أرادوا التفرقة بين المعنيين قاموا بتغيير بنية الفعل، فقالوا: «بَعُدَ» - بِضَمِّ الْعَيْنِ - ضِدَّ

القرب، وقالوا: «بَعُدَ» بكسر العين ضِدَّ السَّلَامَةِ⁽¹⁾، وهو ما يؤكد الواقع اللغوي، إذ نجد في الشعر

ما ورد مضموم العين، وذلك في قول الشاعر:

يَقُولُونَ لَا تَبْعُدْ وَهُمْ يَدْفِنُونِي وَأَيْنَ مَكَانَ الْبُعْدِ إِلَّا مَكَانِيَا⁽²⁾

ومنه ما ورد على وزن «فَعَلَ يَفْعُلُ» بكسر عين الماضي وفتحها في المضارع، وذلك في قول

الشاعر:

يَقُولُونَ لَا تَبْعُدْ وَهُمْ يَدْفِنُونَهُ وَلَا بَعْدَ إِلَّا مَا تُورِي الصَّفَائِحُ⁽³⁾

ب- من المعتل:

ذكر بعض الصّرفيين أنّ ما كان معتلّ العين بالواو فيأتي على وزن «فَعَلَ يَفْعُلُ» بِضَمِّ الْعَيْنِ،

واشترطوا أن يكون وصفه على «فَعِيلٍ» أو «فَعَالٍ» ولا يكون على وزن «فَاعِلٍ» البتّة، وذلك نحو

الفعل «طَالَ يَطُولُ» في قوله تعالى: ﴿طَوَّلَ اللَّهُ نَبْطَ يَعْقُوبَ﴾ [الأنبياء: 44]، قال سيبويه: (فأما «طُلْتُ» فإنّها «فَعُلْتُ»؛ لأنّك تقول: طَوَّلْتُ

وَطَوَّلْتُ، كما قلت «قُبِحَ وَقَبِيحٌ»، ولا يكون «طُلْتُ» كما لا يكون «فَعُلْتُ» في شيء، واعتلّت كما

(1) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 109/2، والمفردات: 58 «بَعُدَ»، ولسان العرب: 224/1 «بَعُدَ»، والبحر المحييط: 204/6، والدر المصون: 380/6.

(2) البيت لمالك بن الرّيب في ديوانه: 29/1، ومن شواهد لسان العرب: 224/1 «بَعُدَ».

(3) من شواهد الدر المصون: 381/6.

الفصل الأول

المضارع، وعدم ورود ما يستشهد به على هذا البناء في النَّصِّ القرآني يُؤكِّد أنَّ فتح عين المضارع أجود وأقيس⁽¹⁾.

وفي تقديري أنَّ وجود قراءات متواترة تدلُّ على هذا البناء يُؤكِّد أنَّ كسر العين في الماضي والمضارع معاً مسموعٌ، ومستعملٌ في العرف اللُّغوي، وتداخل البناءين يدلُّ على أنَّهما يعودان إلى أساس لهجيٍّ، والقراءات المتواترة تُعدُّ حُجَّةً على اللُّغة، والواقع العلمي يُؤكِّد أنَّ مبدأ الأفضلية بين اللُّغات، أو اللهجات مرفوض علمياً، إذ لا توجد لغة أفضل، أو أسوأ من الأخرى، وإنما توجد لغات مختلفة.

المبحث الثاني: التَّعاقب بين أبنية الأفعال الثلاثية المجردة:

يشير الواقع اللُّغوي إلى وجود ما يُسمَّى بالتَّعاقب، أو التَّداخل، أو التَّعارض، أو المغايرة بين أبنية الأفعال الثلاثية المجردة، وذلك كأن يأتي الفعل الماضي أو المضارع على وزنين مختلفين، أو يأتي الفعل الماضي على وزن، والمضارع على وزن آخر، وتُعدُّ ظاهرة التَّعاقب ظاهرة لغويةً أملتتها ظروف الاختلاط بين القبائل العربية، وسماع بعضهم من بعض وأخذ بعضهم عن بعض، ولقد تناول هذه الظاهرة أغلب علماء العربية، إلا أنَّ ابن جني كان أكثرهم احتفاءً بها وأعماقهم لها تعليلاً؛ لأنَّه حاول نفي صفة الشُّذوذ التي أطلقها غيره من العلماء على عدد من الأبنية بدعوى مخالفتها القياس الشائع⁽²⁾، قال إبراهيم أنيس: (ولكنَّ ابن جني كان موقفاً كلِّ التوفيق حين عرض في هذا الفصل إلى قانون المغايرة الذي أعترف به المحدثون، وأشاروا إلى أهميته في الاشتقاق)⁽³⁾.

وذكر آخرون أنَّ هذه الأنوع من الأفعال لم تكن مستقرَّة في القرن الأول؛ لأنَّ فعلاً منها قد يكون على وفق «فَعَلَ يَفْعُلُ» وعند قوم آخرين على وزن «فَعَلَ يَفْعَلُ»؛ وبقي هذا التردُّد في اختيار وزن الفعل طوال القرنين الأول والثاني، إلى أنَّ تمَّ تثبيت قواعد اللُّغة، فاستقرت الأفعال على حالٍ ثابتة، ولاسيَّما الأفعال التي يكثر تداولها في التَّحاطب والكتابة⁽⁴⁾.

لذا حاولوا الربط بين هذه الأبنية ودلالاتها، فبنية «فَعَلَ» بضمِّ العين لا يكون مضارعها إلا «يَفْعُلُ» بضمِّ العين، وذلك لدلالة هذه البنية على الاتِّصاف بصفةٍ مَّا، وأفعال هذه البنية قليلة نسبياً، و«فَعِلَ» يعطي «يَفْعِلُ» مع وجود شواذ، وأفعاله قليلة، أمَّا «فَعَلَ» بفتح العين، فإنَّه أكثر

(1) ينظر: من أسرار العربية 48، والصيغ الثلاثية مجردة ومزيدة - اشتقاقاً ودلالة: 130

(2) ينظر: الخصائص: 374/1 - 375، والمنصف: 256/1

(3) في اللهجات العربية: 165

(4) ينظر: دراسة الصرف العربي في ضوء الدراسات اللغوية المعاصرة: 36، والتطور اللغوي في التاريخ: 77، والعربية والنص

الفصل الأول

الأفعال عدداً، لدلالته على العمل والحركة، والضم والكسر مطلقان، في حين أن الفتح مُقيّد لسببٍ صوتيٍّ يتّصل بطبيعة الحروف المكونة للفعل⁽¹⁾.

والقرآن الكريم يمثل اللّغة الفصيحة إذ نجد في آياته أفعالاً يُستشهدُ بها على ظاهرة التعاقب والتّغاير، لذا وقف علماء العربية أمام هذه الأفعال، وربطوها باللّهجات، والقراءات، وتناولوها بالبحث والتّحليل، مشيرين إلى أهميّة حركة عين الفعل، وذلك لما تحدّثه من تغيير في الأبنية، أو اختلاف أو ثبات في دلالاتها، واختلاف القراء العشرة في قراءة بعض الأفعال يؤكّد شيوع استعمال هذه الظاهرة، لذا كان اختلافهم على وفق الأبنية الآتية:

1- بين فَعَلَ يَفْعَلُ وفَعَلَ يَفْعُلُ:

وفي ضوء هذين البناءين اختلف القراء العشرة في قراءة بعض الأفعال ومنها الفعل «يَطْمِشُ» في قوله تعالى: ﴿يَطْمِشُ فِي الْأَرْضِ﴾ [الأعراف: 195]، فقرأه أبو جعفر بياء مفتوحة، وباء ساكنة، وطاء مضمومة، وقرأه الباقر بطاء مكسورة⁽²⁾، ومثله في [القصص 19]، والوجه أنّهما لغتان لمعنى واحد وهو التناوب بشدّة⁽³⁾، فمن قرأ بِضَمِّ الطّاء، فعلى وزن «فَعَلَ يَفْعُلُ» بفتح العين في الماضي وضمّها في المضارع، ومن قرأ بِكسْرِ الطّاء، فقد جعل الفعل على وزن «فَعَلَ يَفْعُلُ» بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع.

ومنه الفعل «يَطْمِشُ» في قوله تعالى: ﴿يَطْمِشُ فِي الْأَرْضِ﴾ [الأعراف: 195]، فقرأه الباقر بياء مفتوحة وطاء ساكنة، وميم مضمومة، وقرأه الباقر بميم مكسورة⁽⁴⁾.

وحجّتهم أنّ القراءتين لغتان جاءتتا عن العرب، إذ يقال: طَمَثَ الرَّجُلُ الْجَارِيَةَ الْبَكَرَ يَطْمِثُهَا وَيَطْمِثُهَا بِالضَّمِّ أَوْ بِالْكَسْرِ⁽⁵⁾.

واختلفوا في قراءة الفعل «يَعْرِشُونَ» في قوله تعالى: ﴿يَعْرِشُونَ لِبُيُوتِهِمْ بُيُوتًا مِّنْ سُقُونِ وَيَقْتُلُونَ فِيهَا صِبْيَانَهُمْ إِذْ حَمَوَهُمْ كَوْنَهُمْ يُرْمُونَ﴾ [الأنعام: 11]، فقرأه الباقر بياء مفتوحة وطاء ساكنة، وميم مضمومة، وقرأه الباقر بميم مكسورة⁽⁴⁾.

(1) ينظر: التصريف العربي للطيب البكوش: 87-88، والعربية والنص القرآني: 456

(2) ينظر: المبسوط: 187، وغاية الاختصار: 505/2، والكسر: 164

(3) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: 307/7، ولسان العرب 1/219 «بطش»

(4) ينظر: السبعة: 621، والكسر: 246

(5) ينظر، العين: 412/7 «طمث»، ومفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني: 390

الفصل الأول

عاصم، بياء مفتوحة، وعين ساكنة، وراء مضمومة، وقرأه الباقون براء مكسورة⁽¹⁾.

وَحُجَّتْهُمُ أَتْنَهُمَا لَغْتَانِ مَعْرُوفَتَانِ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ وَمْتَفَقَتَانِ فِي الْمَعْنَى، فَلِغَةِ الْكُسْرَةِ مَعْرُوءَةٌ إِلَى الْحِجَازِ، وَلِغَةِ الضَّمِّ إِلَى تَمِيمٍ⁽²⁾، قَالَ ابْنُ خَالَوَيْهِ: (وَاعْلَمْ أَنَّ كُلَّ فِعْلٍ كَانَ مَاضِيَهُ مَفْتُوحَ الْعَيْنِ، فَإِنَّ مُسْتَقْبَلَهُ يَجُوزُ كُسْرُهُ وَضَمُّهُ)⁽³⁾.

ومنه الفعل «يَلْمِزُ» في قوله تعالى: ﴿يَلْمِزُكَ الْفِتْرَةُ﴾⁽⁴⁾، وقرأه يعقوب بياء مفتوحة، ولام ساكنة، وميم مضمومة، ومثله في [التوبة: 58]، وقرأه الباقون بكسر الميم⁽⁴⁾، ومثله في [التوبة: 79-الحجرات: 11]، والوجه أنَّهُمَا لَغْتَانِ، إِذْ يُقَالُ: لَمَزَهُ وَيَلْمِزُهُ يَلْمِزُهُ إِذَا عَابَهُ⁽⁵⁾.

واختلفوا في قراءة الفعل «يَعْرُبُ» في قوله تعالى: ﴿يَعْرُبُكَ الْوَيْلُ﴾⁽⁶⁾، وقرأه الكسائي بياء مفتوحة، وعين ساكنة، وزاي مكسورة، وقرأه الباقون بضم الزَّاي⁽⁶⁾، ومثله في [سبأ: 3]، وَحُجَّتْهُمُ أَتْنَهُمَا لَغْتَانِ، فَالْعَرَبُ تَقُولُ: عَرَبَ يَعْرِبُ وَيَعْرُبُ، بِمَعْنَى: لَا يَبْعُدُ وَلَا يَغِيبُ⁽⁷⁾، وَمِنْهُ الرُّوضُ الْعَازِبُ، كَمَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

وَقَلْقَلْ نَائِي مِنْ خُرَاسَانَ جَأَشَهَا فَقُلْتُ اطْمَئِنِّي أَلْضُرُّ الرُّوضِ عَازِبُهُ⁽⁸⁾

ومنه الفعل «يَعْكُفُ» في قوله تعالى: ﴿يَعْكُفُكَ الْوَيْلُ﴾⁽⁹⁾، وقرأه حمزة، والكسائي، وخلف، بياء مفتوحة وعين ساكنة وكاف مكسورة، وقرأه الباقون بضم الكاف⁽⁹⁾.

(1) ينظر: التذكرة: 274، والكسر: 161

(2) ينظر: جامع البيان: 79/9، ومعاني القراءات: 188، وحجة القراءات: 294، والتوجيه اللغوي والبلاغي لقراءة عاصم: 190

(3) إعراب القراءات السبع وعللها: 204/1

(4) ينظر: المبسوط: 195، والتذكرة: 287، والنشر: 210/2

(5) ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها: 249/1، والموضح: 597/2، والدر المنصون: 71/6

(6) ينظر: الناصرة: 220، والكسر: 171

(7) ينظر: الكشف: 355/2، ومفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني: 207،

(8) البيت لأي تمام في ديوانه: 153/1، ومن شواهد الدر المنصون: 229/6

(9) ينظر: النشر: 204/2

الفصل الأول

وَحُجَّتْهُمُ أَنْ الْكَسْرَ وَالضَّمَّ لَعْنَانِ، قَالَ ابْنُ مَنْظُورٍ: (عَكَفَ عَلَى الشَّيْءِ يَعْكَفُ وَيُعْكَفُ عَكَفًا، وَعَكَوْفًا، أَقْبَلَ عَلَيْهِ مُوَاطِبًا لَا يَصْرِفُ عَنْهُ وَجْهَهُ)⁽¹⁾، ومثله ما ورد في قول الزَّاجِرِ:
فَهُنَّ يَعْكَفْنَ بِهِ إِذَا حَجَا عَكَفَ النَّبِيْطِ يَلْعَبُوْنَ الْفَنَزَجَا⁽²⁾

ولم يكن اختلاف القراء العشرة حصرًا على الأفعال الصَّحِيحة السَّالمة، فقد اختلفوا في قراءة أفعال أخرى مُضَعَّفَةً، نحو الفعل «يَحِلُّ» في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ فَتَفْسَدُوا سُلُوكَكُمْ وَأُولَئِكَ السُّبُلُ الَّتِي أَبْغَضَ إِلَى اللَّهِ فَتُكْفَرُ بِهَا بِأَعْيُنِنَا ذُرِّيَّتُكُمْ وَاللَّهُ يَبْغِضُ الْمُكْفَرِينَ﴾ [طه: 81]، فقرأه الكسائي بياء مفتوحة، وحاء مضمومة في الفعل الأول، وسكون الحاء وضَمُّ اللَّامِ في الفعل الثاني، وقرأه الباقر بكسر الحاء في الأول وسكون الحاء وكسر اللَّامِ في الثاني⁽³⁾.

وَحُجَّتْهُمُ فِي قِرَاءَةِ الضَّمِّ أَنَّ الْفِعْلَ يُسْتَعْمَلُ بِمَعْنَى الْعَذَابِ، إِذْ يُقَالُ: حَلَّ بِهِ الْعَذَابُ، أَي: نَزَلَ، ودليله قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ فَتَفْسَدُوا سُلُوكَكُمْ وَأُولَئِكَ السُّبُلُ الَّتِي أَبْغَضَ إِلَى اللَّهِ فَتُكْفَرُ بِهَا بِأَعْيُنِنَا ذُرِّيَّتُكُمْ وَاللَّهُ يَبْغِضُ الْمُكْفَرِينَ﴾ [الرعد: 31].

وَحُجَّةٌ مِنْ قَرَأَ بِالْكَسْرِ أَنَّ الْفِعْلَ بِمَعْنَى الْوَجُوبِ؛ لِأَنَّ الْعَرَبَ تَقُولُ: حَلَّ الشَّيْءُ يَحِلُّ إِذَا وَجِبَ⁽⁵⁾.

وذكر بعضهم أنه من الحلال ضد الحرام؛ لأنه يقال: حلَّ الشَّيْءُ يَحِلُّ حِلًّا، إِذَا انْجَلَتْ عَنْهُ عَقْدُ التَّحْرِيمِ⁽⁶⁾.

والذي يبدو أن الضَّمَّ والكسر لعنتان مسموعتان، ومعناهما متقارب؛ لأن نزول العذاب بقرم يدلُّ على وجوب ذلك، جزاءً على طغيانهم إن هم طغوا، ومن طغى فقد خرج عن الحلال، والكسر يوحي بوجوب الغضب، إن هم طغوا، وهو ما استحسنته القراء، إذ قال: (الكسر فيه أحب إلي من الضَّمِّ؛ لأن الحلول ما وقع من «يَحِلُّ وَيَحِلُّ»: يَجِبُ، وجاء التفسير بالوجوب لا بالوقوع، وكلُّ صوابٌ بإنشاء الله)⁽⁷⁾.

(1) لسان العرب: 401/4 «عكف»

(2) البيت من الرجز للعجاج من شواهد لسان العرب: 401/4

(3) ينظر: السبعة: 422، وغاية الاختصار: 570/2، والكسر: 196

(4) ينظر: المخرر الوجيز: 67/10، والموضح: 848/2

(5) ينظر: معاني القراءات: 299، والجامع لأحكام القرآن: 145/11، والدر المنصون: 86/8

(6) ينظر: مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني: 276، وعمدة الحفاظ: 1/446-447 «حل».

(7) معاني القرآن للقراء: 188/2

الفصل الأول

ومن الملاحظ أنَّ الفعلين «يَحُلُّ» و«يَحْلُلُ» يمثَّلان ظاهرة الإدغام وفكَّه، إذ يبدو أنَّ الفعل «يَحُلُّ» قد تطلَّب إدغام المتماثلين، ونقل حركة اللام الأولى إلى الحاء، فتكون الحاء مكسورة في ضوء قراءة الكسر، ومضمومة في ضوء قراءة الضمِّ، أمَّا الفعل «يَحْلُلُ» فقد وجب فكُّ إدغامه؛ لأنَّه مسبوقةٌ باسم شرط جازم.

ومنه الفعل «يَصِدُّ» في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَوَسَّلُوا بَيْنَهُمْ فَلْيَتَوَسَّلُوا بَيْنَهُمْ إِنَّ تَوَسُّلَهُمْ بَيْنَكُمْ وَأَكْفَرُ مِمَّا كَفَرْتُمْ وَاللَّهُ يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [الزخرف: 57]، فقرأه نافع، وابن عامر، والكسائي، وأبو جعفر، وخلف، بياء مفتوحة، وصاد مضمومة، وقرأه الباقر بكسر الصاد⁽¹⁾.

وحُجَّةٌ من قرأ بالضمِّ أنَّه بمعنى الإعراض، أي: يُعْرِضُونَ من أجله، وحُجَّةٌ من قرأ بالكسر، أنَّه بمعنى الضَّحيج، أي: إذا قومك منه يَضْحُجُونَ⁽²⁾، قال أبو زرعة: (واحتجَّ بعض النَّاس بصحَّة الكسر، وأنَّه بمعنى الضَّحيج بصحبة «منه» للفعل، قال: ولو كان بمعنى الصُّدود كان الأوضح أن يصحب الفعل «عنه» لا «منه»؛ لأنَّ المستعمل من الكلام «صدَّ عنه» لا صدَّ منه، ولو كان الصُّدود، لكان «إذا قومك عنه يَصُدُّون»⁽³⁾).

ورجَّح الكسائي أنَّ الكسر والضمُّ لغتان لا تختلفان في المعنى؛ لأنَّ العرب تقول: يَصِدُّ عني ويَصُدُّ عني⁽⁴⁾، وقال الطبري: (والصَّواب من القول في ذلك أنَّهما قراءتان معروفتان، ولغتان مشهورتان بمعنى واحد، ولم نجد أهل التَّأويل فرَّقوا بين معنى ذلك إذا قرئ بالضمِّ أو الكسر)⁽⁵⁾.

ومن الأفعال المختلف في قراءتها الفعل «يَضُرُّ» في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَوَسَّلُوا بَيْنَهُمْ فَلْيَتَوَسَّلُوا بَيْنَهُمْ إِنَّ تَوَسُّلَهُمْ بَيْنَكُمْ وَأَكْفَرُ مِمَّا كَفَرْتُمْ وَاللَّهُ يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [آل عمران: 120]. فقرأه نافع، وأبو عمرو، وابن كثير، ويعقوب بياء مفتوحة، وضاد مكسورة، وراء ساكنة، وقرأه الباقر بياء مفتوحة، وضاد مضمومة، وراء مضمومة مشدَّدة⁽⁶⁾.

وحُجَّةٌ من قرأ بكسر الضَّاد وسكون الرَّاء أنَّ أصل الفعل «ضَارَّ يَضِيرُّ»، ومنه قوله تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَوَسَّلُوا بَيْنَهُمْ فَلْيَتَوَسَّلُوا بَيْنَهُمْ إِنَّ تَوَسُّلَهُمْ بَيْنَكُمْ وَأَكْفَرُ مِمَّا كَفَرْتُمْ وَاللَّهُ يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾

(1) ينظر: السبعة: 587، والنشر: 276/2.

(2) ينظر: معاني القرآن للقرئ: 36/3-37، ومجاز القرآن 205/2، والكشف: 260/2.

(3) حجة القراءات: 652.

(4) ينظر: معاني القرآن للكسائي: 227.

(5) جامع البيان: 103/25.

(6) ينظر: السبعة: 215، والتيسير: 75، والنشر: 182/2.

الفصل الأول

الفعل «لا يضيركم» فلماً دخل الحزم على الرء التقى ساكنان، الياء والرء فحذفت الياء⁽¹⁾.

أمّا من قرأه بضمّ الضاد، وتشديد الرء وضمّها، فلأن أصل الفعل «ضَرَّ يَضُرُّ»، ومثله ما ورد في قوله تعالى: ﴿...﴾⁽²⁾ فيجوز أن يكون مرفوعاً على إضمار الفاء، وتقديره: «فَلَا يَضُرُّكُمْ»⁽²⁾.

ويبدو أن القراءتين لغتان بمعنى واحد، فمن قرأ بكسر الضاد وحزم الرء، فلأنّه مجزوم لوقوعه في جواب الشرط، وأصله «ضَارَّ يَضِيرُّ»، وهو فعلٌ معتلُّ الوسط، وبنيته الصرْفِيَّةُ «فَعَلَ يَفْعُلُ» بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع، ولما التقى الساكنان حُذِفَ حرف العلة، وهو مسموع عند العرب، ومثله ما ورد في قول الشاعر:

فَقِيلَ تَحْمَلُ فَوْقَ طَوْقِكَ إِنَّهَا مَطَبَعَةٌ مِنْ يَأْتِيهَا لَا يَضِيرُهَا⁽³⁾

ويشير الواقع اللغوي إلى أن الفعل معتلُّ العين بالواو، وذلك في غير القرآن، وهو ما ذكره الفراء في قراءة كسر الضاد وتسكين الرء إذ قال: «(فيجعله من الضير، وزعم الكسائي أنّه سمع بعض أهل العالية، يقول: «لا يَنْفَعُنِي ذَلِكَ وما يَضُورُنِي» فلو قرئت «لا يَضُرُّكُمْ» على هذه اللغة كان صواباً»⁽⁴⁾، وهو ما أنكره الزجاج؛ لأنّه لا يجوز أن يُقرأ حرف من كتاب الله وهو مخالف لإجماع القراء بالاعتماد على قول رجل من أهل العالية⁽⁵⁾.

أمّا من قرأه بضمّ الضاد وتشديد الرء مضمومة، فلأن الفعل ثلاثيٌّ مضعّفٌ، وأصله «ضَرَّ يَضُرُّ»⁽⁶⁾ أي على وزن «فَعَلَ يَفْعُلُ» ولعلّ ضمّ الرء ممّا أشكل على علماء العربية، إذ ذهبوا فيه ثلاثة مذاهب:

1- اعتبار الحركة في الرء حركة إتباع؛ لأن أصل الفعل «يَضُرُّكُمْ» بفكّ الإدغام لسكون الثاني جزماً، والمشهور عند العرب أنّه إذا التقى مثلان في آخر الفعل، وسُكِّنَ ثانيهما جزماً أو وقفاً أن

(1) ينظر: حجة القراءات: 171.

(2) ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها: 1/118، ومعاني القراءات: 109، والكشف: 1/355، والموضح: 1/381.

(3) البيت، لأبي ذؤيب الهذلي في ديوانه: 128، ومن شواهد كشف المشكلات: 1/342.

(4) معاني القرآن للفراء: 1/232.

(5) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: 1/465.

(6) ينظر: مقاييس اللغة: 3/360 «ضرر».

الفصل الأول

يُفكُّ الإدغام، وهو لغة أهل الحجاز، ويجوز فيه الإدغام، وهو لغة تميم، ولما كان لا سبيل إلى الإدغام إلا في متحرك سَكَّنوا الرَّاءَ، ونقلوا الحركة التي كانت على الضَّادِ، ثم أدغموا الرَّاءَ في الرَّاءِ وحركوها بحركة الضَّادِ، لذا فالحركة عندهم حركة إتباع، وليست حركة إعراب⁽¹⁾، وقد شَبَّهوه بالفعل «يَسْلُ» الذي ضَمَّت فيه اللامُ مشدَّدة إتباعاً لضمَّة السَّينِ، وحقُّه الجزم، لوقوعه جواباً للطلب، وذلك في قول الشاعر:

دَاوِ ابْنَ عَمِّ السُّوءِ بِالنَّايِ وَالغِنَى كَفَى بِالغِنَى وَالنَّايِ عَنْهُ مُدَاوِيَا
يَسْلُ الْغِنَى وَالنَّايُ أَذْوَاءَ صَدْرِهِ وَيُبْدِي التَّدَانِي غِلْظَةً وَتَعَالِيَا⁽²⁾

2- اعتبار الفعل مرفوعاً على نية التقديم والتأخير، وتقديره عندهم: «وَلَا يَضْرُكُمُ كَيْدُهُمْ شَيْئاً إِنْ تَصَبَّرُوا وَتَتَّقُوا» وهو تخرُّج سيبويه الذي أشرط الجزم، إلا في الضَّرورة⁽³⁾؛ إذ جعله شبيهاً بالفعل «يُصْرَعُ» في قول الشاعر:

يَا أَفْرَعُ بْنُ حَابِسٍ يَا أَفْرَعُ إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعُ أَخُوكَ تُصْرَعُ⁽⁴⁾

3- اعتبار الفعل مرفوعاً، لوقوعه بعد فاء محذوفة واقعة في جواب الشرط، والفعل متى ما وقع بعد الفاء الجزائية ارتفع، وتقديره: «فَلَا يَضْرُكُمُ»، وهو رأي المبرد الذي شبَّه حذف الفاء - هنا - بحذفها عند وقوعها جواباً للشرط⁽⁵⁾، في قول الشاعر:

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرْهَا وَالشَّرَّ بِالشَّرِّ عِنْدَ النَّاسِ سَيِّانٍ⁽⁶⁾

وأختلف القراء العشرة في قراءة بعض الأفعال، التي وردت بصيغة الأمر، ومنها الفعل

«صُرْهَنَّ» في قوله تعالى: ﴿صُرْهَنَّ﴾

﴿صُرْهَنَّ﴾

﴿صُرْهَنَّ﴾

حمزة، وأبو جعفر، وخلف بكسر الضَّادِ، وقراه الباقون بضمِّها⁽⁷⁾، وحجَّة من قرأه بالضمِّ أنه من

(1) ينظر: معاني القرآن للفرَّاء: 1/232، ومعاني القرآن للكسائي: 105، والدر المصون: 3/375

(2) البيت، من شواهد البيان في غريب إعراب القرآن: 1/192، وفي ديوان الحماسة: 1/104-105

(3) ينظر: كتاب سيبويه: 3/66-67، وكشف المشكلات: 1/342-343

(4) من شواهد كتاب سيبويه: 3/68

(5) ينظر: المقتضب: 2/71

(6) البيت لحسان بن ثابت وهو في كتاب سيبويه: 3/65-114، والمقتضب: 2/72

(7) ينظر: المبسوط: 151، وإرشاد المبتدئ: 275، والنشر: 2/174

الفصل الأول

«صَارَ يَصُورُ» ومن قرأه بالكسر فلأن أصل الفعل «صَارَ يَصِيرُ»⁽¹⁾، والمعنى: «فَخَذَ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ فَأَمْلَهَنَّ إِلَيْكَ وَقَطَّعَهُنَّ» فالضَّمُّ والكسر لغتان بمعنى الميل والتقطيع⁽²⁾.

والظاهر أن تَغْيِيرَ حركة عين الفعل أدَّى إلى اختلاف في المعنى، فضُمَّ عين الفعل يوحي بأن المعنى: ضَمَّهَنَّ إِلَيْكَ ووجَّهَنَّ، أو قَطَّعَهُنَّ، أو أَمْلَهَنَّ، والفعل على وزن «فَلَّهَنَّ» بِضَمِّ الفاء، وأصله «صَارَ يَصُورُ» على وزن «فَعَلَ يَفْعُلُ» بعين مفتوحة في الماضي ومضمومة في المضارع، ومثله ما ورد في قول الشاعر:

عَفَائِفَ إِلَّا ذَاكَ أَوْ أَنْ يَصُورَهَا هَوَىَّ وَالْهَوَى لِّلْعَاشِقِينَ صَرُوعٌ⁽³⁾

وفي قول الشاعر:

فَأَدَّيْتُ لِيَ الْأَسْبَابَ حَتَّى بَلَغْتُهَا بَنَهْضِي وَقَدْ كَادَ ارْتِقَائِي يَصُورُهَا⁽⁴⁾

أما قراءة الكسرة فتوحي بدلالة الفعل على التقطيع، وقد جاء على وزن «فَلَّهَنَّ» بكسر الفاء، وأصله «صَارَ يَصِيرُ» على وزن «فَعَلَ يَفْعُلُ» بعين مفتوحة في الماضي ومكسورة في المضارع، ولغة الكسر منسوبة إلى هذيل وسليم⁽⁵⁾، ومنه ما ورد في قول الشاعر:

وَفَرَعُ يَصِيرُ الْجَيْدِ وَحَفٍ كَأَنَّهُ عَلَى اللَّيْتِ قِنْوَانُ الْكُرُومِ الدَّوَالِجِ⁽⁶⁾

ورجح الفراء أن يكون الفعل معلولاً بالقلب، لذا نجده يقول: (ولكنني أرى - والله أعلم - أنها إن كانت من ذلك أنها من «صَرَيْتُ تُصْرِي» قَدَّمْتُ يَأْوَهَا كَمَا قَالُوا: «عَثْتُ وَعَثَيْتُ»⁽⁷⁾)، ومنه ما ورد في قول الشاعر:

صَرَتْ نَظْرَةً لَوْ صَادَفَتْ جَوْزَ دَارِعٍ غَدَاً وَالْعَوَاصِي مِنْ دَمِ الْجَوْفِ تَنْعُرُ⁽⁸⁾

فهو شبيه بما قالتها العرب: (بَاتَ يَصْرِي حَوْضَهُ إِذَا اسْتَقَى ثُمَّ قَطَعَ وَاسْتَقَى)⁽⁹⁾.

ويبدو أن هذا التعليل لا يستجيده أغلب علماء العربية؛ لأن قراءة القلب التي ذكرها الكوفيون غير جائزة، لفصلهم بين معنى القراءتين وتأولهم المعنى على أحد الوجهين⁽¹⁰⁾.

(1) ينظر: الكشف: 313/1، والموضح: 343/1

(2) ينظر: الوسيط: 375/1، وتووير المقياس: 37

(3) البيت للطرماح في ديوانه: 295، من شواهد جامع البيان: 64/3

(4) البيت من شواهد جامع البيان: 64/3

(5) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: 345/1، ولسان العرب: 93/4 «صير»، والبحر المحيط: 646/2

(6) من شواهد معاني القرآن للفراء: 174/1، ولسان العرب: 93/4 «صير»

(7) معاني القرآن للفراء: 174/1

(8) من شواهد معاني القرآن للفراء: 174/1، وجامع البيان: 65/3

(9) معاني القرآن للفراء: 174/1

(10) ينظر: جامع البيان: 67/3

الفصل الأول

ولعلَّ هذا الفعل كان موضع اختلاف بين علماء العربية، من حيث أنَّه عربيٌّ أم معرَّب، فذكر أبو حيان أنَّ أصله نبطيٌّ عند ابن عباس، وسرياني عند أبي الأسود⁽¹⁾، وذكر السيوطي أنَّه سمع من يقول أنَّ أصله روميٌّ⁽²⁾، ويرى بعض المحدثين أنَّه من أصل آرامي وذلك لقرب الآرامية من اللسان العربي في اللَّفظ والمعنى⁽³⁾، والجمهور على أنَّ الفعل عربيٌّ أصيل، وليس بدخيل على العربية⁽⁴⁾، بدليل وجوده في الواقع اللُّغوي، وهو ما توكَّده المعجمات اللُّغوية، وبقاء اللَّفظ مستعمل في اللهجات اليمينية بمعنى الضَّم، فهم يقولون: صرَّ الشَّيء، أي: ضُمَّه وأغلقه، ونجد المعنى نفسه قد ذكره ابن قتيبة⁽⁵⁾.

لذا فالقراءتان تُمثِّلان بناءين صرفيين هما: بناء «فَعَلَ يَفْعُلُ» بعين مفتوحة في الماضي مكسورة في المضارع، وبناء «فَعَلَ يَفْعُلُ» بعين مفتوحة في الماضي مضمومة في المضارع، والفعل في كلتا الحالتين معتلُّ الوسط⁽⁶⁾، فمن قرأ بضم الصَّاد فلأنَّ حرف العلة واوٌ، ومن قرأ بالكسر فلأنَّ حرف العلة ياءٌ، قال أبو حيان: (ما عينه ياء ف«يَفْعُلُ» أو واو ف«يَفْعُلُ»)⁽⁷⁾.

ولمَّا كان الفعل للأمر سقط حرف العلة لالتقاء الساكنين؛ لأنَّ أصل الفعل «أصوُر» على وفق قراءة الضَّم، فنقلت الضمَّة من الواو إلى الصَّاد، فسقطت همزة الوصل، للاستغناء عنها بحركة الصَّاد، ثم سقطت الواو لالتقاء الساكنين.

أمَّا على وفق قراءة الكسر فأصل الفعل «أصِير» فنقلت كسرة الياء إلى الصَّاد، ممَّا أدَّى إلى سقوط همزة الوصل، للاستغناء عنها بحركة الصاد، ثم سقطت الياء لالتقاء الساكنين، والقراءتان بمعنى واحد، أي: أنَّهما لفظ مشترك بين المعنيين، وهو ما ذهب إليه الطُّبري وأبو علي الفارسي، وغيرهما⁽⁸⁾.

واختلفوا في قراءة الفعل «اعتلوه» في قوله تعالى: ﴿وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ إِنَّكَ أَنتَ عِنْدَ عَيْنِ رَبِّكَ فَاصْبِرْ﴾ [الدخان: 47]. فقرأه عاصم، وأبو عمرو، وهمزة، والكسائي، وأبو جعفر، وخلف بكسر التاء، وقرأه الباقون بضمِّها⁽⁹⁾.

(1) ينظر: البحر المحيط: 646/2

(2) ينظر: المهذب: 63

(3) ينظر: المعرَّب في القرآن الكريم: 246

(4) ينظر: الدر المصون: 577/2

(5) ينظر: تفسير غريب القرآن: 96

(6) قرأه ابن عباس مضعفًا، أي من «صرَّ يَصْرُ»، ينظر: البحر المحيط: 646/2

(7) ارتشاف الضرب: 159/1

(8) ينظر: جامع البيان: 68/3، والحجة للقراء السبعة: 389/2، والدر المصون: 575/2

(9) ينظر: المبسوط: 401، وغاية الاختصار: 655/2، والنشر: 277/2

الفصل الأول

وَحُجَّتَهُمَ أَنَّهُمَا لَغْتَانِ بِمَعْنَى: الْقَوْدُ بَعْنَفٍ⁽¹⁾، إِذْ يُقَالُ: «عَتَلَهُ يَعْتَلُهُ وَيَعْتَلُهُ إِذَا حَرَّهُ وَذَهَبَ بِهِ إِلَى مَكْرُوهٍ»⁽²⁾.

والظاهر أَنَّ الفعل جاء على وزن «أَفْعَلٌ» وأصله «عَتَلَّ يَعْتَلُّ» على وزن «فَعَلَ يَفْعُلُ» بعين مفتوحة في الماضي ومضمومة في المضارع، وذلك عند من قرأه بضمِّ التاء، أمَّا قراءة كسر التاء، فالفعل فيها على وزن «أَفْعِلٌ» وأصله «فَعَلَّ يَفْعِلُ» بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع.

ومنه الفعل «أَنْشُرُوا» في قوله تعالى: ﴿وَأَنْشُرُوا صَوْتَهُمْ لِيُبْلِغُوا إِلَيْكُمُ الْآيَاتِنَا أَلَّا يُكْفِّرُوا بِهَا﴾⁽³⁾ فقرأه عاصم - برواية حفص - ونافع، وابن عامر، وأبو جعفر بضمِّ الشَّين، وقرأه الباقون بكسرها⁽³⁾.

وَحُجَّتَهُمَ أَنَّ الْكُسْرَ وَالضَّمَّ لَغْتَانِ بِمَعْنَى التُّهُوسِ وَالْقِيَامِ⁽⁴⁾، قَالَ أَبُو مَنْصُورِ الْأَزْهَرِيُّ: (وَمَعْنَاهُ: إِذَا قِيلَ الْمُضَى إِلَى الصَّلَاةِ أَوْ إِلَى قِضَاءِ حَقٍّ أَوْ شَهَادَةِ فَالْمُضَى، فقوموا ولا تتشاقلوا)⁽⁵⁾. فالذي يبدو أَنَّ من قرأ بالضَّمِّ، جعل الفعل على وزن «أَفْعَلٌ» بضم العين؛ لأنَّ أصله «نَشَرَ يَنْشُرُ» على وزن «فَعَلَ يَفْعُلُ» ومن قرأ بالكسر فقد جعل الفعل على وزن «أَفْعِلٌ»؛ لأنَّ أصله «نَشَرَ يَنْشِرُ»، على وزن «فَعَلَ يَفْعِلُ»، وهما لغتان، والكسر من اختيار أبي عبيد، وذكر النَّحَّاسُ أَنَّهُ لو جاز الاختيار لكانت لغة الضَّمِّ أولى؛ لأنَّ الفعل لازم، يشبه «قَعَدَ يَقْعُدُ»⁽⁶⁾.

وفي ضوء ما تقدّم يمكننا أن ندرك أَنَّ ما ذهب إليه الصَّرْفِيُّونَ حينما أجازوا الخيار في تعاقب الضَّمِّ والكسر في مضارع «فَعَلَّ» ما لم يكن مسموعاً⁽⁷⁾، قد أيدته القراءات القرآنية، ولعلَّ استنادهم إلى حكم الخيار بالضَّمِّ مرةً وبالكسر أخرى يرجع إلى أَنَّ القبائل العربية لم تكن تُفَرِّقُ تفریقاً دقيقاً بين موقعيهما في عين الفعل، وهو ما يدلُّ على أَنَّ القرابة بين الضَّمِّ والكسر قد أدت بهما إلى أن تقع أحدهما موقع الأخرى، وقد يكون شيوع الاستعمال وكثرته هو السَّبَبُ في ذلك، أو أَنَّهما لغتان

(1) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 135/4، وعمدة الحفاظ: 28/3 «عتل»

(2) ينظر: العين: 69/2 «عتل»، ومقاييس اللغة: 223/4 «عتل»، والدر المصون: 628/9

(3) ينظر: النشر: 288/2

(4) ينظر: معاني القرآن للفرّاء: 141/3، والدر المصون: 272-271/1

(5) معاني القراءات: 485

(6) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 371/4

(7) ينظر: تصحيح الفصح: 105/1، والخصائص: 86/3، والمزهر: 207/1

الفصل الأول

قرئَ بِمَا قِراءة متواترة في النَّصِّ القرآني، وهو يمثل اللغة العالية، ويُعدُّ أساساً رئيساً في الاستشهاد اللغوي.

2- بين فَعَلٌ يَفْعَلُ وفَعِلٌ يَفْعَلُ:

وفي ضوء فتح عين الماضي وكسرها في المضارع، وكسر عين الماضي وفتحها في المضارع، تعاقت الأفعال، وهو تعاقب مشهورٌ عند الصَّرفيين، ومحمول على استشهاد لغتين لفعلٍ واحدٍ، إذ تأتي لغة على وزن صرفيٍّ، وأخرى على وزن آخر، وقد يأخذ العربي الفعل الماضي من لغةٍ والمضارع من لغةٍ أخرى، فيتمَّ التَّعاقب، وهو يُؤدِّي إلى وجود لغةٍ ثالثة⁽¹⁾.

ويؤيد ذلك وجود أفعالٍ اختلف القراء العشرة في قراءتها، وذلك نحو الفعل «أَلَّتْ» في قوله

تعالى: ﴿وَلَمَّا كَانَتْ هُدًى لِّلْبَنَاتِ عَلَىٰ قُلُوبِهِنَّ لَأَلَّيَنَّكَ الْبَنَاتُ وَكَانَ وَجْهُنَّ مُكَرَّمًا ۖ وَإِسْبَاطُهُنَّ فَاسِيًا ۖ وَالنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُقًا مُّجْتَمِعًا فَذَلِكُنَّ أَصْحَابُ الْغُدُقِ ۗ﴾

﴿الطور: 21﴾، فقرأه ابن كثير بهمزة مفتوحة ولام مكسورة⁽²⁾، قال ابن أبي مريم: (والوجه في «أَلَّتْنَاهُمْ» بالألف وكسر اللام أن «أَلَّتْ يَأَلَّتُ» على «فَعِلٌ يَفْعَلُ» بالكسر لغة في «أَلَّتْ» بالفتح، كما قالوا: «نَقِمَ يَنْقِمُ» و«نَقَمَ يَنْقِمُ» وهو ما جاء فيه «فَعَلٌ» و«فَعِلٌ» بفتح العين وكسره في معنى واحد)⁽³⁾.

وروى ابن شنبوذ عن قبل عن ابن كثير أنه قرأه بكسر اللام من غير همز⁽⁴⁾، وذلك من «لَاتَ يَلِيْتُ»، فهو أشبهه بـ«بَاعَ يَبِيعُ»، و«لِئْتْنَاهُمْ» كـ«بَعْنَاهُمْ»⁽⁵⁾، وقرأه الباقون بفتح الهمزة واللام⁽⁶⁾،

وحجَّتهم أن الفعل من «أَلَّتْ يَأَلَّتُ» على وزن «فَعِلٌ يَفْعَلُ» ومعناه التَّقْصَانُ⁽⁷⁾. وقد نظر بعض علماء العربية في القراءة المروية عن ابن كثير، وهي قراءة كسر اللام من غير همز، ومنهم أبو منصور الأزهري الذي عدّها وهمًا؛ لأنَّ النَّقْلَ الصَّحِيحَ عن ابن كثير هو فتح الهمزة واللام، وهي قراءة لم يقرأ بها أحد، ولو قرئ بها لكانت حسنة لأنها من «لَاتَ يَلِيْتُ»⁽⁸⁾.

(1) ينظر: أوزان الفعل ومعانيها: 228

(2) ينظر: السبعة: 612، والنشر: 282/2

(3) الموضح: 1212/3-1213

(4) ينظر: النشر: 282/2، وتقريب النشر: 351

(5) ينظر: الموضح: 1213/3

(6) ينظر: السبعة: 612، والإقناع: 465، وتقريب النشر: 351

(7) ينظر: الكشف: 291/2

(8) ينظر: معاني القراءات: 465

وَلَيْلَةٌ ذَاتَ نَسِيدٍ سَرِيَتْ وَلَمْ يَلْتَنِي عَنْ سُرَاهَا لَيْتٌ⁽¹⁾

ومنه أيضاً ما ورد في قول الشاعر:

وَيَأْكُلْنَ مَا أَكْنَى الْوَلِيُّ فَلَمْ يَلْتُ كَأَنَّ بِخَافَاتِ النَّهَاءِ الْمَزَارِعَا⁽²⁾

والظاهر أن القراءتين لغتان بمعنى واحد، فقراءة الهمز منسوبة إلى غطفان، والأخرى منسوبة إلى الحجاز، وكلتاهما على وزن «فَعَلَ يَفْعُلُ» بفتح العين في الماضي وكسرهما في المضارع، والفرق بينهما أن من قرأ بالهمز، عدَّ الفعل ثلاثياً مهموزاً، ومن قرأ بغير الهمز جعل الفعل ثلاثياً معتلاً الوسط، حذف منه عين الفعل؛ لأنه مجزوم، فصار على وزن «يَفْعَلُكُمْ» وأجازوا أن يكون معتلاً الفاء وأصله «وَلَتْ يَوَلَّتْ» فحذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة، فصار على وزن «يَعْلُكُمْ»⁽³⁾.

واختلفوا في قراءة الفعل «يَقْنَطُ» في قوله تعالى:

﴿عَمْرُو، وَالْكَسَائِي، وَيَعْقُوبُ، وَخَلْفَ بِيَاءَ مَفْتُوحَةٍ، وَقَافٍ سَاكِنَةٍ، وَنُونٍ مَكْسُورَةٍ⁽⁴⁾﴾ [الحجر: 56]. فقرأه أبو

مضارع «قَنْطَ يَقْنِطُ»، ويؤيده إجماع القراء على قراءته بفتح النون عند وروده ماضياً، وذلك في قوله

تعالى: ﴿عَمْرُو، وَالْكَسَائِي، وَيَعْقُوبُ، وَخَلْفَ بِيَاءَ مَفْتُوحَةٍ، وَقَافٍ سَاكِنَةٍ، وَنُونٍ مَكْسُورَةٍ⁽⁵⁾﴾ [الشورى: 28]، وقرأه الباقون

بياء مفتوحة، وقاف ساكنة، ونون مفتوحة⁽⁶⁾، وحجَّتْهم أنه مضارع «قَنْطَ»، بكسر النون؛ لأن

الكسر والفتح لغتان لمعنى واحد⁽⁷⁾.

والظاهر أن القراءتين تمثلان لغتين من لغات العرب جاءتا لمعنى واحد، فمن قرأ بكسر النون

فلاَّته على وزن «فَعَلَ يَفْعُلُ»، بفتح العين في الماضي وكسرهما في المضارع، وعليه أكثر العرب، قال

أبو منصور الأزهري: (وأجود اللغتين «قَنْطَ يَقْنِطُ» وهو اختيار أبي عمرو والكسائي)⁽⁸⁾.

(1) البيت من شواهد معاني القرآن للقرءاءة 92/3، والمختضب: 290/2

(2) البيت من شواهد جامع البيان: 315/16

(3) ينظر: مشكل إعراب القرآن: 317/2، والذر المصون: 14-13/10

(4) ينظر: السبعة: 367، والإقناع: 417، والنشر: 226/2

(5) ينظر: حجة القراءات: 383، والموضح: 723/2

(6) ينظر: النشر: 226/2

(7) ينظر: معاني القراءات: 242، وكشف المشكلات: 16/2، ومفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني: 236

(8) معاني القراءات: 242

الفصل الأول

أما من قرأ بفتح الثون، فقد جعل على وزن «فَعَلَ يَفْعَلُ» بكسر عين الماضي وفتحها في المضارع⁽¹⁾، وهو ما ذكره الصّرفيون، قال المبرّد: (فأما ما كان على «فَعَلَ» فاللازم في مستقبله «يَفْعَلُ» تقول: «شَرِبَ يَشْرَبُ» و«عَلِمَ يَعْلَمُ»⁽²⁾)، وأجاز اللّغويون لغةً ثالثةً، بكسر الثون في الماضي والمضارع، وذكروا أنها ناتجة عن الجمع بين اللّغتين⁽³⁾.

واختلف القراء في قراءة «قَرَنَ» الذي ورد بصيغة الأمر في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءتْ رُسُلًا مِنْ رَبِّهِمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَاسْتَمْتَرُوا وَكَانُوا قَوْمًا عَصِيْبًا﴾ [الأحزاب: 33]، فقرأه نافع، وعاصم، وأبو جعفر، بفتح القاف⁽⁴⁾ وحثّهم أن أصله «أَقْرَرُنْ» بفتح الرّاء الأولى وذلك من «قَرَّ يَقْرُ» فلما استثقل التّضعيف في الفعل حذفت الرّاء الأولى، ونُقِلَتْ فتحته إلى القاف، ممّا أدّى إلى الاستغناء عن همزة الوصل، فصار الفعل «قَرَنَ»، فكان شبيهاً بـ «ظَلَّتَ»⁽⁵⁾.

وقرأه الباقون بكسر القاف، والوجه أن هذه القراءة أمّا أن تكون من الوقار، ومن ثمّ يكون أصل الفعل «وَقَرَّ يَقِرُّ»، وإمّا أن تكون من القرار في المكان، فيكون أصل الفعل «قَرَّرَ يَقِرُّ»⁽⁶⁾. والذي يبدو أن القراءتين مُثْلان لغتين لمعنى واحد، وقد اختلفت الآراء في أصل هذا الفعل فقراءة الكسر تحتمل وجهين:

1- أن الفعل أمرٌ من «وَقَرَّ يَقِرُّ» على وزن «فَعَلَ يَفْعَلُ» بفتح عين الماضي وكسرها في المضارع، وهو فعلٌ معتلّ الفاء، وأصل فعل الأمر «أَوْقِرْ» فحذفت الواو لأنّها حرف علة، واستُغْنِيَ عن همزة الوصل، فصار الفعل «قَرَنَ» على وزن «عَلَنَ» وهو من الوقار الذي يفيد الثبوت والاستقرار، وهو ما استحسنته القراء وأبو عبيد والنّحاس⁽⁷⁾.

2- أن الفعل أمرٌ من «قَرَّ يَقِرُّ» المضعّف وهو على وزن «فَعَلَ يَفْعَلُ» بفتح عين الماضي وكسرها في المضارع، وهو من القرار، إذ يقال: «قَرَرْتُ بِالْمَكَانِ أَقِرُّ» وأصل فعل الأمر «أَقْرَرُنْ» بكسر

(1) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 348/2

(2) المقتضب: 71/1

(3) ينظر: لسان العرب: 328/5 «قنط»

(4) ينظر: السبعة: 145، التيسير: 145، والنشر: 261/2

(5) ينظر: حجة القراءات: 577، والموضح: 1034/2

(6) ينظر: الحجة للقراء السبعة: 476/5، والكشف: 198/2، وكشف المشكلات: 228/2

(7) ينظر: معاني القرآن للقراء: 342/2، ومجاز القرآن: 137/2، وإعراب القرآن للنحاس: 313/3

الفصل الأول

الرَّاءِ، فَكَبِلَتْ حَرَكَةُ الرَّاءِ الْأُولَى إِلَى الْقَافِ، ثُمَّ حُذِفَتْ تَخْفِيفًا، وَلِتَحْرُكِ الْقَافِ سَقَطَتْ هَمْزَةُ الْوَصْلِ، فَصَارَ الْفِعْلُ عَلَى وَزْنِ «فَلَنْ» وَهُوَ مَا اسْتَحْسَنَهُ أَغْلَبُ عُلَمَاءِ الْعَرَبِيَّةِ⁽¹⁾.
 وَأَجَازَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ إِبْدَالَ الرَّاءِ يَاءً فَرَارًا مِنَ التَّضْعِيفِ، وَشَبَّهَ الْفِعْلَ بِـ «فَيْرَاطٍ» وَ«دِينَارٍ» فَحَرَّكَتِ الْيَاءُ بِحَرَكَةِ الْمَبْدَلِ مِنْهُ، فَصَارَ الْفِعْلُ «قَيْرَانٌ» نَقَلَتْ كَسْرَةَ الْيَاءِ إِلَى الْقَافِ، فَحُذِفَتْ الْيَاءُ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنِينَ، وَسَقَطَتْ الْهَمْزَةُ لِتَحْرُكِ مَا بَعْدَهَا، فَصَارَ الْفِعْلُ «قِرْنٌ» عَلَى وَزْنِ «عِلْنٌ»⁽²⁾.
 أَمَّا قِرَاءَةُ فَتْحِ الْقَافِ فَقَدْ تَأَوَّلُوهَا عَلَى وَجْهَيْنِ:

1- أَنْ الْفِعْلَ أَمْرٌ مِنْ «قَرَرْنَ فِي الْمَكَانِ أَقْرُ» بِكَسْرِ الرَّاءِ فِي الْمَاضِي وَفَتْحِ الْقَافِ فِي الْمَضَارِعِ، وَبِهَذَا يَكُونُ وَزْنُ الْفِعْلِ عَلَى «فَعِلَ يَفْعَلُ» بِكَسْرِ عَيْنِ الْمَاضِي وَفَتْحِهَا فِي الْمَضَارِعِ، وَذَلِكَ عَلَى لُغَةِ أَهْلِ الْحِجَازِ، وَهُوَ مَا ذَكَرَهُ أَبُو عُبَيْدٍ عَنِ الْكَسَائِيِّ وَأَيْدُهُ الزُّجَاجُ وَغَيْرُهُ⁽³⁾.

وَعَلَيْهِ فَأَصْلُ فِعْلِ الْأَمْرِ «أَقَرَرْنَ» بِفَتْحِ الرَّاءِ، فَلَمَّا نَقَلَتْ حَرَكَةُ الرَّاءِ الْأُولَى إِلَى الْقَافِ حُذِفَتْ الرَّاءُ، لِالْتِقَاءِ السَّاكِنِينَ، وَسَقَطَتْ هَمْزَةُ الْوَصْلِ لِتَحْرُكِ مَا بَعْدَهَا، فَصَارَ الْفِعْلُ «قَرْنٌ» عَلَى وَزْنِ «فَلَنْ» وَأَجَازَ بَعْضُهُمْ حَذْفَ الرَّاءِ الثَّانِيَةِ الَّتِي تَقَعُ لَأَمَّا فِي الْفِعْلِ، وَبِذَلِكَ يَكُونُ وَزْنُ الْفِعْلِ «فَعْنٌ»⁽⁴⁾؛ لِأَنََّّهُمْ شَبَّهُوهُ بِمَنْ قَالَ فِي «أَحْسَسْتُ بِالشَّيْءِ» «أَحْسَسْتُ بِهِ» وَمِنْهُ مَا وَرَدَ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

خَلَا أَنْ الْعِتَاقَ مِنَ الْمَطَايَا أَحْسَنَ بِهِ فَهَنَّ إِلَيْهِ شَوْسُ⁽⁵⁾

2- أَنْ الْفِعْلَ أَمْرٌ مِنْ «قَارَ يَقَارُ» وَهُوَ فِعْلٌ أَجُوفٌ كـ «خَافَ يَخَافُ»، فَلَمَّا كَانَ الْفِعْلُ مَعْتَلًّا الْوَسْطَ حُذِفَ حَرْفُ الْعِلَّةِ عِنْدَ مَجْئِ الْأَمْرِ مِنْهُ، فَصَارَ «قَرْنٌ» عَلَى وَزْنِ «فَلَنْ»، وَأَصْلُ بِنَائِهِ الصَّرْفِيُّ «فَعِلَ يَفْعَلُ» بِكَسْرِ عَيْنِ الْمَاضِي وَفَتْحِهَا فِي الْمَضَارِعِ، وَالْمَعْنَى: «اجْمَعَنَّ أَنْفُسُكُمْ فِي بَيْوتِكُمْ» وَهَذَا الرَّأْيُ مَنْسُوبٌ إِلَى الْهَمْدَانِيِّ عَلَى حَدِّ قَوْلِ أَبِي حِيَانَ⁽⁶⁾.

3- بَيْنَ فَعِلَ يَفْعَلُ وَفَعِلَ يَفْعَلُ:

الْمَشْهُورُ عِنْدَ الصَّرَفِيِّينَ فَتْحُ عَيْنِ الْمَضَارِعِ فِيمَا كَانَ مَاضِيَهُ مَكْسُورَ الْعَيْنِ⁽⁷⁾، وَهُوَ مَا يَقْتَضِيهِ قَانُونُ الْمَغَايِرَةِ الَّذِي يَنْصُرُ عَلَى الْمَخَالَفَةِ بَيْنَ حَرَكَةِ عَيْنِ الْمَاضِي وَحَرَكَةِ عَيْنِ الْمَضَارِعِ، فَتَكُونُ الْمَخَالَفَةُ فِي اللَّفْظِ كَمَا تَكُونُ فِي الزَّمَنِ وَالْمَعْنَى، إِلَّا أَنَّ الِاسْتِعْمَالَ اللَّغَوِيَّ يُؤَكِّدُ وَجُودَ أَفْعَالٍ تَعَاقَبَتْ عَلَى

(1) ينظر: جامع البيان: 7/22-8، وإعراب القرآن للنحاس: 3/313، والبيان في غريب إعراب القرآن: 2/223

(2) ينظر: الحجة للقراء السبعة: 5/475، وحجة القراءات: 577، والموضح: 2/1035

(3) ينظر: جامع البيان: 7/22-8، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج: 4/225

(4) ينظر: الدرر المصون: 9/120

(5) البيت، لأبي زيد الطائي في ديوانه: 96، ومن شواهد مجاز القرآن: 2/28، والمقتضب: 1/245

(6) ينظر: البحر المحيط: 8/476

(7) ينظر: المقتضب: 1/71، والمتعم: 1/173، وشرح شافية ابن الحاجب: 1/135، والمزهر: 2/37

الفصل الأول

وزنين، هما «فَعَلَ يَفْعُلُ» بعين مكسورة في الماضي ومفتوحة في المضارع، و«فَعِلَ يَفْعِلُ» بعين مكسورة في الماضي والمضارع، قال سيبويه: (وقد بنوا «فَعَلَ» على «يَفْعِلُ» في أحرف، كما قالوا: «فَعَلَ يَفْعُلُ» فلزموا الضمَّة، وكذلك فعلوا بالكسرة، فشَبَّه به، وذلك «حَسِبَ يَحْسِبُ» و«يَسَّ يَسُّ» و«يَسَّ يَسُّ» و«نَعِمَ يَنْعِمُ»... والفتح في هذه الأفعال جيدٌ وهو أقيس⁽¹⁾. وقال الثماني: (كانت لهم رَكِبُوا مستقبلين على ماضٍ واحدٍ)⁽²⁾.

ويبدو أن أراء العلماء قد اختلفت في كسر عين المضارع، فسيبويه أجازها مع وصفه بالشُدُوذ⁽³⁾، وسار على منهجه أغلب الصرّيين⁽⁴⁾، ونجد آخرين يصفونه بالشُدُوذ مع الفصاحة؛ لأنَّ الكسرة لغة أهل الحجاز وكنانة⁽⁵⁾.

ويشير الواقع اللغوي إلى جواز اللغتين كسراً وفتحاً، وهو ما ذهب إليه أغلبهم، وإن اختلفت آراؤهم في عزو كل لغة إلى أصحابها⁽⁶⁾، وأيدهم على ذلك بعض النحويين، كابن مالك مثلاً⁽⁷⁾، وفي القراءات العشر ما يدلُّ على أنَّهما لغتان فصيحتان في الاستعمال، نحو اختلافهم في قراءة الفعل «يَحْسِبُ» أينما ورد في النَّصِّ القرآني، ومن ذلك ما ورد في قوله تعالى: ﴿

مَّا يَكْفُرُ الْإِنْسَانُ لِقَوْلِهِ إِتَّخَذْتُ عَاهِدًا لِّمَنْ عَاهَدْتُ أَنِّي قَائِمٌ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَخِي وَيَعْتَدِي بِلِقَائِهِ أَخِي وَقَدْ وَعِدَنِي وَأَنَّى وَعِدْتِي أَلَيْسَ لِكُلِّ أَفْطَحٍ بَاطِنٌ لَّيْسَ يَكْفُرُ﴾ [البقرة: 273]، فقرأه عاصم، وابن عامر، وحمزة، وأبو جعفر بياء مفتوحة، وحاء ساكنة، وسين مفتوحة⁽⁸⁾.

وَحُجَّتْهُمُ أَنَّ الْفَتْحَ أَقْيَسُ؛ لِأَنَّ الْمَاضِيَ إِذَا كَانَ مَكْسُورَ الْعَيْنِ، فَإِنَّ الْقِيَاسَ فِي مَضَارِعِهِ فَتْحَ الْعَيْنِ⁽⁹⁾، وقرأه الباقر بكسر السين، وْحُجَّتْهُمُ أَنَّهما لغتان بمعنى واحد، والكسر لغة أهل الحجاز وهو مسموعٌ عن العرب، وبه قرأ رسول الله ﷺ⁽¹⁰⁾.

(1) كتاب سيبويه: 38/4-39

(2) شرح التصريف: 431

(3) ينظر: كتاب سيبويه: 40/4

(4) ينظر: أدب الكاتب: 220، وشرح التصريف: 413، والمخصص: 126/14، وأمالى الشجري: 179/1، وشرح المفصل: 65/10

(5) ينظر: شرح بحرق على أبنية الأفعال: 27، ومناهل الرجال: 39

(6) ينظر: النوادر في اللغة: 225، والصحاح: 111/1-112، والمحکم: 151/3 «حسب»، ولسان العرب: 79/2 «حسب»

(7) ينظر: شرح الكافية الشافية: 2214/4

(8) ينظر: السبعة: 191، والنشر: 178/2

(9) ينظر: الحجة للقرء السبعة: 403/2، والكشف: 318/1

(10) ينظر: الموضح: 439/1، والبحر المحيظ: 697/2، والدر المصون: 619/2

الفصل الأول

والظاهر أنَّهما لغتان، فلغة الفتح قياسية، ولغة الكسر مسموعة، قال أبو منصور الأزهرى: (هما لغتان معروفتان عن العرب، والكسر لغة أهل الحجاز، والفتح لغة تميم)⁽¹⁾، فمن قرأ بالفتح، فقد جعل الفعل مكسور العين في الماضي، ومفتوح العين في المضارع على وزن «فَعَلَ يَفْعَلُ»، ومن قرأ بالكسر، فقد عدَّ الفعل مكسور العين في الماضي والمضارع، فهو على وزن «فَعَلَ يَفْعَلُ».

وأغلب الظن أن من وصفوا الكسر بالشذوذ إنما يقصدون الشذوذ الخارج عن القياس الذي يُحَقِّق قاعدة المغايرة، ولا يقصدون شذوذ السَّماع، أو المعنى، فهم يدركون أن قراءة الكسر متواترة ومسموعة عن العرب، لذا نجدهم يقولون: والفتح أقيس، والكسر مع شذوذه أفصح وغيره من العبارات التي توحى بعدم إنكارهم لها.

و يشير الاستعمال اللغوي إلى أن الأفعال المكسورة العين محدودة، حصرها العلماء في تسعة عشر فعلاً، منها اثنا عشر فعلاً مكسور العين في الماضي، واختلفوا في المضارع فقوم يفتحون، وقوم يكسرون⁽²⁾.

4- بين فَعَلَ يَفْعَلُ وَفَعَلَ يَفْعَلُ:

الشائع عند الصرَّفيين أن مضارع «فَعَلَ» مفتوح العين هو «يَفْعَلُ» بفتح العين أيضاً وذلك في كلِّ فعل ثلاثي صحيح وقع منه الصَّوْت الحلقى عيناً أو لاماً⁽³⁾؛ لأنَّهم أخذوا يربطون بنية الفعل بظاهرة الانسجام بين الصَّوْامت والصَّوَّات، فأصوات الحلق المستقلة تناسبها حركة الفتح؛ لأنَّها أوسع الحركات، فيقرب مخرجها من مخرج الحلقيَّات⁽⁴⁾. ومن هذه الأفعال ما يأتي عل الأصل؛ لأنَّ الأصل في مضارع «فَعَلَ» بفتح العين، هو «يَفْعَلُ» بضمِّ العين، قال سيبويه: (وقد جاؤوا بأشياء من هذا الباب على الأصل)⁽⁵⁾.

وبين هذين البناءين اختلف القراء العشرة في قراءة الفعل «نَأَى» في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا سَأَلْنَا آلَ مَرْيَمَ نِعْمَةَ رَبِّهِمْ إِذْ وَجَّهْنَ إِلَيْنَا فَبَدَّلْنَ الْكَلِمَآءَ وَكُنَّ عَلَيْهِنَّ فَاحِشَاتٍ يَوْمَ رَأَيْنَهُنَّ الْعُلُكَ إِذْ وَجَّهْنَ إِلَيْنَا فَبَدَّلْنَ الْكَلِمَآءَ وَكُنَّ عَلَيْهِنَّ فَاحِشَاتٍ يَوْمَ رَأَيْنَهُنَّ الْعُلُكَ﴾ [الإسراء: 83]، فقرأه ابن عامر، وأبو جعفر «نَاء» مقلوباً على وزن «جاء» ومثله في [فصلت 51]⁽⁶⁾، وفيه وجهان:

(1) معاني القراءات: 89

(2) شرح بحر على لامية الأفعال: 27، ودروس التصريف: 93، والمعني في تصريف الأفعال: 152، ومناهل الرجال: 39

(3) ينظر: كتاب سيبويه: 101/4

(4) ينظر: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: 289، واللهجات في الكتاب لسبويه: 417

(5) كتاب سيبويه: 102/4

(6) ينظر: النبصرة: 245، والتيسير: 114/4-115، والنشر: 231/2

5- بين فَعَلَ يَفْعَلُ وَفَعَلَ يَفْعَلُ:

وبين فتح عين الماضي وفتحها أو كسرها في المضارع اختلف القراء العشرة في قراءة الفعل «سأل» في قوله تعالى: ﴿سَأَلَ سَأِلًا بِسَأَلِهِ فَسَمِعَتْ لَهُ نَدَىٰ السَّمَاءِ وَهِيَ تَمُرُّ لَرُبِّكَ الْكَلْبُ الضَّالُّ فَاصْبِرْ لَهُ وَلِقِ يَوْمَ يَكْفَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ إِحْسَابًا﴾ [المعارج: 1]، فقرأه نافع، وابن عامر، وأبو جعفر، بسين مفتوحة، وألف ساكنة غير مهموزة⁽¹⁾.

وَحُجَّتْهُمُ أَنَّ الْهَمْزَةَ قَدْ خُفِّفَتْ وَقَلِبَتْ أَلْفًا، أَوْ أَنَّ يَكُونُ أَصْلُ الْفِعْلِ «سَأَلَ» وَالْأَلْفُ مَبْدَلَةٌ مِنْ وَاوٍ، أَوْ تَكُونُ مَبْدَلَةٌ مِنْ يَاءٍ⁽²⁾.

وقرأه الباقر بن تَخْفِيفِ الْهَمْزَةِ مِنَ السُّؤَالِ، بِمَعْنَى الدُّعَاءِ، وَالْمَعْنَى: «دَعَا دَاعٍ بَعْدَابٍ وَأَقْبَعِ»، وَأَجَازُوا أَنَّ تَكُونَ الْبَاءُ بِمَعْنَى «عَنْ» أَوْ تَكُونَ زَائِدَةً⁽³⁾.

وعليه فإن من قرأ الفعل مهموزًا فقد قرأه على أصله، لذا أتى به على وزن «فَعَلَ يَفْعَلُ» بفتح العين في الماضي والمضارع، وهو موافق لشرط الصّرفيين، لوقوع المصوت الحلقي عينًا في الفعل، أمّا المعنى، فقد حملوه على وجهين، فإمّا أن يكون بمعنى «دَعَا دَاعٍ» بدليل تعدّيته بالباء، وإمّا أن يكون على أصله، وهو السؤال، والباء بمعنى «عَنْ»⁽⁴⁾، ودليله قوله تعالى: ﴿سَأَلَ سَأِلًا بِسَأَلِهِ فَسَمِعَتْ لَهُ نَدَىٰ السَّمَاءِ وَهِيَ تَمُرُّ لَرُبِّكَ الْكَلْبُ الضَّالُّ فَاصْبِرْ لَهُ وَلِقِ يَوْمَ يَكْفَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ إِحْسَابًا﴾ [الفرقان: 59]، ومثله ما ورد في قول الشاعر:

فَإِنْ تَسْأَلُونِي بِالنِّسَاءِ فَإِنِّي بَصِيرٌ بِأَذْوَاءِ النِّسَاءِ طَبِيبٌ⁽⁵⁾

أمّا من قرأه بغير همزة ففيه ثلاثة أوجه:

1- أن يكون بمعنى قراءة الهمز، وخُفِّفَتْ الْهَمْزَةُ بِإِبْدَالِهَا أَلْفًا، وَهَذَا النَّوْعُ مِنَ الْإِبْدَالِ لَيْسَ قِيَاسِيًّا عِنْدَ الصَّرْفِيِّينَ؛ لِأَنَّهُ لُغَةٌ ضَعِيفَةٌ عِنْدَ بَعْضِ الْعَرَبِ، نَقَلُوهَا فِي أَلْفَاظٍ مَعْدُودَةٍ، وَقِيَاسُ التَّخْفِيفِ أَنْ تَكُونَ بَيْنَ بَيْنٍ، وَهُوَ مَحْمُولٌ عِنْدَ سَبْيُوهِ، وَالْمَبْرَدُ، وَالْأَعْلَمُ الشَّمَنْتَرِي وَغَيْرِهِمْ عَلَى الضَّرُورَةِ⁽⁶⁾، وَيَبْدُو أَنَّ هَذَا الْإِبْدَالَ مَسْمُوعٌ عَنِ الْعَرَبِ، لِذَا جَاءَ الْفِعْلُ عَلَى وَفْقِ «فَعَلَ يَفْعَلُ» بفتح العين في الماضي والمضارع، ومثله ما ورد في قول الشاعر:

سَأَلْتُ هَذَا رَسُولَ اللَّهِ فَاحِشَةٌ صَلَّتْ هَذَا بِمَا جَاءَتْ وَلَمْ تُصِبْ⁽⁷⁾

(1) ينظر: النشر: 291/2

(2) ينظر: حجة القراءات: 720، والموضع: 1294/3

(3) ينظر: الحجة للقراء السبعة: 317/6، والوسيط: 390/2، ومفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني: 409

(4) ينظر: معاني القراءات: 503، وحجة القراءات: 721

(5) من شواهد الجامع لأحكام القرآن: 256/18، والدر المنصون: 445/10

(6) ينظر: كتاب سيبويه: 555/3، والمقتضب: 167/1، والنكت: 984/2، وضرائر الشعر: 139

(7) البيت لحسان بن ثابت في ديوانه: 34، ومن شواهد كتاب سيبويه: 555/3

الفصل الأول

2- إن أصل الفعل «سَالَ يَسَالُ» والألف مبدلة من واو، قال الزمخشري: (وهي لغة قريش يقولون: سَلْتُ تَسَالُ وهما يتسايلان)⁽¹⁾، ويبدو أن قول الزمخشري منظور فيه، فذكر أبو حيان أنه ينفي التثبيت في نسبة هذه اللغة إلى قريش؛ لأن ما ورد في القرآن مهموزاً فمن البعيد أن تكون لغة قريش كذلك، وهم الذين نزل القرآن بلغتهم، إلاً يسيراً من اللغات الأخرى، كما أن قول الزمخشري «يَتَسَايَلَان» فيه وهمٌ قد يكون من التساسخ؛ لأن الصواب «يَتَسَاوَلَان» بالواو، بدليل أنه من السؤال بالواو الصريحة⁽²⁾.

3- إن أصل الفعل «سَالَ يَسِيلُ» والألف مبدلة من ياء، إذ هو بمنزلة «كَالَ يَكِيلُ»، ومعناه: سَالَ وادٍ في جهنم⁽³⁾، ولهذا يكون وزن الفعل «فَعَلَ يَفْعُلُ» بفتح عين الماضي وكسرها في المضارع.

6- بين فَعَلَ يَفْعُلُ وَفَعِلَ يَفْعِلُ:

وفي ضوء بناءي «فَعَلَ يَفْعُلُ» بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع، و«فَعِلَ يَفْعِلُ» بكسر العين في الماضي والمضارع، وقع الفعل «تَلَوُوا» موقع اختلاف بين القراء العشرة، وذلك في قوله تعالى:

﴿تَلَوْتُمُورًا﴾ ﴿تَلَوْتُمُورًا﴾ ﴿تَلَوْتُمُورًا﴾ ﴿تَلَوْتُمُورًا﴾ ﴿تَلَوْتُمُورًا﴾ ﴿تَلَوْتُمُورًا﴾ ﴿تَلَوْتُمُورًا﴾ ﴿تَلَوْتُمُورًا﴾ ﴿تَلَوْتُمُورًا﴾ ﴿تَلَوْتُمُورًا﴾

عامر، وحزرة، بضم اللام وبواو واحدة⁽⁴⁾، قال ابن خالويه: (ومن قرأ بواو واحدة فله مذهبان: أحدهما: أن يكون أراد «تَلَوُوا» بالهمزة، جعل الواو همزة لانضمامها، ثم نقل ضمة الهمزة إلى اللام وحذفها، لالتقاء الساكنين، والمذهب الثاني أخذه من الولاية)⁽⁵⁾، وقال القرطبي: (والقراءة بضم اللام تفيد معنيين: الولاية، والإعراض)⁽⁶⁾.

وقرأه الباقون بسكون اللام وبواو⁽⁷⁾، والوجه أنه من اللَّيِّ وهو المماثلة والإعراض لأحد الخصمين على الآخر، أو من لِيَّ الشَّهَادَةِ وتحريفها⁽⁸⁾، قال المنتجب الهمداني: (ومنه يَلُوونَ ألسنتهم بالكتاب أي: يزيلونها عن الحق إلى الباطل والكذب)⁽⁹⁾.

(1) الكشاف: 608/4

(2) ينظر: البحر المحيط: 271/10

(3) ينظر: مشكل إعراب القرآن: 405/2، ولسان العرب: 226/3 «سال»، والدر المنصور: 446/1

(4) ينظر: السبعة: 239، والتيسير: 97، وغاية الاختصار: 467/2

(5) إعراب القراءات السبع وعللها: 138/1

(6) الجامع لأحكام القرآن: 353/5

(7) ينظر: السبعة: 239، والنشر: 190/2

(8) ينظر: معاني القراءات: 134، والموضح: 429/1، وكشف المشكلات: 392/1

(9) الفريد في إعراب القرآن المجيد: 804/1

الفصل الأول

والظاهر أن من قرأ بواوين، فقد جعل الفعل من «لَوَى يَلْوِي» على وزن «فَعَلَ يَفْعُلُ» بفتح عين الماضي وكسرها في المضارع، وأصله «تَلْوِيُونَ» كـ«تَضْرِبُونَ»، فاستثقلت الضمة على الياء فحذفت، فالتقى ساكنان الياء والواو التي هي ضمير، فحذفت الياء وضمت الواو الأولى المكسورة التي هي عين الفعل بحانسة لَوَاوِ الضَّمِير⁽¹⁾، ومنه ما ورد بصيغة الماضي في قول الشاعر:

تَعَمَّدَ حَقِّي ظَالِمًا وَلَوَى يَدِي لَوَى يَدَهُ اللَّهُ الَّذِي هُوَ غَالِبُهُ⁽²⁾

ومنه ما ورد بصيغة المضارع في قول الشاعر:

يَلْوِيَنِي ذَيْبِي النَّهَارَ وَأَقْتَضِي ذَيْبِي إِذَا وَقَدَ التُّعَاسُ الرُّقْدَا⁽³⁾

أما من قرأه بِضَمِّ اللَّامِ، وواوٍ واحدة فقد حملة على ثلاثة أوجه:

1- أنه من الولاية وأصله «وَلِيَ يَلِي» على وزن «فَعَلَ يَفْعُلُ» بكسر العين في الماضي والمضارع، وهو فعل واويّ الفاء يائي اللام، فاقتضى إعلالاً بالحذف؛ لأن أصله «تَوَلَّيُو» فحذفت الواو لوقوعها بين تاء وكسرة، ثم أُلقيت حركة الياء على اللام، وحذفت الياء لسكونها وسكون ما بعدها⁽⁴⁾.

2- أنه من اللّي، وأصله «لَوَى يَلْوِي» على وزن «فَعَلَ يَفْعُلُ» بفتح عين الماضي وكسر عين المضارع، وعللوا ذلك بإبدال الواو الأولى همزة لانضمامها، فأُلقيت حركتها على اللام، فحذفت همزة الالتقاء الساكنين، وهو ما ذكره الفراء وأبو علي الفارسي وابن خالويه وغيرهم⁽⁵⁾، إذ هو أشبه بـ«أَقْتَتُ» و«أُجُوهُ» وهو ما يُعده الطبري مخالفاً للمعروف في كلام العرب، إذ ذهب إلى أن الواو المحذوفة هي واو الضمير⁽⁶⁾.

وقد عجبت من تعليل الطبري هذا فمن الواضح أن أصل الفعل «تَلَوَّوَا» والواو التي تُعَدُّ ضميراً متصلاً وقعت بعد همزة مضمومة، والهمزة واقعة عين الفعل، والذي سقط هو عين الفعل، أما ضمير الجماعة فلا يجوز حذفه، وربما يكون من وهم التساخ.

(1) ينظر: الدر المصون: 118/4

(2) البيت من شواهد لسان العرب: 542/5 «لوى»

(3) البيت، للأعشى في ديوانه: 54

(4) ينظر: مشكل إعراب القرآن: 208/1-209

(5) ينظر: معاني القرآن للفراء: 1/291، والحجة للفراء السبعة: 3/185، ومعاني القراءات: 134

(6) ينظر: جامع البيان: 5/377

الفصل الأول

3- أنه من «لَوَى يَلْوِي» أيضاً، فلما اسْتَثْقَلَتِ الضَّمَّةُ على الواو الأولى، نُقِلَتْ إلى اللام الساكنة تخفيفاً، فالتقى ساكنان، وهما الواوان، فحذفت الأولى منهما⁽¹⁾، وعلى ذلك فالفعل جاء على وزن «فَعَلَ يَفْعُلُ» بفتح عين الماضي وكسرها في المضارع.

وذكر السمين الحلبي أن في الوجهين الأخيرين إجحافاً ببناء الفعل؛ لأنهم ذهبوا إلى حذف عين الفعل ولامه، فأصل الفعل «تَلْوِيُونَ» فلما اتَّصَلَ بضمير الجماعة حذفت الياء التي هي لام الفعل، وهو القياس، فصار الفعل «تَلْوُوا» على وزن «تَفْعُوا» ثم حُذِفَت الواو التي هي عين الفعل بعد إبدالها همزة، ونقل حركتها إلى ما قبلها، على حدِّ قول الفراء وأتباعه، أو حُذِفَت للتخفيف والتقاء الساكنين، فصار الفعل «تَلُوا» على وزن «تَفُوا»، وبذلك حذف من الفعل عينه ولامه، وذلك إجحاف⁽²⁾.

وأيًا كان الاختلاف فالقراءتان متواترتان، ومعناهما صحيح، سواء أكان المعنى من اللَّي أم من الولاية، وهو ما ذكره أبو حيان⁽³⁾.

(1) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 495/1، والجامع لأحكام القرآن: 354/5

(2) ينظر: الدر المصون: 119/4

(3) ينظر: البحر المحيط: 97/4

7- بين فَعَلَ يَفْعُلُ وَفَعْلٌ يَفْعُلُ:

وفي ضوء فتح عين الماضي وضمها في المضارع، وضم عين الماضي والمضارع اختلف القراء في قراءة الفعل «مَكَّتْ» في قوله تعالى: ﴿لَمَّا مَكَتْهُمُ الْمَلَائِكَةُ لَعْنَتُهُمْ فِي الْمَوْتِ وَالْحَبَشَةُ أُولَئِكَ الْكَاذِبُونَ﴾ [النمل: 22]، فقرأه عاصم، وأبو عمرو، ويعقوب، بفتح الميم والكاف والثاء، وقرأه الباقر بضم الكاف⁽¹⁾. قال أبو منصور الأزهرى: (هما لغتان «مَكَّتْ» و«مَكَّتْ» وضم الكاف أكثر في كلام العرب، وكان أبو حاتم يختار النصب؛ لأنه قياس العربية، ألا ترى أنه يقال: «فَهُوَ مَا كَيْتٌ» ولا يقال: «مَكَيْتٌ»⁽²⁾).

وقراءة فتح الكاف تدل على أن الفعل جاء على وزن «فَعَلَ يَفْعُلُ» بفتح عين الماضي وضمها في المضارع، وقراءة ضم الكاف، تدل على مجيء الفعل على وزن «فَعْلٌ يَفْعُلُ» بضم العين في الماضي والمضارع، وهذا يعني أن البناءين متعاقبان، وأتتهما لغتان بمعنى «أقام»⁽³⁾، قال سيبويه: (وقالوا «مَكَّتْ يَمَكْتُ مَكُونًا» كما قالوا «فَعَدَّ يَقْعُدُ فُعُودًا» وقال بعضهم: «مَكَّتْ» شَبَّهوه بـ«ظُرْفٌ»؛ لأنه فعل لا يتعدى، كما أن هذا فعل لا يتعدى⁽⁴⁾).

فضم عين الفعل مشروط بلزوم الفعل، إلا أن بعضهم ربط حركة العين بفصاحة اللغتين، فقيل: لغة الضم أفصح؛ لأنها لغة أهل العالية⁽⁵⁾، وهو وصف يطلقه اللغويون عادة على لغة الحجاز إجلالاً لها، لنزول القرآن في معظمه على وفقها⁽⁶⁾، وقيل: فتح الكاف أفصح، وهو اختيار الصرفيين؛ لأن الوصف منه «مَا كَيْتٌ» على وزن «فَاعِلٌ» ويؤيده قوله تعالى: ﴿لَمَّا مَكَتْهُمُ الْمَلَائِكَةُ لَعْنَتُهُمْ فِي الْمَوْتِ وَالْحَبَشَةُ أُولَئِكَ الْكَاذِبُونَ﴾ [الزخرف: 77]، قال أبو جعفر النحاس: (احتجاج بين؛ لأن «فَعْلٌ» فهو «فَاعِلٌ» لا يُعْرَفُ في كلام العرب إلا في أشياء مختلف فيها، ومنها ما هو مردود⁽⁷⁾).

وعلى ذلك تكون لغة الفتح قياسية، ولغة الضم مشهورة مسموعة عن العرب، وكلتا القراءتين متواترتين جاءتا لمعنى واحد.

(1) ينظر: النذكرة: 396، والنشر: 253/2

(2) معاني القراءات: 354

(3) ينظر: زاد المسير: 63/6، والجامع لأحكام القرآن: 168/13

(4) كتاب سيبويه: 4/9-10

(5) ينظر: جامع البيان: 168/19، ولسان العرب: 6/80 «مكَّتْ»

(6) ينظر: اللهجات في الكتاب لسيبويه: 390

(7) إعراب القرآن للنحاس: 3/203

8- بين فَعَلَ يَفْعَلُ وفَعِلَ يَفْعَلُ:

وفي ضوء فتح عين الماضي وضمها في المضارع، وكسر عين الماضي، وفتحها في المضارع اختلف القراء العشرة في قراءة بعض الأفعال، وهو ما يؤكد التعاقب والتغاير بين هذين البنائين ومنه الفعل «بَرِقَ» في قوله تعالى: ﴿لَمَّا أَتَانِي ابْنُ صَبِيحٍ رَاغِبًا أَعْطَيْتُهُ عَيْسًا صِهَابًا فَبَرِقَ﴾ [القيامة: 7]. فقرأه نافع، وأبو جعفر بفتح الباء والراء والقاف، وقرأه الباكون بكسر الراء⁽¹⁾.

قال أبو منصور الأزهري: (من قرأ «بَرِقَ البَصْرُ» - بالفتح - فهو من «بَرِقَ يَبْرِقُ بَرِيقًا» ومعناه: شَخْصَ فلا يظرف من شدة الفرع الأكبر، ومن قرأ «بَرِقَ البَصْرُ» - بالكسر - فمعناه تَحْيِيرٌ، يقال: بَرِقَ الرجلُ يَبْرِقُ بَرِيقًا إذا رأى البرق فتحير، كما يقال: أسيدَ الرَّجُلُ؛ إذا رأى الأسد فتحير، وبَقِرَ إذا رأى بقراً فتحير⁽²⁾).

ويفهم من ذلك أن الكسر والفتح لغتان في التَحْيِيرِ والدهشة، فمن قرأ بفتح الراء جعله من «بَرِقَ يَبْرِقُ» على وزن «فَعَلَ يَفْعَلُ» بفتح عين الماضي وضمها في المضارع، ومثله ما ورد في قول الشاعر:

وَلَوْ أَنَّ لَقِيمَانَ الْحَكِيمِ تَعَرَّضْتُ
لِعَيْنِيهِ مَيِّ سَافِرًا كَادَ يَبْرِقُ⁽³⁾

ومن قرأ بالكسر فقد جعل الفعل من «بَرِقَ يَبْرِقُ» على وزن «فَعَلَ يَفْعَلُ» بكسر عين الماضي وفتحها في المضارع، ومثله ما ورد في قول الشاعر:

لَمَّا أَتَانِي ابْنُ صَبِيحٍ رَاغِبًا
أَعْطَيْتُهُ عَيْسًا صِهَابًا فَبَرِقُ⁽⁴⁾

وفي قول الشاعر:

وَنَفْسَكَ فَانِعَ وَلَا تُنْعِنِي
وَدَاوِ الْكُلُومَ وَلَا تَبْرِقُ⁽⁵⁾

لذلك ندرك أن التعاقب والتغاير بين البنائين مسموع عن العرب، وأن حركة عين الفعل ذات أثر في بنيته، فلما كان الفعل مفتوح العين في الماضي أستوجب ضم العين في المضارع، فدل على معنى الفرع والدهشة، ولما كان الفعل مكسور العين اقتضى أن تكون العين مفتوحة في المضارع، فدل على معنى التَحْيِيرِ، وهذا يعني أن القراءتين لغتان متقاربتان في المعنى.

(1) ينظر: المسوط: 453، وغاية الاختصار: 698/2، والنشر: 294/2

(2) معاني القراءات: 516

(3) البيت، لذي الرمة في شرح ديوانه: 64، ومن شواهد الدر المصون: 567/10

(4) البيت، من شواهد مجاز القرآن: 277/2، وإعراب القراءات السبع وعللها: 415/2

(5) البيت، لطرفة في ديوانه: 70، ومن شواهد معاني القرآن للفرأ: 209/3، والدر المصون: 567/10

المبحث الأول: أبنية الأفعال المزيدة:

1- أَفْعَلٌ يُفْعِلُ:

من المعروف عند الصرّفيين أنّ الهمزة تُزادُ على الفعل الثلاثي قبل فائه فتحدث تحوُّلاً في بنيته الصرّفيّة، فيكون الفعل على وزن «أَفْعَلٌ»، بفتح همزة القطع الزائدة وسكون الفاء، وفتح العين واللام⁽¹⁾، ويكون مضارعه على وزن «يُفْعِلُ» بِضَمِّ علامة المضارعة وسكون الفاء وكسر العين، وأصله «يُؤَفِّعِلُ»، فَحُذِفَتِ الهمزة الزائدة فراراً من الثقل، قال سيويه: (وزعم الخليل أنّه كان القياس أن تُثَبَّتَ الهمزة في «يُفْعِلُ» و«يُفَعِّلُ» وأحواتهما كما ثبتت التاء في «تَفَعَّلْتُ» و«تَفَاعَلْتُ» في كلِّ حالٍ، ولكنهم حذفوا الهمزة في باب «أَفْعِلُ» من هذا الموضع، فاطَّرد الحذف فيه؛ لأنَّ الهمزة تثقل عليهم... وكثر هذا في كلامهم فحذفوه، واجتمعوا على حذفه)⁽²⁾، وقال الميرد: (وكان الأصل «يُؤَكْرِمُ» و«يُؤَحْسِنُ» حتى يكون على مثال «يُدْخِرُ»؛ لأنَّ همزة «أَكْرَمَ» مزيدة بحذاء دال «دَخِرَ» وحقَّ المضارع أن ينتظم ما في الماضي من الحروف، ولكن حُذِفَتِ هذه الهمزة؛ لأنها زائدة وتلحقها الهمزة التي يعني بها المتكلم نفسه، فتجتمع همزتان، فكرهوا ذلك، وحذفوها إذا كانت زائدة، وصارت حروف المضارعة تابعة للهمزة التي يعني بها المتكلم نفسه، كما حُذِفَتِ الواو التي في «يَعِدُّ» لوقوعها بين ياء وكسرة، وصارت حروف المضارعة تابعة للياء)⁽³⁾.

ويبدو أنّ الصرّفيين قد وقفوا على علّة حذف الهمزة الزائدة في الفعل المضارع، فعلموا ذلك بالتقاء همزتين، الأولى: هي علامة المضارعة، والثانية: همزة القطع الزائدة، واجتماع همزتين أمرٌ مستثقلٌ، فكان حذف إحدى الهمزتين ضرورياً للتخفيف، وحذف الهمزة الزائدة أولى؛ لأنَّ همزة المضارعة دخلت لمعنى، أمّا الزائدة فلا معنى لها، والهمزة الزائدة موحية بالثقل، أمّا همزة المضارعة فلا ثقل فيها؛ لذا كان الموجب للثقل أولى بالحذف، أمّا أحرف المضارعة الأخرى فقد حملوها على الهمزة، لئلاّ تختلف طريق الفعل⁽⁴⁾.

ويقتضي الثلاثي المضعّف المزيد بالهمزة إدغام المتماثلين فراراً من الثقل، وذلك كالثلاثي المجرّد، أمّا إذا كان الفعل معتلاً فببقي حرف العلة على حاله، خلافاً للثلاثي الذي يستدعي حذف حرف العلة، وإذا كان معتلاً العين أو اللام فيخضع لإعلالٍ صوتيٍّ وصرفيٍّ، إذ تُبَدَّلُ عين

(1) ينظر: كتاب سيويه: 55/4، والمقتضب: 72/1، والأصول في النحو: 114/3، وفي التصريف: 70.

(2) كتاب سيويه: 279/4.

(3) المقتضب: 97/2.

(4) ينظر: كتاب سيويه: 279/4، والمقتضب: 72/1، والأصول في النحو: 114/3-115، وعلل النحو: 151،

والمُنصف: 192/1، والنكت: 1165/2، والإنصاف: 12/1 «م1»، وشرح شافية ابن الحاجب: 139/1.

الفصل الثاني

الفعل الماضي ألفاً مع نقل حركة العين إلى الفاء مجانسةً للفتحة، وتبدل عين المضارع ياءً مجانسةً للكسرة إذا كان أصلها واوياً، أما إذا كان الأصل يائياً فتبقى على أصلها، وأما معتل اللام فإن كان الأصل واوياً فيُبدل ألفاً، وإن كان يائياً فيبقى على أصله⁽¹⁾.

وذكر الثماني أن من الصّرفيين من يراعي الحركة قبل النّقل، وفتحة ما قبلها بعد النّقل والكلمة واحدة، فصارتا كأنّهما متحركتان وقبلهما فتحة فانقلبتا ألفاً، فقالوا: «أَرَادَ» و «أَقَامَ» أمّا المستقبل فتنقل فيه كسرة الواو إلى ما قبلها، ولسكون الواو وقبلها كسرة تُبدل ألفاً⁽²⁾.

ويبدو أن دخول الهمزة على صيغة «فَعَلَ» تُحدِثُ تحوّلاً في صيغة الفعل، إذ تنقله إلى صيغة «أَفْعَلَ»، لذا سُمّيت بـهمزة النقل⁽³⁾، وتأتي الزيادة لدلالات ووظائف أخرى، أشهرها التعدية، قال الظفيري: (وأفعل للتعدية غالباً، وهي أن تجعل ما كان فاعلاً مفعولاً لمعنى الجعل لأصل الحدث، وإذا كان متعدّياً صار بالهمزة متعدّياً إلى اثنين، أو لهما: فعل الجعل، والثاني: لأصل الفعل، نحو «أخفرت زيدا التهر» أي جعلته حافراً له، فالأول مجعول، والثاني محفور، ومرتبة المجعول مُقدّمةً على مرتبة المفعول أصل الفعل؛ لأن فيه الفاعلية، وإن كان الثلاثي متعدّياً إلى اثنين صار بالهمزة متعدّياً إلى ثلاثة، الأول للجعل، والثاني والثالث، لأصل الفعل وهما: فعلان فقط «أَعْلَمَ» و «أَرَى»⁽⁴⁾).

ومن دلالات زيادة الهمزة الصيرورة، والسلب، والتّمكن، والتّعريض، والدخول في الشيء زماناً ومكاناً، أو حكماً، أو بمعنى «فَعَلَ» أو للمبالغة، أو المصادفة، أو الاستحقاق، أو الدعاء، أو لمطابوغة «فَعَلَ»⁽⁵⁾، وقد تأتي لمعانٍ أخرى كثيرة تُفهم من السياق، وقد بلغ بها أبو حيان ثيلاً وعشرين⁽⁶⁾.

وقد أورد لنا القرآن الكريم في آياته أفعالاً كثيرةً مزيدةً بالهمزة، لدلالات متعدّدة سواء أكانت صحيحة أم معتلة، إذ نجد أن من تلك الأفعال ما ورد بصيغتي الماضي والمضارع ومنها ما ورد بصيغة الماضي، ومنها ما ورد بصيغة المضارع، وهي كالآتي:

(1) ينظر: في التصريف: 70، وشرح المفصل: 66/10، والمتع: 482/2

(2) ينظر: شرح التصريف: 460

(3) ينظر: كشف المشكل في النحو: 386/2

(4) المناهل الصافية في شرح معاني الشافية: 217/1

(5) ينظر: كتاب سيبويه: 56/4-57، والمتع: 186/1، وشرح التسهيل: 449/3، وشرح شافية ابن الحاجب: 87/1-91،

وأبنية الصرف في كتاب سيبويه: 433، ومباحث في علم الصرف: 38

(6) ينظر: ارتشاف الضرب: 172/1-173-174، ودلالة الصيغ في ضوء علم اللغة الحديث - رسالة دكتوراه: 133-134

نوع الفعل	ما جاء على وزن «أفعل يُفعل»	ما جاء على وزن «أفعل»	ما جاء على وزن «يُفعل»	
من الصحيح	أَبْرَمَ - أَبْلَغَ - أَتَرَفَ - أَتَقَنَّ - أَثْقَلَ أَثْمَرَ - أَجْمَعَ - أَحْضَرَ - أَخْلَدَ - أَخْلَصَ - أَرْكَسَ - أَوْلَفَ - أَسَبَعَ - أَسْحَطَ - أَسْفَرَ - أَسْلَفَ - أَشْرَقَ أَشْفَقَ - أَشْهَدَ - أَصْبَرَ - أَضْحَكَ أَظْفَرَ - أَظْلَمَ - أَعْتَدَ - أَعْتَرَى - أَعْمَلَ - أَعْقَبَ - أَعْتَتَ - أَعْطَشَ - أَغْفَلَ أَقْبَرَ - أَقْبَلَ - أَكْبَرَ - أَكْتَرَ - أَكْفَرَ أَكْفَلَ - أَلْحَقَ - أَلْهَمَ - أَمْطَرَ أَمَكَنَ - أَمْهَلَ - أَنْزَلَ - أَنْطَقَ - أُنْعَمَ.	أَبْصَرَ يُبْصِرُ - أَتَبَعَ يُتَّبِعُ - أَجَزَمَ يُجْزَمُ - أَحْبَطَ يُحْبِطُ - أَحْسَنَ يُحْسِنُ - أَحْصَنَ يُحْصِنُ - أَحْبَتَ يُحِبُّ - أَخْرَجَ يُخْرِجُ - أَخْلَقَ يُخْلِقُ - أَدْخَلَ يُدْخِلُ - أَدْرَكَ يُدْرِكُ - أَذْهَبَ يُذْهِبُ - أَرْسَلَ يُرْسِلُ - أَرْضَعَ يُرْضِعُ - أَسْرَفَ يُسْرِفُ - أَسْلَمَ يُسَلِّمُ - أَسْمَعَ يُسْمِعُ - أَشْرَكَ يُشْرِكُ - أَصْبَحَ يُصْبِحُ - أَصْلَحَ يُصْلِحُ - أَطْعَمَ يُطْعِمُ - أَظْهَرَ يُظْهِرُ - أَعْجَبَ يُعْجِبُ - أَعْرَضَ يُعْرَضُ - أَعْلَنَ يُعْلِنُ - أَعْرَقَ يُعْرِقُ - أَفْلَحَ يُفْلِحُ - أَفْرَضَ يُفْرَضُ - أَقْسَمَ يَقْسِمُ - أَكْرَمَ يُكْرِمُ - أَكْرَهُ يَكْرَهُ - أَكْمَلَ يُكْمِلُ - أَلْزَمَ يُلْزِمُ - أَمْسَكَ يُمْسِكُ - أَلْبَتَ يُنْبِتُ - أَلْدَرَ يُنْدِرُ - أَلْشَرَ يُنْشِرُ - أَلْفَقَ يُنْفِقُ - أَلْقَدَ يُنْقِدُ - أَهْلَكَ يُهْلِكُ	أَبْرَمَ - أَبْلَغَ - أَتَرَفَ - أَتَقَنَّ - أَثْقَلَ أَثْمَرَ - أَجْمَعَ - أَحْضَرَ - أَخْلَدَ - أَخْلَصَ - أَرْكَسَ - أَوْلَفَ - أَسَبَعَ - أَسْحَطَ - أَسْفَرَ - أَسْلَفَ - أَشْرَقَ أَشْفَقَ - أَشْهَدَ - أَصْبَرَ - أَضْحَكَ أَظْفَرَ - أَظْلَمَ - أَعْتَدَ - أَعْتَرَى - أَعْمَلَ - أَعْقَبَ - أَعْتَتَ - أَعْطَشَ - أَغْفَلَ أَقْبَرَ - أَقْبَلَ - أَكْبَرَ - أَكْتَرَ - أَكْفَرَ أَكْفَلَ - أَلْحَقَ - أَلْهَمَ - أَمْطَرَ أَمَكَنَ - أَمْهَلَ - أَنْزَلَ - أَنْطَقَ - أُنْعَمَ.	أَبْرَمَ - أَبْلَغَ - أَتَرَفَ - أَتَقَنَّ - أَثْقَلَ أَثْمَرَ - أَجْمَعَ - أَحْضَرَ - أَخْلَدَ - أَخْلَصَ - أَرْكَسَ - أَوْلَفَ - أَسَبَعَ - أَسْحَطَ - أَسْفَرَ - أَسْلَفَ - أَشْرَقَ أَشْفَقَ - أَشْهَدَ - أَصْبَرَ - أَضْحَكَ أَظْفَرَ - أَظْلَمَ - أَعْتَدَ - أَعْتَرَى - أَعْمَلَ - أَعْقَبَ - أَعْتَتَ - أَعْطَشَ - أَغْفَلَ أَقْبَرَ - أَقْبَلَ - أَكْبَرَ - أَكْتَرَ - أَكْفَرَ أَكْفَلَ - أَلْحَقَ - أَلْهَمَ - أَمْطَرَ أَمَكَنَ - أَمْهَلَ - أَنْزَلَ - أَنْطَقَ - أُنْعَمَ.
من المهموز	أَتَى يُؤْتِي - أَثَرَ يُؤْتِرُ - أَذَى يُؤْذِي - أَمِنَ يُؤْمِنُ - أَوَى يُؤْوِي - أَرَى يُرِي - أَضَاءَ يُضِيءُ.	أَذَنَ - أَسَى - أَسَى - أَسَى - أَجَاءَ - أَخْطَأَ - أَسَاءَ - أَفَاءَ - أَنْبَاءَ.	أَذَنَ - أَسَى - أَسَى - أَسَى - أَجَاءَ - أَخْطَأَ - أَسَاءَ - أَفَاءَ - أَنْبَاءَ.	أَذَنَ - أَسَى - أَسَى - أَسَى - أَجَاءَ - أَخْطَأَ - أَسَاءَ - أَفَاءَ - أَنْبَاءَ.
من المضعف	أَحَلَّ يُحِلُّ - أَضَلَّ يُضِلُّ - أَفَرَّ يُفِرُّ - أَمَدَّ يُمِدُّ.	أَزَلَ - أَصَمَّ - أَعَدَّ - أَهَمَّ.	أَزَلَ - أَصَمَّ - أَعَدَّ - أَهَمَّ.	أَزَلَ - أَصَمَّ - أَعَدَّ - أَهَمَّ.
من المعتل	أَبْقَى يُبْقِي - أَتَارَ يُتَرِّ - أَجَابَ يُجِيبُ - أَحْصَى يُحْصِي - أَحَاطَ يُحِيطُ - أَحْيَا يُحْيِي - أَخْزَى يُخْزِي - أَخْفَى يُخْفِي - أَوْلَى يُؤَلِّي - أَرَوَى يُرْوِي - أَصَابَ يُصِيبُ - أَضَاعَ يُضِيعُ - أَطَاعَ يُطِيعُ - أَعْطَى يُعْطِي - أَعْرَى يُعْرِي - أَعْشَى يُعْشِي - أَعْنَى يُعْنِي - أَعْوَى يُعْوِي - أَفَاضَ يُفِضُ - أَقَامَ يُقِيمُ - أَلْفَى يُلْفِي - أَمَلَى يُمَلِي - أَمَاتَ يُمِيتُ - أَلْحَى يُلْحِي - أَلْسَى يُلْسِي - أَنَابَ يُنِيبُ - أَهَانَ يُهِينُ - أَوْرَثَ يُورِثُ - أَوْصَى يُؤْصِي - أَوْعَى يُؤْعِي - أَوْقَدَ يُوقِدُ.	أَبْكَى - أَنَابَ - أَرَسَى - أَسَالَ - أَصْفَى - أَعْمَى - أَعَانَ - أَفَاقَ - أَقْنَى - أَكْدَى - أَلْفَى - أَلْهَى - أَهْوَى - أَوْجَسَ - أَوْجَثَ - أَوْحَى - أَوْرَدَ.	أَبْكَى - أَنَابَ - أَرَسَى - أَسَالَ - أَصْفَى - أَعْمَى - أَعَانَ - أَفَاقَ - أَقْنَى - أَكْدَى - أَلْفَى - أَلْهَى - أَهْوَى - أَوْجَسَ - أَوْجَثَ - أَوْحَى - أَوْرَدَ.	أَبْكَى - أَنَابَ - أَرَسَى - أَسَالَ - أَصْفَى - أَعْمَى - أَعَانَ - أَفَاقَ - أَقْنَى - أَكْدَى - أَلْفَى - أَلْهَى - أَهْوَى - أَوْجَسَ - أَوْجَثَ - أَوْحَى - أَوْرَدَ.

الفصل الثاني

فمن الواضح أن تلك الأفعال قرئت في النصِّ القرآني مزيدةً بهمزة فجاءت على وزن «أفعلَ يُفعلُ» ولهذه الزيادة أثرها دلاليًا، ووظيفيًا؛ لأنَّ المعاني الوظيفية التي تعبَّرُ عنها المباني الصَّرْفِيَّة، هي بطبيعتها تتَّسِمُ بالتَّعَدُّدِ والاحتمال، فالمبنى الصَّرْفِي الواحد يصلح لأنَّ يعبَّرَ عن أكثر من معنى، ما دام غير مُتَحَقِّقٍ بعلامةٍ مَّا في سياقٍ مَّا، فإذا اقترنت الصَّيْغَةُ بقرينةٍ مُعَيَّنَةٍ حُدِّدَت دلالتهَا⁽¹⁾، لذا نلاحظ فيها ما يأتي:

- 1- انتقال كلِّ فعلٍ منها من البناء الثلاثي المجرَّد إلى البناء المزيد بالهمزة.
- 2- زيادة الهمزة في كلِّ فعلٍ أدَّى إلى اتِّصافه بصفة التَّعَدُّدِ والاحتمال، وسياقاتها هي التي تُحَدِّدُ الوظائف والمعاني.
- 3- كلُّ فعلٍ مضارعٍ من تلك الأفعال قد اقتضى إعلالاً صوتياً وصرفياً يتمثل في حُدْفِ الهمزة الزائدة وهو قياسٌ مطرَّدٌ عند الصَّرْفِيِّين.
- 4- كلُّ فعلٍ مضعَّفٍ تنطبق عليه قاعدة إدغام المتماثلين، ما لم يسبقه مسوِّغٌ لفكِّ الإدغام.
- 5- كلُّ فعلٍ أحوفٍ أو ناقصٍ اقتضى إعلالاً بإبدالٍ واويِّ الأصل، أو اليائيِّ ألفاً، مجانسةً لفتح ما قبله إذا كان الفعل ماضيًّا، أمَّا في حال المضارع فيبدل ما هو واويِّ الأصل ياءً ويبقى ما أصله الياء على حاله.

وفي ضوء هذا البناء وما يعتره من إعلالٍ ووردت أفعالٌ اختلف القراء العشرة في قراءتها وذلك نحو «أزلُّ» في قوله تعالى: ﴿لَمَّا سَأَلْنَا آلَ مَرْيَمَ نَحْنُ وَالْمَلَكُ الْمُرْسَلُونَ﴾ [البقرة: 36]، فقرأه حمزة بفتح الهمزة، والزاي، وألف بين الزاي واللام⁽²⁾، قال ابن أبي مريم: (ووجه قراءته هذه أنه عزَّ وجلَّ. قال أمام ذلك: ﴿لَمَّا سَأَلْنَا آلَ مَرْيَمَ نَحْنُ وَالْمَلَكُ الْمُرْسَلُونَ﴾ [البقرة: 36]، وتأويل ذلك: أثبتنا في الجنَّة فثبتنا، فأزلهما الشيطان، فحصل في ذلك مقابلة الثواب بالزوال الذي هو خلافه؛ لأنَّ الثبات في المكان استقرارٌ فيه، والزوال مفارقةٌ عنه، ويُقَوِّي ذلك قوله تعالى: ﴿لَمَّا سَأَلْنَا آلَ مَرْيَمَ نَحْنُ وَالْمَلَكُ الْمُرْسَلُونَ﴾ [البقرة: 36]؛ لأنَّ الإحراج قريب المعنى من الإزالة⁽³⁾، وقرأه الباقون بفتح الهمزة والزاي واللام مشدَّدة بغير ألف⁽⁴⁾.

(1) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: 163-164

(2) ينظر: السبعة: 145، والمبسوط: 129، والنشر: 158/2

(3) الموضح: 268/1

(4) ينظر: النذكرة: 186-178، والنشر: 158/2-159

الفصل الثاني

وَحُجَّتْهُمُ أَنَّهُ مِنْ «زَلَّتْ وَأَزَلَّنِي غَيْرِي»؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى: أَوْقَعَهُمَا فِي الزَّلَلِ فَهُوَ شَبِيهٌ بِقَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿إِنَّمَا أَزَلَّنَا مَا تَدَّعَىٰ ظُهُورُنَا﴾ [آل عمران 155]

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ «زَلَّ عَنِ الْمَكَانِ» فَيَكُونُ حِينَئِذٍ قَرِيبًا فِي الْمَعْنَى مِنْ مَعْنَى أَزَلَّهُمَا وَأَخْرَجَهُمَا؛ لِأَنَّ الزَّلُولَ عَنِ الْمَوْضِعِ انْتِقَالَ عَنْهُ كَالخُرُوجِ (1).

وَمِمَّا يَلَاظُ أَنْ اخْتِلَافَ الْقُرَاءِ يَرْجِعُ إِلَى نَوْعِ الْاِشْتِقَاقِ، وَالْقُرَاءَتَانِ لَمْ تَخْرُجَا عَنْ صِبْغَةِ «أَفْعَلَّ»، إِلَّا أَنْ مِنْ قَرَأَهُ بِزِيَادَةِ الْأَلْفِ وَتَخْفِيفِ الزَّيِّ فَقَدْ عَدَّ الْفِعْلَ ثَلَاثِيًّا مَزِيدًا بِالْهَمْزَةِ، وَمَعْتَلَّ الْوَسْطِ، وَالْعَرَبُ تَقُولُ: أَزَالَ يُزِيلُ، إِذَا نَحَى الشَّيْءَ، وَأَزَلَّتْهُ بِمَعْنَى: نَحَيْتُهُ (2).

أَمَّا مَنْ قَرَأَ الْفِعْلَ مَشْدُودًا مِنْ غَيْرِ أَلْفٍ، فَلِأَنَّ الْفِعْلَ مَضْعُفًا مَزِيدًا بِالْهَمْزَةِ، ثَمَّالَتْ فِيهِ عَيْنُ الْفِعْلِ وَلامه فَادْغَمَتَا، وَالْعَرَبُ تَقُولُ: «زَلَّتْ وَأَزَلَّنِي غَيْرِي»، وَهُوَ بِمَعْنَى: الْوُقُوعِ فِي الْخَطِيئَةِ، أَوْ التَّنْجِيهِ وَالْإِبْعَادِ (3)، وَمِثْلُهُ مَا وَرَدَ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

يُزِلُّ الْغُلَامُ الْخُفَّ عَنْ صَهْوَاتِهِ وَيُلْوِي بِأَثْوَابِ الْعَنِيفِ الْمُثْقَلِ (4)

وما ورد في قول الشاعر:

كُمَيْتٍ يُزِلُّ اللَّبْدُ عَنْ حَالِ مَتْنِهِ كَمَا زَلَّتِ الصَّفْوَاءُ بِالْمُتَنَزِّلِ (5)

وَعَلَى وَفْقِ ذَلِكَ فَالْقُرَاءَتَانِ تَحْتِمَلَانِ أَنْ تَكُونَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ، إِلَّا أَنَّ الطَّبْرِيَّ يَشِيرُ إِلَى أَنَّ قِرَاءَةَ الْجَمَاعَةِ أَوْلَى بِالصَّوَابِ، وَذَلِكَ لِجِيءِ الْفِعْلِ «أَخْرَجَ» بَعْدَهُ، وَإِذَا كَانَ مَعْنَى الْإِزَالَةِ وَالْإِخْرَاجِ وَاحِدًا فِي الْكَلَامِ تَكَرَّرَ (6)، وَذَكَرَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارَسِيُّ أَنَّ التَّكْرَارَ جَاءَ لِتَفْحِيمِ الْقِصَّةِ، وَتَعْظِيمِهَا بِالْفِطْرَةِ، وَهُوَ لَيْسَ بِمَكْرُوهٍ، وَلَا مَجْتَنَبًا، بَلْ مُسْتَحَبٌّ مُسْتَعْمَلٌ، وَالْعَرَبُ تَقُولُ: أَزَلَّتْ نِعْمَتُهُ، فَأَخْرَجَتْهُ مِنْ مُلْكِهِ (7)، وَمِثْلُهُ مَا وَرَدَ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

فَأَزَالَ خَالِصَهَا بِأَبْيَضٍ نَاصِعٍ مِنْ مَاءِ أَلْهَابٍ بِهِنَّ التَّأَلُّبِ (8)

(1) ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها: 82/1، وحجة القراءات: 94، والكشف: 235/1-236

(2) ينظر: معاني القراءات: 48، وكشف المشكلات: 188/1، ومفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني: 101

(3) ينظر: معاني القرآن وإعراجه للزجاج: 115/1، والكشف: 236/1، والجامع لأحكام القرآن: 294/1

(4) البيت: لامرئ القيس في ديوانه: 47، ومن شواهد الجامع لأحكام القرآن: 294/1، والدر المصون: 287/1

(5) البيت لامرئ القيس في ديوانه: 46

(6) ينظر: جامع البيان: 270/1

(7) ينظر: الحجة للقراء السبعة: 16/2

(8) البيت لساعدة بن جؤية في ديوان الهذليين: 182، ومن شواهد الحجة للقراء السبعة: 16/2

الفصل الثاني

ويرى الجامع النحوي أن معنى أخرجها: صار سبباً في الإخراج، وإذا صار سبباً للإخراج لم يدل على الإزالة فهما غيران، وليس هناك تكرار⁽¹⁾.

وأغلب علماء القراءات يرون أن القراءتين بمعنى واحد⁽²⁾، إلا أن السمين الحلبي يرى أنه لا بد من المجاز في كلتا القراءتين، وذلك لاحتمال أن لكل قراءة معنى مفيداً مستقلاً؛ لأن الزلل أصله زلة القدم، واستعمل في هذا الموضع في زلة الرأي، والشيطان لا يقدر على زوال أحد من مكان إلى مكان وإنما يستطيع الوسوسة التي هي سبب التنحية⁽³⁾.

ومنه الفعل «نَشِيزُ» في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ آلِهِمْ وَنَسَبِهِمْ حَائِذُونَ﴾ [البقرة: 259]، فقرأه ابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف بنون مضمومة وشين مكسورة وزاي مضمومة⁽⁴⁾.

قال أبو منصور الأزهري: (فالمعنى: نجعلها بعد بلاها وهموها ناشِيزَةً تُنَشِيزُ بعضها إلى بعض، أي: ترتفع، مأخوذ من «نَشَزَ» والنَشِيزُ هو: ما ارتفع من الأرض)⁽⁵⁾.

وقرأه الباقون بنون مضمومة، وشين مكسورة، وراء مضمومة⁽⁶⁾، قال أبو علي الفارسي: (فالمعنى فيه كيف نجيبها وقالوا: أَنَشَرَ اللَّهُ الْمَيِّتَ فَنَشَرَ)⁽⁷⁾، بدليل قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ آلِهِمْ وَنَسَبِهِمْ حَائِذُونَ﴾ [عبس 22]. فمن الواضح أن سبب الخلاف مرده إلى نوع اشتقاق الفعل، فمن قرأه بالزاي فقد جعله من «أَنَشَرَ يُنَشِيزُ»، والعرب تقول: أَنَشَرْتَهُ فَنَشَرَ أَي: رفعته فارتفع⁽⁸⁾، أمّا من قرأه بالراء فهو من «أَنَشَرَ يُنَشِيرُ»، وَأَنَشَرَ اللَّهُ الْمَوْتَى، بمعنى: أحياهم⁽⁹⁾، وفي كلتا القراءتين الفعل مزيد بالهمزة.

واختلفوا في قراءة الفعل «أَنَشَرَ يُنَشِيرُ» في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ آلِهِمْ وَنَسَبِهِمْ حَائِذُونَ﴾ [البقرة: 6]، فقرأه ابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي، ويعقوب بـهمزتين⁽¹⁰⁾، قال ابن أبي مريم: (فقد جاء على الأصل وإن استثقل اجتماع

(1) ينظر: كشف المشكلات: 188/1

(2) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: 115/1، ومعاني القراءات: 48، والكشف: 236/1، والجامع لأحكام القرآن: 294/1

(3) ينظر: الدر المنصور: 288/1

(4) ينظر: التذكرة: 208، والمبسوط: 151، والنشر: 174/2

(5) معاني القراءات: 86

(6) ينظر: النشر: 174/2

(7) الحجة للقرء السبعة: 379/2

(8) ينظر: لسان العرب: 6/187 «نشر»

(9) ينظر: الصحاح: 228/2 «نشر»، والدر المنصور: 576/2

(10) ينظر: السبعة: 137، وارشاد المتدي: 208، والنشر: 283/1

الفصل الثاني

الهمزتين فإن المثل قد جاء مع مثله في حروف الحلق، نحو «فَهَيْتُ» و«كَعَعْتُ» وقد اسْتَعْمِلَ في الهمزة نفسها، ذلك نحو «رأس» و«وسأل»، وإن كان قليلاً⁽¹⁾.

وقرأه ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو بهمزة واحدة ممدودة⁽²⁾، وذلك لأنهم خففوا الهمزة الثانية، لاجتماع الهمزتين؛ لأن اجتماعهما مرفوضٌ في كثيرٍ من كلام العرب، لذا شبهوه بـ«آدم» و«آخر» حينما ألزموا الهمزة الثانية البدل البتة، وجعلوا الكلمة كأنها لا أصل لها في الهمزة⁽³⁾، حيث جمعوها على «أوآخر» وحقروها على «أوآخر» ولم يعيدوها إلى الأصل في الجمع والتحقير⁽⁴⁾.

وفي تخفيف الهمزة الثانية تقريباً لها من الساكن؛ لأن المخففة تجري مجرى الألف، فكما لا تكره الألف بعد الهمزة، في نحو «آدم» فكذلك المخففة⁽⁵⁾.

وروي عن أبي عمرو ونافع قراءتهما بإدخال الألف بين الهمزتين وإن خففت الثانية؛ لأن الهمزة مع تخفيفها في حكم المتحركة، وتخفيفها يعني جعلها بين الألف والهمزة، وذلك لا يؤثر على أنها همزة متحركة⁽⁶⁾.

والظاهر أن الفعل «أَنْذَرَ» مزيدٌ بالهمزة، على وزن «أَفْعَلَ» وغرض الزيادة هو تعدية الفعل⁽⁷⁾، غير أن الفعل مسبوقةً بهمزة استفهام تفيد التسوية، وذكر ابن عطية أن اللفظ استفهامي، ومعناه الخبر، وكل استفهام تسوية، وليس كل تسوية استفهاماً⁽⁸⁾، ويرى أبو حيان أن «سواءً وما بعدها» إذا كان خبراً، أو مبتدأً فمعناه الخبر⁽⁹⁾. ولما كان اجتماع الهمزتين سبباً في اختلافهم تعددت آراؤهم، فكانوا في ذلك على الأوجه الآتية.

1- الجمع بين الهمزتين مع تحقيقهما، قال أبو البركات الأنباري: (فأما «أَنْذَرْتَهُمْ» فعلى الأصل؛ لأن الأولى همزة الاستفهام، والثانية همزة «أَفْعَلَ» وهذا الوجه غير مختار- وإن كان هو الأصل- لما فيه من استئصال الجمع بين همزتين، وهو صَعَبٌ على اللسان، ولهذا لم يكن من لغة أهل الحجاز)⁽¹⁰⁾.

(1) الموضح: 241/1

(2) ينظر: السبعة: 136

(3) ينظر: كشف المشكلات: 176/1

(4) ينظر: الموضح: 242/1

(5) ينظر: حجة القراءات: 86

(6) ينظر: معاني القراءات: 39

(7) ينظر: البحر المحيط: 76/1

(8) ينظر: المحرر الوجيز: 154/1

(9) ينظر: البحر المحيط: 79/1

(10) البيان في غريب إعراب القرآن: 56/1

الفصل الثاني

2- تحقيق الأولى وجعل الثانية بين بين، وهو قياسٌ عند الخليل وسيبويه وغيرهما، وذلك لزوال استئصال الجمع بين الهمزتين⁽¹⁾.

3- إدخال الألف بين الهمزتين وتحقيقهما، قال سيبويه: (ومن العرب ناسٌ يُدْخِلُونَ بين ألف الاستفهام وبين الهمزة ألفاً إذا التقتا، وذلك أنهم كرهوا التقاء همزتين ففصلوا، كما قالوا: «أَخْشِيَانٌ» ففصلوا بالألف كراهية التقاء هذه الحروف المضاعفة)⁽²⁾.

واختلفوا في قراءة الفعل «تُرْجِي» وذلك في قوله تعالى: ﴿تُرْجِي لَكَ فِي الْوَالِدِ الْأَعْلَىٰ الَّذِي اتَّخَذْتَهُ اللَّهُ ابْنًا ذَلِيلًا﴾ [الأحزاب: 51]، فقرأه ابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر بناءً مضمومة، وراء ساكنة، وجيم مكسورة، وهمزة مضمومة، وقرأه الباقون، كذلك بياء ساكنة⁽³⁾.

والوجه فيهما أنهما لغتان، والعرب تقول: «أَرْجَأْتُ بالهمزة، وَأَرْجَيْتُ بالياء»، وكلاهما مستعملٌ في كلام العرب⁽⁴⁾، ويرى آخرون أن الياء مبدلةٌ من الهمزة، على لغة من قال: «قَرَيْتُ» و«أَخْطَيْتُ»⁽⁵⁾، وهو إبدالٌ غير قياسيٍ عند سيبويه والمبرد وابن جنِّي وغيرهم من علماء العربية⁽⁶⁾. والذي يبدو أن القراءتين تمثلان لغتين بمعنى واحد، فلا مجالٌ لإنكار احداهما؛ لأنهما متواترتان ثابتتان مرويتان عن أكابر الأئمة، وفي كلتاهما جاء الفعل على وزن «يُفْعَلُ»، وهو مزيد بالهمزة.

2- فَعْلٌ يَفْعَلُ:

وتأتي الأفعال الثلاثية مزيدةً بتضعيف عين الفعل، سواء أكانت ماضية أم مضارعة، قال المبرّد: (ويكون الفعل على «فَعْلٌ» فيكون مستقبله على «يُفْعَلُ»)⁽⁷⁾، وهذا يعني وجود حرفين متماثلين في الفعل، والمعروف عند الصرّفيين أن الحرف الزائد في هذا البناء يُعَدُّ من جنس الأصول، لذا اختلفوا في الحرف الزائد، أهو الأوّل أم الثاني؟ فذهب الخليل ومن تبعه إلى القول بزيادة الأوّل لوقوعه ثانياً من الفعل المجرد، وهو الموقع نفسه الذي تقع فيه أمهات الزوائد، وهي: «الألف والياء والواو»، نحو «فَاعَلَ» و«فَيْعَلَ» و«فَوَعَلَ»، فحملوا الحرف الأول من المضعّف على تلك الزوائد⁽⁸⁾.

(1) ينظر: كتاب سيبويه: 549/3، وإعراب القرآن للنحاس: 184/1، وأسلوب الحذف في اللغة العربية من الوجهة النحوية والبلاغية: 471.

(2) كتاب سيبويه: 551/3.

(3) ينظر: النشر: 261/2.

(4) ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها: 203/2، وحجة القراءات: 578.

(5) ينظر: الموضح: 1037/2.

(6) ينظر: كتاب سيبويه: 555/3، والمقتضب: 165/1، وإعراب القرآن للنحاس: 351/3، والخصائص: 154/3.

(7) المقتضب: 74/1.

(8) ينظر: كتاب سيبويه: 329/4، والصيغ الثلاثية مجردة ومزيدة - اشتقاق ودلالة: 157.

الفصل الثاني

وذهب يونس وآخرون إلى القول بزيادة الحرف الثاني، محتجّين بأُمّهات الزوائد حين تقع ثالثة⁽¹⁾، وهو ما ذهب إليه بعض المحدثين؛ لأنّ زيادة المتحرّك أولى، لما فيه من الإدغام الذي يقتضي سكون الأول⁽²⁾.

والظاهر أنّ سيويه قد أجاز الوجهين⁽³⁾، وذكر بعض الصّرفيين أنّه لا حجة للخليل ولا ليونس وأتباعهما، إذ لا يُعدُّ كلامهم أكثر من التأسيس بالإتيان بالتّضير، وليس في قولهم دليل قاطع⁽⁴⁾؛ إلاّ أنّهم يرجّحون زيادة الحرف الأول من المثّلين، وذلك لأنّ الحرف الزائد هو الذي يسقط في بعض تصاريف الكلمة، وعين الكلمة إذا ضُعفت، وفصل بينهما بحرف فإن ذلك الفاصل لا يكون إلاّ زائداً، فهو أشبه بتصغير «صمحمح» عند ما قالوا: «صميمح»، فحذفوا الحاء الأولى، وحذفها دليل على زيادتها، إذ لا يجوز حذف الأصل في التصغير، وإبقاء الزائد⁽⁵⁾.

والمشهور أنّ أفعال هذا البناء تأتي متعدّية ولازمة⁽⁶⁾، وقد شاع تضعيف عين الفعل في الدلالة على التّكثير والمبالغة⁽⁷⁾، قال سيويه: (تقول: كسرتها وقطعتها، فإذا أردت كثرت العمل، فقلت: كسّرتها، وقطّعتها، ومزّقته)⁽⁸⁾، وقد حاول ابن جنّي أن يربط بين صيغة الفعل ودلالته على التّكثير، فذكر أنّ تكرار العين وهي أصل يُعدُّ دليلاً على تكرار الحدث؛ لأنّ الألفاظ دليّة على المعاني، فقوّة اللفظ ينبغي أن تقابل بقوّة الفعل⁽⁹⁾، وقد يأتي التّضعيف ليحجّل اللازم متعدّياً ويزيد المتعدّي تعدية⁽¹⁰⁾، أو للدلالة على الصّيرورة، أو للجعل أو لمعانٍ أخرى⁽¹¹⁾.

وفي النّصّ القرآني أفعال كثيرة وردت مزيدة بتضعيف عين الفعل، لتؤكد القواعد التي وضعها الصّرفيون، وذلك في مواضع متعدّدة، ولدلالاتٍ مختلفة، تُحدّدها سياقاتها القرآنية، ومن تلك الأفعال ما ورد بصيغتي الماضي والمضارع، ومنها ما ورد بصيغة الماضي، ومنها ما ورد بصيغة المضارع:

(1) شرح شافية ابن الحاجب: 365/2، والممتع: 304/1

(2) ينظر أوزان الفعل ومعانيها: 74

(3) ينظر: كتاب سيويه: 329/4

(4) ينظر: المتع: 304/1، وشرح شافية ابن الحاجب: 366/2

(5) ينظر: الخصائص: 62-61/2، والممتع: 306-307، وشرح شافية ابن الحاجب: 366/2

(6) ينظر: النصف: 91/1

(7) ينظر: دلالة السياق: 380-381

(8) كتاب سيويه: 64/4

(9) ينظر: الخصائص: 157/2

(10) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح: 347/1

(11) ينظر: ارتشاف الضرب: 174/1، والمناهل الصافية في شرح معاني الشافية: 220/1

ما جاء على وزن «يُفَعِّلُ»	ما جاء على وزن «فَعَّلَ»	ما جاء على وزن «فَعَّلَ يُفَعِّلُ»
يُنْتَكُ - يُنْدِرُ - يُصَرُّ - يُطَيُّ - يُقَبِّتُ - يُحَدِّثُ - يُحَدِّرُ - يُحَرِّفُ - يُحَكِّمُ - يُحَمِّلُ - يُخَوِّفُ - يُدَبِّرُ - يُدَبِّحُ - تُذَكِّرُ - أُسْرِحُ - تُسَيِّرُ - تُصَفِّرُ - أَصْلَبُ - يُضَيِّقُ يُعْظِمُ - يُعَقِّبُ - نُعَمِّرُ - نُغَيِّرُ - يُفَنِّدُ - أُفَوِّضُ - نُقْتَلُ - نُقَدِّسُ - يُقَلِّلُ - نُكَبِّرُ - يُكَلِّفُ - يُكَوِّرُ - يُمَسِّكُ - أَمْنِي - يُهَيِّئُ - يُوقِفُ - نُوقِرُ.	أَجَلَ - أَدَنَ - أَدَبَ - نَبَطَ جَهَرَ - حَبَّ - خَوَّلَ - دَلَّى ذَكَّى - ذَلَّلَ - رَثَلَ - رَكَّبَ - زَيْلَ زَيْنَ - سَخَّرَ - سَوَّلَ - صَبَحَ صَرَفَ - طَلَّقَ - طَوَّعَ - ظَلَّلَ - عَبَّدَ - عَجَّلَ - عَدَّدَ - عَرَضَ - عَرَّفَ - عَزَّزَ - عَقَّدَ - عَلَّقَ - فَجَّرَ - فَصَّلَ - فَكَّرَ - فَهَّمَّ - قَدَّرَ - قَضَى - كَثَّرَ - كَرَّمَ - كَرَّهَ - كَفَّلَ - لَوَّى - مَهَّدَ - نَزَلَ - نَعَّمَ - نَقَّبَ - وَدَّعَ - وَصَّلَ - وَصَّى - وَكَّلَ.	أَخَرَ يُؤَخِّرُ - أَلْفَ يُؤَلِّفُ - أَيَّدَ يُؤَيِّدُ - بَدَّلَ يُبَدِّلُ - بَرَأَ يُبْرَأُ - بَشَّرَ يُبَشِّرُ - بَلَّغَ يُبَلِّغُ - بَوَّأَ يُبَوِّئُ - بَيَّنَّ يُبَيِّنُ - بَيْنَ يُبَيِّنُ - تَبَّرَ يُتَبَّرُ - جَلَّى يُجَلِّي - حَرَّمَ يُحَرِّمُ - حَيَّا يُحْيِي - خَفَّفَ يُخَفِّفُ - دَمَّرَ يُدَمِّرُ - رَمَى يُرْمِي - زَكَّى يُزَكِّي - زَوَّجَ يُزَوِّجُ - سَبَّحَ يُسَبِّحُ - سَلَّطَ يُسَلِّطُ - صَدَّقَ يُصَدِّقُ - صَلَّى يُصَلِّي - صَوَّرَ يُصَوِّرُ - طَهَّرَ يُطَهِّرُ - عَذَّبَ يُعَذِّبُ - عَزَّزَ يُعَزِّزُ - عَلَّمَ يُعَلِّمُ - غَشَى يُغَشِّي - فَرَطَ يُفَرِّطُ - فَرَّقَ يُفَرِّقُ - فَضَّلَ يُفَضِّلُ - قَدَّمَ يُقَدِّمُ - قَرَّبَ يُقَرِّبُ - قَطَعَ يُقَطِّعُ - قَلَّبَ يُقَلِّبُ - قَبَضَ نُقَبِّضُ - كَذَّبَ يُكَذِّبُ - كَفَّرَ يُكَفِّرُ - مَتَعَ يُمَتِّعُ - مَكَّنَ لُمَكِّنُ - نَبَّأَ يُنَبِّئُ - نَجَّأَ يُنَجِّي - وَجَّهَ يُوجِّهُ - وَفَى يُوفِي - وَلى يُؤَلِّي - سَيَّرَ يُسَيِّرُ.

والذي يَتَبَيَّنُّ من تلك الأفعال أنَّها مزيدة بتضعيف عين الفعل، هذا التضعيف يُمثِّلُ ظاهرةً صوتيةً صرفيةً، وهي إدغام التماثلين، التي أولاها الصرْفِيُّونَ اهتماماً خاصاً، وقد نجد في تلك الأفعال ما كان موضع اختلاف بين القراء، إمَّا لتعاقبها مع الأبنية الأخرى، وإمَّا للتذكير والتأنيث⁽¹⁾، وما يَهْمُنَا في هذا الموضوع هو الاختلاف في إطار البناء نفسه، وذلك نحو «بَيَّنَّ» في قوله تعالى: ﴿

فَمَنْ يَدْعُكَ مِنَ الدُّنْيَا فَاجْهَرْ دَعْوَاهُ ۚ سَمِعْتَهُ نَادِيًا مُخَوِّفًا ۖ قَالُوا سُرُورًا ۗ فَلَمَّا دَعَا فَسَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَدًّا غَاسِقًا لُجُجًا ۚ وَتَبَسَّوْا مِنْهُ نِيحًا ۚ فَكَلَّمْنَا تَبَّ ۚ فَسَخَّرْنَا عَلَيْهِمْ إِيَاسًا فَاجْهَرُوا مِنْهَا ۗ فَوَيْلٌ لِلنَّاصِبِينَ ﴿٨١﴾ [النساء: 81]

مشددة، وإدغام التاء في الطاء، وقرأه الباقون بإظهار التاء وفتحها⁽²⁾.

قال أبو منصور الأزهري: (من أدغم فلقرب مخرج التاء من الطاء، ومن أظهر؛ لأنَّهما من كلمتين، والإظهار أتمُّ وأشيع)⁽³⁾.

ويبدو أن العلماء قد حملوا تسكين التاء وإدغامها على ما يأتي:

(1) سيتم تفصيل القول فيه المباحث اللاحقة

(2) ينظر: السبعة: 235، والتيسير: 80

(3) معاني القراءات: 131

الفصل الثاني

1- حملوه على أن أصل الفعل «بَيَّتَ» ولأنَّ التَّاءَ تقع لأمًا في الفعل، ولتقاربها مع الطَّاءَ مخرجًا سَكُنْتَ ثم أُدْغِمَتْ في الطَّاءَ، والطَّاءُ أقوى من التَّاءَ، لذا حَسُنَ إدغام الأَنْقَصَ صوتًا من الأَزِيدَ صوتًا⁽¹⁾، وهو ما لم يستحسنه الكسائي لأنه وقع في فعل⁽²⁾، وذكر الزَّجَّاجُ أنه لا فرق ههنا بين فعلٍ أو اسمٍ، والذي جَوَّزَ الإدغام وقوع التَّاءَ والطَّاءَ من مخرجٍ واحدٍ⁽³⁾.

2- ويرى أبو البركات الأنباري أن سكون التَّاءَ وإدغامها يرجع إلى أصل الفعل، وهو «بَيَّتَتْ» بتاءين، الأولى وقعت لأمًا في الفعل، والثانية علامة تأنيث، فَحُذِفَتْ التَّاءُ الأصلية فرارًا من اجتماع المثليين⁽⁴⁾.

3- وحمله آخرون على أن أصل الفعل «بَيَّا بُيِّي إِذَا قَصَدَ» والتَّاءُ فيه علامة تأنيث، وهو فعل معتلُّ الآخر، ولأنَّ اتصاله بعلامة تأنيث اقتضى حذفَ حرفِ العلة، ثم أُدْغِمَتْ التَّاءُ الساكنة لتقاربهما في المخرج⁽⁵⁾، والفعل «بَيَّا بُيِّي» مسموع عن العرب، ومنه ما ورد في قول الشَّاعر:

لَمَّا تَبَيَّنَا أَخَا تَمِيمٍ أَعْطَى عَطَاءَ اللَّحْزِ اللَّئِيمِ⁽⁶⁾

أما من قرأه بإظهار التَّاءَ وفتحها فقد جعل الحرفين منفصلين⁽⁷⁾، قال الطَّبري: (والصواب من القراءة في ذلك ترك الإدغام- أعني التَّاءَ والطَّاءَ- من حرفين مختلفين، وإذا كان كذلك كان ترك الإدغام أفصح اللغتين عند العرب، واللُّغة الأخرى جائزة- أعني الإدغام- في ذلك محكيَّة)⁽⁸⁾، ومثله ما ورد في قول الشَّاعر:

أَتَوْنِي فَلَمْ أَرْضَ مَا بَيَّتُوا وَكَانُوا أَتَوْنِي بِأَمْرِ نُكْرٍ⁽⁹⁾

وفي ضوء ذلك ندرك أن إدغام التَّاءَ أو إظهارها قد جعلهم ينظرون إلى نوع اشتقاق الفعل، فمن قرأ الفعل بفتح التَّاءَ وإظهارها جعل التَّاءَ أصلية في بناء الفعل «بَيَّتَ»، أما من أدغم التَّاءَ في الطَّاءَ ففيه ثلاثة أوجه:

1- أصل الفعل «بَيَّا» والتَّاءُ علامة تأنيث، فلما اتصلت بالفعل حُذِفَ حرف العلة.

2- أصل الفعل «بَيَّتَ»، والتَّاءُ أصلية في الفعل، ولقرب مخرجها مع الطَّاءَ سَكُنْتَ وأدغمت في التَّاءَ.

(1) ينظر: كتاب سيبويه: 460/4، وإعراب القرآن للنحاس: 474/1، والموضح: 422/1

(2) ينظر: معاني القرآن للكسائي: 116

(3) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: 82/2

(4) البيان في غريب إعراب القرآن: 226/1

(5) ينظر: الموضح: 422-423، ولسان العرب: 285/1 «ببي»

(6) من شواهد الموضح: 422/1

(7) ينظر معاني القرآن للقرطبي: 279/1، والكشف: 393/1

(8) جامع البيان: 212/5

(9) من شواهد البحر المحيط: 723/3

الفصل الثاني

3- أصل الفعل «بَيَّتَتْ» فالتقى متمثالان، التاء الأولى التي هي لام الفعل، والثانية التي هي علامة تأنيث فحذفت الأولى وبقيت الثانية فأدغمت في الطاء لتقاربهما في المخرج.

اختلف القراء في قراءة الفعل «يؤلف» في قوله تعالى: ﴿يُؤَلِّفُ بَيْنَهُمْ﴾ [النور: 43]، فقرأه نافع - برواية ورش - بياء مضمومة، وواو مفتوحة، ولام مكسورة مشددة، وقرأه الباقون بياء مضمومة، وهمزة مفتوحة، ولام مكسورة مشددة⁽¹⁾.

وحجَّتْهم أن من قرأه بالواو فلائته بدل من الهمزة، ومن قرأه مهموزاً فعلى أصله، قال ابن أبي مريم: (الأصل في الكلمة الهمزة، لكنّها إذا حُفِّفَتْ أُبْدِلَتْ منها الواو، كما تُبَدَّلُ منها في قولهم: التُّودَةُ، والجُؤُنُ، فقالوا: التُّودَةُ والجُؤُنُ، بالواو، والفعل من التأليف، وهو الجمع، يقال: أَلَّفْتُ بين الشيئين إذا جَمَعْتُ بينهما)⁽²⁾.

والذي يبدو أن في قراءة الواو وجهين:

- 1- أن الفعل من التأليف، وهو الجمع، وقد أُبْدِلَتْ الهمزة واواً، لغرض التخفيف⁽³⁾.
- 2- أن الواو أصلية في الفعل، قال أبو منصور الأزهرى: (وقال الأصمعي، يقال للبرق إذا تتابع لمعانه: وَلَيْفٌ وَوَلَافٌ، وقد وَلَفَ يَلِفُ وَوَلَيْفًا)⁽⁴⁾، ومنه ما ورد في قول الشاعر:
بَشْمَاءَ بَعْدَ شَتَاتِ النَّوَى وَقَدْ بَتُّ أَخِيلْتُ بَرَقًا وَوَلَيْفًا⁽⁵⁾

3- فَاعِلٌ يُفَاعِلُ:

يُزَادُ الفعل الثلاثي بِالْفِ تقع بين فاء الفعل وعينه، قال سيبويه: (وتلحق الألف ثانية فيكون الحرف على «فَاعِلٌ» إذا قلت: «فَعَلَّ» وعلى «يُفَاعِلُ» في «يَفْعَلُ»⁽⁶⁾)، وقال أيضاً: (اعلم أنك إذا قلت: «فَاعَلْتَهُ» فقد كان من غيرك إليك مثل ما كان منك إليه، حيث قلت: «فَاعَلْتَهُ»⁽⁷⁾)، وهذا يعني أن أشهر دلالات هذا البناء هي الدلالة على المشاركة، فيشترك طرفي المفاعلة في معنى الفاعلية والمفعولية، فيكون البادئ فاعلاً صريحاً، والثاني مفعولاً صريحاً، وبذلك يكون غرض ألف المفاعلة هو اقتسام

(1) ينظر: السبعة: 457.

(2) الموضح: 918/2.

(3) ينظر: كتاب سيبويه: 543/31.

(4) معاني القراءات: 336.

(5) من شواهد معاني القراءات: 336.

(6) كتاب سيبويه: 280/4.

(7) نفسه:

الفصل الثاني

الفاعلية والمفعولية في اللفظ، والاشتراك فيهما من حيث المعنى⁽¹⁾. وقد تأتي هذه الزيادة لتدل على التكرير والمبالغة، أو لموافقة «أفعل» أو «فعل»، أو لمعانٍ أخرى⁽²⁾.

وذكر ابن جنّي أن أفعال هذا البناء لا تكون إلا متعدية⁽³⁾، إلا أن الواقع اللغوي يدل على مجيئها لازمة ومتعدية، وقد تأتي الزيادة لتجعل اللازم متعدياً.

والظاهر أن علماء العربية قد أعطوا هذا البناء إهتماماً خاصاً، وذلك حين ربطوا بين معنى الصيغة ومعنى السياق كله، وفي النص القرآني أفعال وردت على وفق هذا البناء لتدل على معانٍ مختلفة، فمنها ما ورد بصيغة الماضي والمضارع، ومنها ما ورد بصيغة الماضي، ومنها ما ورد بصيغة المضارع:

ما جاء على وزن «فَاعِلٌ يُفَاعِلُ»	ما جاء على وزن «فَاعِلٌ»	ما جاء على وزن «فَاعِلٌ يُفَاعِلُ»
يُؤَاخِذُ- يُبَاشِرُ- يُجَازِي- يُجَاوِزُ- يُحَاسِبُ- يُحَافِظُ- يُحَاوِرُ- يُخَادِعُ- يُخَافِتُ- أُخَالِفُ- يُدَافِعُ- يُدَاوِلُ- يُرَائِي- يُسَارِعُ- يُصَاحِبُ- يُضَاعَفُ- يُغَادِرُ- يُفَادِي- يُبَلِّغِي- يُنَازِعُ- يُوَادُّ- يُوَارِي- يُوَاطِي.	بَارَكُ- جَاوَزَ- سَاوَى- عَادَى- عَاقَبَ- عَاهَدَ- قَسَمَ- لَأَمَسَ- نَاجَى- نَافَقَ- وَاتَّقَ.	بَايَعَ يُبَايِعُ- جَادَلَ يُجَادِلُ- جَاهَدَ يُجَاهِدُ- حَادَّ يُحَادِدُ- حَاطَبٌ يُحَاطَبُ- رَاوَدَ يُرَاوِدُ- شَاقٌ يُشَاقِقُ- ظَاهِرٌ يُظَاهِرُ- قَاتِلٌ يُقَاتِلُ- نَادَى يُنَادِي- وَاعَدَ يُوَاعِدُ.

فمن الواضح أن تلك الأفعال جاءت مزيدة بألف واقعة بين الفاء والعين، وسياقاتها هي التي تحدد دلالاتها المختلفة.

وفي ضوء هذا البناء اختلف القراء العشرة في قراءة الفعل «يضاهتون» في قوله تعالى: ﴿يُضَاهِيهِمْ﴾⁽⁴⁾، فقرأه عاصم بياء مضمومة، وضاد مفتوحة، وهما مكسورة، وهمزة مضمومة، وقرأه الباقون، كذلك بغير همزة مع ضم الهاء⁽⁴⁾، ووحجتهم أنّهما لغتان إذ يقال: ضَاهَاتُ، وَضَاهِيَّتُ، بالهمزة وبغيرها، كـ«أَرْجَاتُ وَأَرْجِيَّتُ»⁽⁵⁾.

والذي يبدو أن الفعل جاء على وزن «يُفَاعِلُ» في كلتا القراءتين، وهما احتمالان ما يأتي:

1- أن يكون على لغة الهمز وهي لغة ثقيف⁽⁶⁾.

(1) ينظر: ارتشاف الضرب: 174/1، والمساعدة على تسهيل الفوائد: 603/2، ودلالة السياق: 388.

(2) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: 99/1، وارتشاف الضرب: 174/1، وشفاء العليل: 248/2.

(3) ينظر: المنصف: 92/1.

(4) ينظر: التذكرة: 286، والمبسوط: 226، والإتحاف: 90/2.

(5) ينظر: الحجة للقراء السبعة: 187/4، والكشف: 502/1، والموضح: 592/2، ومفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني: 196.

(6) ينظر: الدر المنصور: 39/6.

الفصل الثاني

2- أن يكون أصل الفعل «يُضَاهِيُونَ» وهو أصل القراءة الثانية، فلَمَّا اسْتَثْقَلَتْ ضَمَّةُ الْيَاءِ حُذِفَتْ، فالتقى ساكنان، الياء التي هي لام الفعل، والواو التي هي ضمير الجماعة، فحذفت الياء، وضمَّ ما قبل الواو، وقيل: إنَّه لَمَّا ضُمَّتِ الْيَاءُ فِي الْأَصْلِ قَلَبَتْ هَمْزَةً⁽¹⁾، وقال السَّمِين الحلي: (وهذا خطأ؛ لأنَّ مثل هذه الياء لا تثبت في هذا الموضع حتى تقلب همزة، بل يُوَدِّي تصريفه إلى حذف الياء)⁽²⁾.

3- أن تكون مأخوذةً من «ضَهْيًا»، والعرب تقول: «امْرَأَةٌ ضَهْيَاءٌ» وهي التي تشبه الرَّجُل، وهو مذهب الزجاج⁽³⁾؛ لأنَّه يقال: ضَاهَيْتُ الرَّجُلَ إِذَا شَاكَلْتَهُ، وقيل: عارضته، وفلان ضهْيٌ فلان، أي: نظيره وشبيهه، وَيُضَاهَوْنَ بمعنى: يضارعون، وامرأة ضهيا، هي التي لا يظهر لها ثدي، وقيل: هي التي لا تحيض أبدًا، فكأنَّها رجلٌ شَبَّهَا⁽⁴⁾.

ويدو أن همزة «ضَاهَأْتُ» أصليَّة، وهمزة «ضَهْيَاءٌ» زائدة، وهو ما يدلُّ على اختلاف مادتيهما الاشتقاقية، وأغلب الظنُّ أن القراءتين لغتين لمعنى واحد.

واختلفوا في قراءة الفعل «حاشا» في قوله تعالى: ﴿مِنْ مَنَاجِرَ فَتَصَوَّرْنَا لِإِبْرَاهِيمَ فِي رَأْيِهِ مَنَاجِرَ فَتَصَوَّرْنَا لِإِبْرَاهِيمَ فِي رَأْيِهِ مَنَاجِرَ فَتَصَوَّرْنَا لِإِبْرَاهِيمَ فِي رَأْيِهِ مَنَاجِرَ﴾ [يوسف: 31]. فقرأه أبو عمرو بألف بعد الشَّيْنِ لفظاً في حالة الوصل، وقرأه الباقون بحذفها⁽⁵⁾.

والوجه في قراءة أبي عمرو أنَّه فَعَّلَ عَلَى وَزْنِ «فَاعَلَ»، وهو بمعنى: جَانَبَ وَبَاعَدَ⁽⁶⁾، ويرى بعضهم أنَّه فَعَّلَ فِي الْأَصْلِ، إِلَّا أَنَّهُ جُعِلَ كَالْأَسْمِ، فَأَضْيِفَ بِاللَّامِ مَرَّةً، وَبَغَيْرِ اللَّامِ مَرَّةً أُخْرَى، وَهُوَ بِمَعْنَى الْمَجَانِبَةِ⁽⁷⁾.

وحجَّةٌ من قرأ بحذف الألف أن حُذِفَ حَرْفُ الْعَلَّةِ جَائِزٌ لِإِرَادَةِ التَّخْفِيفِ، وَذَلِكَ لَوْقُوعِهِ لَامًا فِي الْفِعْلِ، قَالَ الْجَامِعُ النُّوحِيُّ: (وحذف الألف للتخفيف كحذف التُّونِ فِي قَوْلِهِ: «لَمْ يَكُ» وَالْيَاءِ فِي

(1) ينظر: سر صناعة الإعراب: 1/104

(2) الدر المصون: 6/39

(3) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: 2/443-444

(4) ينظر: العين: 4/70 «ضهي»، وتاج العروس: 1/322 «ضها»

(5) ينظر: السبعة: 348، والنشر: 2/221

(6) ينظر: الموضح: 2/678

(7) ينظر: معاني القرآن للفرَّاء: 2/42، ومعاني القرآن للكسائي: 169

الفصل الثاني

قوله: «لا أذُر» و«حاشا» ههنا فعلٌ، وفاعله مُضَمَّرٌ وهو ضمير يوسف⁽¹⁾، ويؤيد ذلك أن الفعل مكتوبٌ في المصاحف بغير ألف⁽²⁾.

ويتضح أن من قرأه بالألف فقد قرأه على أصله، ومن قرأه بغير ألف فقد أراد التَّخْفِيفَ، والواقع اللغوي يشير إلى اختلاف الصَّرْفَيْنِ في بناء هذا اللفظ، بين الفعلية، والاسمية، والحرفية. فذهب الكوفيون، ووافقهم المراد إلى القول بفعلية «حاشا» مستدلّين بما يأتي:

1- أن «حاشا» تتصرف، والتصرف من خصائص الأفعال، ومنه ما ورد في قول الشاعر:

وَلَا أَرَى فَاعِلًا فِي النَّاسِ يُشْبِهُهُ وَلَا أَحَاشِي مِنَ الْأَقْوَامِ مِنْ أَحَدٍ⁽³⁾

2- أنه يدخله الحذف، والحذف إنما يكون في الأفعال لا في الحروف.

3- أنه يتعلّق به حرف الجر، وحرف الجرّ إنما يتعلّق بالأفعال لا بالحروف⁽⁴⁾.

وذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى القول بحرفية «حاشا» محتجين بما يأتي:

1- أنه يقال «حاشاي» ولا يقال «حاشاني» بنون الوقاية، ولو كانت فعلاً لقليل: «حاشاني»

كقولهم: «راماني» و«غازاني»، ومنه ما ورد في قول الشاعر:

فِي فِتْيَةٍ جَعَلُوا الصَّلِيبَ إِلَهُهُمْ حَاشَايَ إِنِّي مُسَلِّمٌ مَعْدُورٌ⁽⁵⁾

2- أنه لا يحسن دخول «ما» عليها إذ لا يقال: «ما حاشا زيداً» كما يقال: «ما خلا زيداً».

3- أن ما بعدها يأتي مجروراً، والفعل لا يجر ما بعده⁽⁶⁾، ومنه ما ورد في قول الشاعر:

حَاشَا أَبِي ثَوْبَانَ إِنَّ أَبَا ثَوْبَانَ لَيْسَ بِكُمَةِ فَذِمٌّ⁽⁷⁾

ويبدو أن البصريين لم يُسلّموا بقول الكوفيين، فلفظ «أحاشي» عندهم ليس فعلاً متصرفاً،

وإنما أُخِذَ من لفظ «حاشا» فهو شبيه بالأفعال المنحوتة، نحو «بئس» و«هلل» و«سبحل»

و«حمدل»، أما دخول الحذف على الحرف فحائر عندهم، فالعرب تقول: «سوّ أعمل» بدلاً

من «سوف» وتقول: «رَبُّ» بالتخفيف بدلاً من «رَبٌّ» بالتشديد⁽⁸⁾.

(1) كشف المشكلات: 545/1

(2) ينظر: حجة القراءات: 359

(3) البيت للناطقة في ديوانه: 82، ومن شواهد الإنصاف في مسائل الخلاف: 278/1

(4) ينظر: معاني القرآن للفرّاء: 42/2، والمقتضب: 391/4، والانصاف: 189، والبيان في غريب إعراب القرآن: 131/2

(5) البيت من شواهد البيان في غريب إعراب القرآن: 31/2

(6) ينظر: كتاب سيبويه: 349/2-350، والإنصاف في مسائل الخلاف: 280/1-281/2م37

(7) البيت في المفضليات: 367، وروايته «حاشا أبا ثوبان»، وهو بهذه الرواية يخرج عما استشهد به النحويون، الذين لفقوه من

بيتين، ينظر: الإنصاف: 281/1

(8) ينظر: الملخص في إعراب القرآن: 60-61، والإنصاف: 285/1-286، وأسرار العربية: 210

الفصل الثاني

وذهب بعض الصرّفيين إلى القول بإسمية «حاشا»؛ لأنها اسم مرادف للتّزويه التي هي مصدر والمصدر ينصب ما بعده أحياناً، لقيامه مقام الفعل⁽¹⁾، وهو ما لم يستحسنه أغلبهم، قال ابن ولّاد: (إلى أن زعم أنها مصدر، فهذا ظنٌ لم يأتِ معه بحجّة، وهل وجد في الكلام مصدر من «فَاعِلٌ يُفَاعِلُ» على وزن «فَعْلَةٌ» و«لَفْظَةٌ»، وليس في الكلام «فَاعِلٌ فَاعِلًا» وإنما المصدر من «فَاعِلٌ مُفَاعِلَةٌ وَفَعَالٌ» مثل «قَاتِلٌ مُقَاتِلَةٌ وَقِتَالًا»⁽²⁾.

وأغلب الظنُّ أن «حاشا» من الألفاظ التي يتراوح استعمالها بين الحرفية والفعلية والاسمية، والسبب هو الذي يحدّد ذلك الاستعمال، فقد تكون اسماً في موضع، وفعلاً في موضع، وحرفاً في موضع، وأعتقد أن سببويه لم ينكر فعليتها البتّة، وإنما ذكر أنها حرفٌ في الاستثناء خاصة.

4- تَفَاعَلٌ يَتَفَاعَلُ:

وتأتي الأفعال المزيدة بالتاء قبل فاء الفعل والألف بين الفاء والعين، قال ابن جنّي: (فأما تَفَاعَلْنَا يكون متعدّياً وغير متعدّد، فالمتعدّي نحو «تَفَاعَضَيْتُهُ»، وَتَجَارَيْتَا الْحَدِيثَ» وغير المتعدّي، نحو «تَعَاوَلَّ»⁽³⁾. وتأتي هذه الزيادة لدلالات مختلفة، وأشهرها التّشّارك، قال سببويه: (وأما «تَفَاعَلْتُ» فلا يكون إلاّ وأنت تريد فعل اثنين فصاعداً، ولا يجوز أن يكون معملاً في معمول، ولا يتعدّي إلى منصوب)⁽⁴⁾، وقد تدلُّ على المطاوعة، أو التّظاهر بغير ما هو حقُّ، أو التّدرج، أو الاستغناء عن «فَعَلَّ» أو «فَعَّلَ»، أو لمعانٍ أخرى⁽⁵⁾.

وفي آيات القرآن الكريم أفعالٌ وردت على وفق هذا البناء، منها ما جاء بصيغة الماضي والمضارع، ومنها ما جاء بصيغة الماضي، ومنها ما جاء بصيغة المضارع.

ما جاء على وزن « فاعل تفاعل »	ما جاء على وزن « تفاعل »	ما جاء على وزن « يتفاعل »
تَظَاهَرَ يَتَظَاهَرُ - تَنَازَعُ يَتَنَازَعُ - تَوَارَى يَتَوَارَى - تَنَاجَى يَتَنَاجَى.	تَبَارَكَ - تَبَايَعَ - تَنَاقَلَ - تَدَارَأَ - تَدَارَكَ - تَدَايَنَ - تَرَاءَى - تَشَابَهَ - تَعَامَرَ - تَعَاطَى - تَعَالَى - تَقَاسَمَ - تَوَاصَى تَوَاعَدَ.	تَتَجَاوَزُ - يُحَاضُّ - يَتَحَاكَمُ يَتَخَافَتُ - يَتَرَاجَعُ - تَرَاوَزُ - يَتَسَاءَلُ - يَتَعَاوَنُ - تَتَعَاوَنُ - يَتَغَامَرُ - تَتَمَارَى - تَتَنَاصَرُ - يَتَنَافَسُ - يَتَنَاهَى.

(1) ينظر: شرح المفصل: 47/8-48، وحاشية الصّبّان: 170/2-171، ومعاني النحو: 707/2

(2) الانتصار: 171

(3) المنصف: 92/1

(4) كتاب سببويه: 69/4

(5) ينظر: المتع: 182/1، والتسهيل: 199، والمناهل الصافية في شرح معاني الشافية: 223/1، وأبنية الصرف في كتاب

سببويه: 414، وفي تصريف الأفعال: 80، ودلالة الصيغ في ضوء علم اللغة الحديث: 372

فمن الواضح أن تلك الأفعال مزيدة بحرفين، وذلك لدلالات مختلفة؛ لأن المعاني وثيقة الصلة بالأبنية الصرفية، والبنية والدلالة ذوات أثر في السياق النحوي، فالفعل «تَنَزَّاعٌ» مثلاً يدلُّ على التَّشَارِكِ، لذا فهو يتطلب فاعلاً غير مجرد، أو مفردين متعاطفين، والسياق هو الذي يحدّد دلالة كلِّ فعل من تلك الأفعال⁽¹⁾.

ويبدو أن هذا البناء أكثر حضوراً للإعلال الصَوْتِي والصَّرْفِي، فالفعل «أَتَأَقَلَّتُمْ» في قوله تعالى:

﴿لَمَّا سَأَلْنَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مَاذَا آتَيْنَاهُم بِالنَّبِيِّينَ قَالُوا إِنَّا اتَّخَذْنَا آلِهَتَنَا بَدَلًا ذَلِكَ ظَنُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾⁽²⁾

وزن «تَفَاعَلْتُمْ» غير أن الجمهور أجمعوا على قراءته بإدغام التَّاءِ في التَّاءِ، فلَمَّا سَكُنَتِ التَّاءُ أَقْتَضَى الْإِتْيَانُ بِمِزَّةٍ وَصَلٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْإِبْتِدَاءُ بِسَاكِنٍ⁽²⁾، قال الفراء: (معناه - والله أعلم - تتأقلمتم، فإذا وصلتها العرب بكلام أدغموا التَّاءَ في التَّاءِ؛ لِأَنَّهَا مَنَاسِبَةٌ لَهَا، وَيُحْدِثُونَ أَلْفًا لَمْ يَكُنْ لِيَبْنُوا الْحَرْفَ عَلَى الْإِدْغَامِ فِي الْإِبْتِدَاءِ وَالْوَصْلِ، وَكَأَنَّ إِحْدَائِهِمُ الْأَلْفَ لِيَقَعَ بِهَا الْإِبْتِدَاءُ، وَلَوْ حُذِفَتْ لَأُظْهِرُوا التَّاءُ؛ لِأَنَّهَا مَبْتَدَأٌ، وَالْمَبْتَدَأُ لَا يَكُونُ إِلَّا مُتَحَرِّكًا)⁽³⁾.

وللعلّة نفسها أدغموا التَّاءَ في الدَّالِّ في الفعل «أَدَارَأْتُمْ» في قوله تعالى:

﴿لَمَّا سَأَلْنَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مَاذَا آتَيْنَاهُم بِالنَّبِيِّينَ قَالُوا إِنَّا اتَّخَذْنَا آلِهَتَنَا بَدَلًا ذَلِكَ ظَنُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾⁽²⁾

والفعل «أَدَارَكٌ» في قوله تعالى:

﴿لَمَّا سَأَلْنَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مَاذَا آتَيْنَاهُم بِالنَّبِيِّينَ قَالُوا إِنَّا اتَّخَذْنَا آلِهَتَنَا بَدَلًا ذَلِكَ ظَنُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾⁽²⁾

الفاعلين «تَدَارَأٌ» و«تَدَارَكٌ» على وزن «تَفَاعَلٌ» إلا أن جمهور القراء مجمعون على إدغام التَّاءِ في الدَّالِّ لتقارب مخرجيهما، فلَمَّا سَكُنَتِ الدَّالُّ كَانَ لَا بَدَّ مِنْ الْإِبْتِدَاءِ بِمِزَّةٍ وَصَلٍ، قَالَ سَبْيَوِيه: (فإن وقع حرفٌ مع ما هو من مخرجه، أو قريبٌ من مخرجه مبتدأ، أدغم وألحقوا الألف الخفيفة، لأنهم لا يستطيعون أن يتدثوا بساكن)⁽⁴⁾، وإدغام التَّاءِ في الدَّالِّ مستحسنٌ عند علماء العربية لتجانسهما⁽⁵⁾، وقال سيبويه:

(1) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: 210-211
 (2) ينظر: معاني القرآن للأخفش: 554/2، وإعراب القرآن للنحاس: 214/2، والدر المصون: 49/6
 (3) معاني القرآن للقراء: 437/1-438
 (4) كتاب سيبويه: 475/4
 (5) ينظر: مجاز القرآن: 214/1، والمقنضب: 251/1، وشرح المفصل: 125/10

الفصل الثاني

(والتاء والدال سواء، كلُّ واحدة منهما تُدْغَمُ في صاحبتهما حتى تصير التاء دالاً، والدال تاءً، لأنهما من موضع واحدٍ، وهما شديدتان ليس بينهما إلا الجهر والهمس)⁽¹⁾.

والذي نفهمه من كلام سيبويه أن إدغام التاء في الدال يتحقق بشيئين هما: إبدال التاء دالاً، وهو كثير، أو إبدال الدال تاءً وهو قليل، وذلك لجعلهما متماثلين، ومن ثمَّ يُدْغَمُ المتماثلان وذلك يعني أن علة التماثل قد جاءت بعد علة أخرى، وهي التجانس التي اقتضت إبدال التاء دالاً، لتتحقق بذلك ظاهرة الإدغام، فلما سُكِّنَتِ الدال، اجْتَلِبَتْ همزة الوصل فراراً من الابتداء بساكن، فصار الفعل على وزن «أَفَاعِلْتُمْ» وهو ما ذكره الزجاج وأبو البركات الأنباري، والعكبري وغيرهم⁽²⁾.

ويبدو أن غاية الإدغام في تلك الأفعال إنما هي لتخفيف الجهد الذي يبذل في نطق صوتين من مخرج واحد، أو من مخرجين متقاربين.

وأختلف القراء العشرة في قراءة الفعل «تَسَاءَلُونَ» في قوله تعالى: ﴿وَسَاءَلُونَكَ وَالْمُتَّقِينَ﴾⁽³⁾، فقرأه نافع، وابن كثير، وأبن عامر، وأبو جعفر، ويعقوب بفتح السين مشددة، وقرأه الباقون بفتح السين مخففة⁽⁴⁾.

قال أبو علي الفارسي: (من ثَقُلَ «تَسَاءَلُونَ» فادغم التاء في السين، وإدغامها في السين حَسَنٌ لاجتماعهما في أنهما من حروف طرف اللسان وأصول الثنايا، واجتماعهما في الهمس، ومن خَفَّفَ فقال: «تَسَاءَلُونَ» حذف تاء «تَفَاعَلُونَ» لاجتماع حروف متقاربة، فأعْلَهَا بالحذف كما أعلها بالإدغام من قال: «تَسَاءَلُونَ»، وإذا اجتمعت المتقاربة خَفَّفَتْ بالحذف، والإدغام، والإبدال)⁽⁴⁾.

ومنه الفعل «تظَاهرون» في قوله تعالى: ﴿وَتُظَاهِرُونَ﴾⁽⁵⁾، فقرأه عاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف، بفتح الظاء مخففة، وقرأه الباقون، بفتح الظاء مشددة، ومثله في [التحريم: 4]⁽⁵⁾.

(1) كتاب سيبويه: 461/4

(2) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: 336/2، والبيان في غريب إعراب القرآن: 94/1، والبيان في إعراب القرآن: 73/1

(3) ينظر: السبعة: 226، والمبسوط: 175، والإتحاف: 501/1

(4) الحجة للقراء السبعة: 119/3

(5) ينظر: ارشاد المبتدي: 226، وغاية الاختصار: 412/2، والنشر: 164/2

الفصل الثاني

قال أبو منصور الأزهري: (من قرأ «تَظَاهَرُونَ» بالتشديد فالأصل فيه «تَتَظَاهَرُونَ»، فأدغمت التاء في الظاء لقرب المخرجين، وشدّدت الظاء، ومن قرأ بالتخفيف، فالأصل «تَتَظَاهَرُونَ» بتاءين، فحذفت التاء الثانية لاجتماعهما⁽¹⁾).

واختلفوا في قراءة الفعل «تَمَارَى» في قوله تعالى: ﴿تَمَارَىٰ﴾ [النجم: 55]. فقرأه يعقوب بتاء مفتوحة مشدّدة، وقرأه الباقون بتاءين مفتوحتين⁽²⁾.

وحجّتهم أن من قرأ بتشديد التاء فقد أدغم التاءين، وجعلهما في اللفظ كتاءٍ واحدة، وصار الإدغام فيها بمنزلة حذف إحداهما، ومن قرأ بتاءين فقد قرأه على أصله⁽³⁾.

لذلك ندرك أن اختلاف القراء في قراءة تلك الأفعال لم يخرج عن بناء «تَفَاعَلَ يَتَفَاعَلُ»، وسبب اختلافهم إنما يعود إلى الوسيلة التي تُخَفَّفُ لهم الجهد الصوتي التطقّي، فمنهم من فضّل الإدغام، ومنهم من أتجه نحو ظاهرة الإعلال بالحذف، ونظام اللغة يُقرّر أن التاء حرفٌ من حروف المضارعة، وأن التفاعل يبدأ بتا زائدة، فاجتمع في تلك الأفعال تاءان، والاستعمال اللغوي يكره توالي الأمثال، فأتجه الصرّفيون نحو الإدغام، أو الحذف، وحذف إحدى التاءين مسألة تختلف الصرّفيون فيها.

فمذهب البصريين حذف التاء الزائدة التي هي تاء التفاعل؛ لأنها تُعدُّ سبباً في وقوع التكرار، وبها يحصل الثقل، ومذهب الكوفيين حذف التاء الأولى التي هي علامة المضارعة؛ لأنها ضعيفة، وحذف الأضعف أقوى⁽⁴⁾. والأرجح حذف تاء التفاعل؛ لأن علامة المضارعة دخلت لمعنى، وحذف ما لم يدخل لمعنى أولى.

5- تَفَعَّلَ يَتَفَعَّلُ:

وزيادة تاء قبل فاء الفعل، وتضعيف العين، تأتي لدلالات متعدّدة، كالعمل المتكرّر، وإفادّة معنى التثبّت، ومطاوعة «فَعَّلَ» ومعنى «تَفَاعَلَ» و«اسْتَفَعَلَ» والاتّخاذ، والتجنّب، والتكثير، أو لمعانٍ أخرى، والسياق هو الذي يحدّدها⁽⁵⁾، وأفعال هذا لبناء تأتي لازمة ومتعدّية⁽⁶⁾.

(1) معاني القراءات: 55.

(2) ينظر: النشر 284/2.

(3) ينظر: الموضح: 1223/3.

(4) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 101/1.

(5) ينظر: كتاب سيبويه: 72-71/4، وشرح شافية ابن الحاجب: 104-105/1، والمبدع: 109، وأوزان الفعل ومعانيها: 94،

وأبنية الصرف في كتاب سيبويه: 427، وأبنية الأفعال دراسة لغوية قرآنية: 56-57.

(6) ينظر: المنصف: 91/1.

الفصل الثاني

وشواهد في النصِّ القرآني كثيرة، وهي ذات دلالات مختلفة تحددها سياقاتها القرآنية سواء ما ورد بصيغة الماضي والمضارع، أو بصيغة الماضي فقط، أو بصيغة المضارع فقط:

ما جاء على وزن «تَفَعَّلَ»	ما جاء على وزن «تَفَعَّلَ»	ما جاء على وزن «تَفَعَّلَ يَتَفَعَّلُ»
تَبَدَّلُ - تَبَرَّجُ - يَتَجَرَّعُ - يَتَجَسَّسُ - يَتَجَنَّبُ يَتَخَيَّبُ - يَتَخَطَّفُ - يَتَخَلَّقُ - يَتَخَيَّرُ - يَتَدَبَّرُ - يَتَرَبَّصُ - يَتَرَدَّدُ - يَتَرَقَّبُ - يَتَسَلَّلُ - يَتَسَمَّحُ - يَتَسْتَه - تَتَشَقَّقُ - يَصَدِّعُ - يَتَصَدَّى - يَصْعَدُ - يَطُوفُ - يَتَعَدَّى - يَتَعَلَّمُ - يَتَغَيَّرُ - يَتَفَجَّرُ - يَتَفَرَّقُ يَتَفَضَّلُ - يَتَفَطَّرُ - يَتَفَكَّرُ - يَتَفَكَّهُ - يَتَفَيَّا - يَتَقَلَّبُ تَتَلَطَّى - تَتَلَفَّى - تَتَلَهَّى - يَتَمَطَّى - يَتَمَيِّزُ - يَتَوَفَّى - يَتَوَلَّى.	تَأَذَّنُ - تَبَرَّأَ - تَجَلَّلَ - تَحَرَّرَ - تَخَلَّى - تَذَلَّلَ - تَرَدَّدَ - تَزَيَّلَ - أَزَيَّنَ - قَبَّزَ - تَطَوَّعَ - تَعَجَّلَ - تَعَمَّدَ - تَغَشَّى - تَفَقَّدَ - قَلَبْتُ تَلَفَّى - تَنَفَّسَ - تَوَجَّهَ - تَيَسَّرَ - تَيَمَّمُ.	تَأَخَّرَ يَتَأَخَّرُ - تَبَوَّأَ يَتَبَوَّأُ - تَبَيَّنَ يَتَبَيَّنُ - تَذَكَّرَ يَتَذَكَّرُ - تَزَكَّى يَتَزَكَّى - تَصَدَّقَ يَتَصَدَّقُ - تَضَرَّعَ يَتَضَرَّعُ - تَطَهَّرَ يَتَطَهَّرُ - تَطَيَّرَ يَتَطَيَّرُ - تَقَبَّلَ يَتَقَبَّلُ - تَقَدَّمَ يَتَقَدَّمُ - تَقَطَّعَ يَتَقَطَّعُ - تَمَتَّعَ يَتَمَتَّعُ - تَوَكَّلَ يَتَوَكَّلُ - تَوَلَّى يَتَوَلَّى.

فكما هو ملاحظ أن زيادة التاء وتضعيف عين الفعل قد أحدثت تحولاً في بناء الفعل الثلاثي المجرد فنقلته من «فَعَلَ» إلى «تَفَعَّلَ» مما أدى إلى تحول في المعنى، والسياق القرآني هو الذي يحدد تلك الدلالات، قال تمام حسان: (فالمبنى الصرِّي الواحد صالح لأن يعبر عن أكثر من معنى واحد، مادام غير متحقق بعلامة في سياق ما، فإذا تحقَّق المعنى بعلامة أصبح نصاً في معنى واحد بعينه، تُحدِّده القرائن اللفظية، والمعنوية، والحالية على السواء)⁽¹⁾، ولو أخذنا - مثلاً - الفعل «تَبَرَّأَ» في قوله تعالى: ﴿ص٥٧﴾ البقرة: 166، وجدنا أن الفعل قد جاء على وزن «تَفَعَّلَ»، وسياقه القرآني يدلُّ على أنه بمعنى «فَعَلَ» الثلاثي اللازم المجرد؛ لأنه حدث مطلق غير موجَّهٍ إلى المفعول به⁽²⁾.

والظاهر أن أغلب تلك الأفعال قد قرئت على وفق هذا البناء باتِّفاق القراء العشرة، إلا أن منها ما هو موضع اختلاف بينهم، إمَّا لسبب صوتي صرِّي، وإمَّا لسبب اشتقاقِي يعود إلى نوع الفعل، وذلك نحو الفعل «تَبَيَّنَ» في قوله تعالى: ﴿ص٥٧﴾ البقرة: 166، وسياقه القرآني يدلُّ على أنه بمعنى «فَعَلَ» الثلاثي اللازم المجرد؛ لأنه حدث مطلق غير موجَّهٍ إلى المفعول به⁽³⁾.

(1) اللغة العربية معناها ومبناها: 163

(2) ينظر: الفعل في القرآن الكريم تعدُّيته ولزومه: 108

(3) ينظر: المبسوط: 180، والتيسير: 97، والنشر: 189/2

الفصل الثاني

وَحُجَّتْهُمْ أَنَّ التَّبِيْنَ وَالتَّثْبِتَ لغتان بمعنى متقارب، قال الفراء: (تقول للرجل: لا تعجل حتى تَبَيَّنَ وَتَثَبَّتَ)⁽¹⁾، وقال أبو علي الفارسي: (وقد جاء أن التَّبِيْنَ من الله، والعجلة من الشَّيْطَانِ، فمقابلة التَّبِيْنَ بالعجلة دلالة على تقارب التَّثْبِتِ وَالتَّبِيْنَ)⁽²⁾، وهو ما ذهب إليه اللغويون في قولهم: تَبَيَّنْتُ الأَمْرَ، بمعنى: تَأَمَّلْتُهُ وَتَثَبَّتُ فِيهِ⁽³⁾، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُمِ احْتَجُّوا بِحَدِيثِ الرَّسُولِ ﷺ: (أَلَا إِنَّ التَّبِيْنَ مِنْ اللَّهِ وَالْعَجْلَةَ مِنَ الشَّيْطَانِ فَتَبَيَّنُوا)⁽⁴⁾، قال أبو حيان: (وكلاهما «تَفَعَّلَ» بمعنى «أَسْتَفَعَلَ» التي للطلب، أي: اطلبوا إثبات الأمر وبيانه، ولا تُقَدِّمُوا من غير رويَّةٍ وإيضاح)⁽⁵⁾.

واختلفوا في قراءة الفعل «تَذَكَّرُونَ»، في قوله تعالى: ﴿تَذَكَّرُونَ﴾ [الأنعام: 152]، فقرأه نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر، ويعقوب، بتاء مفتوحة وذال

مشددة مفتوحة، وكاف مشددة مفتوحة، وقرأه الباقون كذلك بتخفيف الذال وفتحها⁽⁶⁾. قال أبو منصور الأزهري: (من شددا الذال والكاف في «تَذَكَّرُونَ» أو «يَذَكَّرُونَ»، فالأصل «تَتَذَكَّرُونَ» و«يَتَذَكَّرُونَ» فأدغمت التاء في الذال وشدت، ومن قرأ بتخفيف الذال وتشديد الكاف، فالأصل أيضاً «تَتَذَكَّرُونَ» فحذفت إحدى التاءين تخفيفاً)⁽⁷⁾.

ومنه الفعل: «تَتَزَكَّى» في قوله تعالى: ﴿تَتَزَكَّى﴾ [النازعات: 18]، فقرأه نافع، وابن كثير، وأبو جعفر، ويعقوب بتاء مفتوحة، وزاي مشددة مفتوحة، وكاف مشددة مفتوحة، وقرأه الباقون بزاي مفتوحة مخففة⁽⁸⁾.

قال أبو البركات الأنباري: (وأصله «تَتَزَكَّى» فمنهم من حذف إحدى التاءين للتخفيف، ومنهم من أبدل من التاء الثانية زايًا، وأدغم التاء في الزاي، ولم يدغم الزاي في التاء؛ لأن في الزاي زيادة صوت)⁽⁹⁾.

(1) معاني القرآن للفراء: 283/1

(2) الحجة للقرء السبعة: 174/3

(3) ينظر: أساس البلاغة: 74 «بين»، ولسان العرب: 284/1 «بين»

(4) ينظر: في غريب الحديث، لأبي عبيد: 32/2

(5) البحر المحيط: 31/4

(6) ينظر: الميسوط: 204، والنشر: 200/2

(7) معاني القراءات: 173

(8) ينظر السبعة: 671، والنشر: 297/2

(9) البيان في غريب إعراب القرآن: 413/2

الفصل الثاني

على الماضي، ومعناه المستقبل، وكلُّ جائزٌ حسنٌ⁽¹⁾، فقراءة تخفيف الطاء تدلُّ على أنَّ الفعل ماضيًا مزيدًا بالتاء والتضعيف على وزن «تَفَعَّلَ» وهو ما استحسنته بعض علماء العربية؛ لأنه لا علة فيه⁽²⁾.
 أمَّا من شدَّد الطاء فقد جعل الفعل مضارعًا مزيدًا بالتاء والتضعيف، على وزن «يتفَعَّلُ» فأدغمتِ التاء في الطاء؛ لأنَّهما يخرجان من بين طرفي اللسان وأصول الشَّايأ⁽³⁾.

واختلفوا في قراءة الفعل «تَتَفَكَّرُ» في قوله تعالى: ﴿تَتَفَكَّرُونَ﴾⁽⁴⁾ باختلافات كثيرة، فقرأه يعقوب بفتح التاء مشددة على الإدغام، وقرأه الباقون بإظهار التاءين⁽⁵⁾.

وحجَّتْهم أنَّ من قرأ بتشديد التاء، فلأنَّ أصله «تَتَفَكَّرُوا» بتاءين متحرّكتين، فأسكنتِ الأولى وأدغمتِ في الثانية، أمَّا من قرأ بإظهار فعلى أصله من التصحيح⁽⁶⁾.

واختلفوا في قراءة الفعل «تَلْظَى» في قوله تعالى: ﴿تَلْظَى﴾⁽⁷⁾ باختلافات كثيرة، فقرأه ابن كثير - برواية البزِّي - ويعقوب بفتح التاء مشددة، وقرأه الباقون بفتح التاء مخففة⁽⁸⁾، قال أبو منصور الأزهري: (من خفف التاء فلحذفه إحدى التاءين، ومن شدَّدها فإدغام إحداهما في الأخرى، والأصل «تَتَلْظَى»)⁽⁹⁾.

ومنه الفعل «تَيَمَّمُوا» في قوله تعالى: ﴿تَيَمَّمُوا﴾⁽¹⁰⁾ باختلافات كثيرة، فقرأه ابن كثير - برواية البزِّي - بفتح التاء مشددة، وقرأه الباقون بفتح التاء مخففة⁽¹¹⁾.

(1) معاني القراءات: 66

(2) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 274/1، والكشف: 270/1

(3) ينظر: كتاب سيبويه: 433/4، ودقائق التصريف: 547، والممتع: 670/2

(4) ينظر: إرشاد المبتدي: 509، والمهذب: 157/2

(5) ينظر: الموضح: 1057/3

(6) النشر: 300/2

(7) معاني القراءات: 550

(8) ينظر: النشر: 175/2

الفصل الثاني

والوجه أن أصله «تَيَمَّمُوا» بتاءين، فأُسْكِنَتُ الأولى منهما، وأُدْغِمَتِ في الثانية؛ لأنَّ التَّاءَ مسبوقة بـ«ألف» في «إلا» فاستحسنوه لوقوعه بعد الألف؛ لأنَّ في الألف من المدِّ ما يجري مجرى المتحرك⁽¹⁾.

أمَّا من قرأ بتخفيف التَّاء فقد حذف إحداها⁽²⁾، وهو ما استحسنه أغلب علماء العربية؛ لأنَّ الإدغام موجب لتسكين التَّاء، وهي واقعة في ابتداء الكلام، والابتداء بساكن لا يجوز⁽³⁾، قال الجامع النوحى: (وهذا لا يلزمهم؛ لأنَّ قول «لا» في أول الكلمة- وإن لم تكن لازمة- أجريت مجرى اللازمة، وإذا كان كذلك فالابتداء بـ«لا» دون التَّاء؛ لأنَّ التَّاء وقعت حشواً دون الابتداء)⁽⁴⁾.

يَتَبَيَّنُ من ذلك أن تلك الأفعال مزيدة بالتَّاء قبل فاء الفعل، ومزيدة بتضعيف العين جاءت على وزن «تَفَعَّلَ يَتَفَعَّلُ»، إلا أن اجتماع تاءين في الفعل- الأولى، علامة المضارعة والثانية تاء التَّفَعُّلِ الزائدة- كان سبباً في اختلاف القراء، ممَّا أدَّى إلى وجود ثلاث ظواهر صوتية صرفية:

1- إظهار التَّاءين وهو الأصل.

2- الإعلال بحذف إحدى التَّاءين، بغية تخفيف الكلام، والتَّخْفِيفُ بالحذف أولى عند أغلب علماء العربية⁽⁵⁾، وفي التَّاء المحذوفة اختلاف بين الصَّرْفِيِّين، والأرجح حذف التَّاء الثانية؛ لأنَّ الأولى علامة مضارعة قد جاءت لمعنى⁽⁶⁾.

3- إدغام التَّاء في التَّاء، إذ تُسَكَّنُ الأولى وتُدْغَمُ في الثانية، وهو ما لا يجيزه بعض الصَّرْفِيِّين؛ لأنَّ تسكين التَّاء الأولى يتطلب همزة وصل، تَجُنُّباً للابتداء بساكن⁽⁷⁾، أمَّا إدغام التَّاء الزائدة في الحرف الذي يليها لالتفاهم في المخرج أو لتقاربهما، فذلك جائز عند علماء العربية، إلا أن بعضهم، ومنهم أبو البركات الأنباري، يرون أن تُبَدَلَ التَّاء حرفاً مماثل ما بعدها، ثم يدغم المتماثلان⁽⁸⁾.

والظاهر أن عدم استحسان الصَّرْفِيِّين لقراءة الإدغام، إنَّما يعود إلى نظرهم في المفهوم القياسي، فهم لم ينكروا هذه القراءات سماعاً وشيوعاً، وخصوصاً أنَّها وردت من قراء ثقات، فإذا صحَّت الرواية

(1) ينظر: الموضح: 345/1

(2) ينظر: الكشف: 314/1

(3) ينظر: كتاب سيبويه: 476-475/4، والبيان في غريب إعراب القرآن: 159/1، والبيان في إعراب القرآن: 181/1

(4) كشف المشكلات: 303/1

(5) ينظر: كتاب سيبويه 477/4 والمتع: 636/2

(6) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 648/2 «م93»، وحاشية الصبان: 263/4

(7) ينظر: المتع: 721-722

(8) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 159/1

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

Loading...

قائمة المصادر والمراجع